



جامعة زيان عاشور - الجلفة
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم علم الاجتماع والديمقراطية



مطبوعة خاصة بمقياس:

سوسيولوجية الرابط الاجتماعي

دروس موجهة إلى طلبة ليسانس علم الاجتماع
وحدة التعليم الأساسية

السداسي: الرابع الرصيد: 05 المعامل: 02
التقييم: مراقبة مستمرة (40%) + امتحان (60%)

إعداد: الدكتور بوعبدلي نور الدين

السنة الجامعية: 2025 / 2026



جامعة زيان عاشور - الجلفة
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم علم الاجتماع والديمقراطية



مطبوعة خاصة بمقياس:

سوسيولوجية الرابط الاجتماعي

دروس موجهة إلى طلبة ليسانس علم الاجتماع
وحدة التعليم الأساسية

السداسي: الرابع الرصيد: 05 المعامل: 02
التقييم: مراقبة مستمرة (40%) + امتحان (60%)

إعداد: الدكتور بوعبدلي نور الدين

السنة الجامعية: 2025 / 2026

فهرس المحتويات

10	مقدمة.....
12	إشكالية المطبوعة وأسئلتها المحورية.....
13	أولاً: تعريف الرابط الاجتماعي.....
13	1. مفهوم الرابط الاجتماعي.....
13	أ. التعريف اللغوي.....
13	ب. التعريف الاصطلاحي.....
15	2. بعض المفاهيم المرتبطة بالرابط الاجتماعي.....
15	أ. مفاهيم ذات ارتباط لغوي.....
15	ب. مفاهيم نظرية ذات بعد موضوعي.....
15	ج. مفاهيم ذات صلة قوية.....
16	د. التماسك الاجتماعي.....
17	هـ. التواصل الاجتماعي.....
17	و. التعاون الاجتماعي.....
18	ز. الإدماج الاجتماعي.....
18	ح. التكامل الاجتماعي.....
19	ط. التوافق الاجتماعي.....
19	ي. التضامن الاجتماعي.....

3. أنواع الروابط الاجتماعية وأشكالها	20
التصنيف الأول: وفق درجة الاندماج	20
التصنيف الثاني: وفق درجة الاحتكاك	21
التصنيف الثالث: وفق درجة الشدة	21
التصنيف الرابع: وفقاً لمستوى التجريد	21
4. قياس الرابط الاجتماعي	21
المؤشرات الكمية	21
5. أهداف الرابط الاجتماعي	23
6. مصادر الرابط الاجتماعي	24
7. تصنيف الرابط الاجتماعي	25
أ. الروابط الاجتماعية الإيجابية	25
ب. الروابط الاجتماعية السلبية	25
ج. الروابط الاجتماعية الأحادية	26
ثانياً: الرابط الاجتماعي في المجتمع الجزائري	26
1. سياسة التفكير الاقتصادي الاجتماعي للرابط الاجتماعي أثناء فترة الاحتلال	26
2. الأخوة كرابط اجتماعي في الثورة التحريرية	27
ثالثاً: المقاربات النظرية للرابط الاجتماعي	29
1. ابن خلدون: العصبية كأساس للرابط الاجتماعي	29
2. إميل دوركايم: التضامن والوعي الجماعي	30
3. فرديناند تونيز: الجماعة المحلية والمجتمع	30

4. تشارلز كولي: الجماعة الأولية 31
5. جورج زيمل: التفاعلات الاجتماعية ودوائر الانتماء 32
6. ماكس فيبر: الفعل الاجتماعي وأنواع الهيمنة 33
7. إرفينغ غوفمان: التفاعل الرمزي والتمثيل الدرامي 34
8. بيير بورديو: رأس المال الاجتماعي والهابيتوس 34
9. كارل ماركس: البنية الطبقية والصراع 35
10. تالكوت بارسونز: النظام الاجتماعي والوظائف 36
11. يورغن هابرماس: الفعل التواصلي والمجال العام 37
12. ألكسيس دو توكفيل: الجمعيات والديمقراطية 38
13. ثيودور أدورنو والمدرسة النقدية: نقد الثقافة الجماهيرية 39
- رابعاً: الحداثة وما بعد الحداثة والربط الاجتماعي 40**
 1. مفهوم الحداثة 40
 2. ما بعد الحداثة 41
- خامساً: العائلة الجزائرية وتحولات الربط الاجتماعي 42**
 1. خصائص الأسرة الجزائرية التقليدية 43
 2. التحولات الاقتصادية والاجتماعية منذ الثمانينيات 43
 3. التغيرات البنيوية والوظيفية للأسرة الجزائرية 44
 4. التحولات في اختيار الزواج 46
 5. خروج المرأة للعمل وتأثيره على الربط الأسري 46

48	6. النمو الديمغرافي وفئة الشباب
49	سادساً: الرابط الاجتماعي في زمن التحولات الرقمية.....
49	1. من المجتمع الشبكي إلى المجتمع الافتراضي
50	2. تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الروابط التقليدية.....
51	3. الفجوة الرقمية والتفاوت في الرابط الاجتماعي
51	4. الفضاء الرقمي وتشكيل الهوية
52	5. الإشاعات والأخبار الزائفة وأثرها على الرابط الاجتماعي.....
52	6. الفضاء الرقمي والأنشطة الاحتجاجية.....
53	سابعاً: رأس المال الاجتماعي كامتداد معاصر للرابط الاجتماعي
54	1. بورديو: رأس المال الاجتماعي كاستثمار طبقي.....
54	2. كولمان: رأس المال الاجتماعي والفعل الرشيد.....
54	3. بوتنام: رأس المال الاجتماعي والمواطنة.....
55	4. إيتروني والمقاربة التضامنية.....
56	ثامناً: التضامن الاجتماعي.....
56	1. تعريف التضامن الاجتماعي.....
57	2. أسس التضامن الاجتماعي.....
58	3. التضامن الاجتماعي في المجتمع الجزائري المعاصر.....
58	4. التضامن الاجتماعي والأزمات الكبرى: حالة جائحة كوفيد-19.....
59	5. التضامن الرقمي: نمط جديد من التكافل

تاسعاً: أسس وأبعاد المواطنة 60

1. مفهوم المواطنة 60

2. التطور التاريخي لمفهوم المواطنة 61

3. أبعاد المواطنة 62

أ. البعد المدني 62

ب. البعد السياسي 63

ج. البعد الاجتماعي الاقتصادي 63

د. البعد الثقافي للمواطنة 63

4. المواطنة كأساس للرباط الاجتماعي 63

عاشراً: التنشئة الاجتماعية والمؤسسات التربوية كفضاء لإنتاج الرابطة الاجتماعي 65

1. مفهوم التنشئة الاجتماعية وأبعادها 65

2. مؤسسات التنشئة الاجتماعية وأدوارها 66

أ. الأسرة: المؤسسة الأولى للتنشئة 66

ب. المدرسة: المؤسسة الثانوية للتنشئة 67

ج. جماعة الأقران: فضاء الحرية والتواصل الأفقي 68

د. وسائل الإعلام والاتصال: التنشئة الموازية 68

3. التحولات في التنشئة الاجتماعية بالمجتمع الجزائري 69

حادي عشر: الرابطة الاجتماعي والدين 69

1. الدين كأداة للتماسك الاجتماعي 70

2. الطقوس الدينية كآلية لإعادة إنتاج الرابطة الاجتماعي 71

71	3. الدين في سياق التحولات الحديثة.....
72	ثاني عشر: الرابط الاجتماعي في سياق العولمة
73	1. مفهوم العولمة وأبعادها
74	2. تأثير العولمة على الرابط الاجتماعي
74	أ. تكوين الروابط العابرة للقوميات.....
74	ب. تراجع الروابط المحلية التقليدية.....
75	ج. الهوية المركبة والانتماءات المتعددة
76	3. العولمة والرابط الاجتماعي في المجتمع الجزائري.....
76	ثالث عشر: الرابط الاجتماعي والشباب والانحراف.....
77	1. الشباب كمفهوم سوسيولوجي.....
78	2. المقاربات النظرية لظاهرة الانحراف
78	أ. نظرية الأنوميا عند دوركايم وميرتون.....
78	ب. نظرية التعلم الاجتماعي والترابط التفاضلي
79	ج. نظرية الوسم
80	3. أشكال الانحراف في المجتمع الجزائري المعاصر
80	رابع عشر: المقاربات المنهجية لدراسة الرابط الاجتماعي.....
81	1. المقاربة الكمية.....
82	2. المقاربة النوعية
82	3. المقاربة المختلطة.....
83	4. المنهج المقارن والتاريخي.....

خامس عشر: الرابط الاجتماعي والعمل..... 84

1. العمل وتقسيم العمل كأساس للرابط الاجتماعي 84

2. تأثير التحولات الاقتصادية على الرابط المهني 85

3. البطالة وأثرها على الرابط الاجتماعي 86

سادس عشر: الرابط الاجتماعي والنوع الاجتماعي..... 87

1. مفهوم النوع الاجتماعي وتمييزه عن الجنس البيولوجي 87

2. تطور وضع المرأة في المجتمع الجزائري 88

3. المرأة كفاعل في بناء الرابط الاجتماعي 89

سابع عشر: الرابط الاجتماعي والمدينة..... 89

1. المقاربات السوسيولوجية للظاهرة الحضرية 90

2. المدينة الجزائرية وتحولات الرابط الاجتماعي 91

3. تحديات الرابط الاجتماعي في المدينة المعاصرة 91

ثامن عشر: الرابط الاجتماعي والهجرة..... 92

1. الهجرة كنقطة وإعادة بناء للرابط الاجتماعي 93

2. الجالية الجزائرية بالمهجر والرابط مع الوطن 94

3. الهجرة غير النظامية وأزمة الرابط الاجتماعي 94

تاسع عشر: الرابط الاجتماعي والمؤسسات المدنية والجموعية..... 95

1. مفهوم المجتمع المدني وأبعاده 96

2. الحركة الجمعوية في الجزائر وتطورها 96

97	3. دور الجمعيات في بناء الرابط الاجتماعي
98	عشرون: الرابط الاجتماعي والثقافة والتراث
98	1. الثقافة كأساس للرابط الاجتماعي
99	2. التراث الثقافي الجزائري وتنوعه
100	3. الثقافة والهوية في المجتمع الجزائري
101	حادي وعشرون: الرابط الاجتماعي والإعلام
101	1. وظائف الإعلام في إنتاج الرابط الاجتماعي
102	2. الإعلام الجزائري وتطوره
103	3. تأثير الإعلام على الرابط الاجتماعي في الجزائر
103	ثاني وعشرون: الرابط الاجتماعي والسياسة
104	1. الدولة كمنظم للرابط الاجتماعي
105	2. النظام السياسي الجزائري والرابط الاجتماعي
105	3. المشاركة السياسية كتعزيز للرابط الاجتماعي
106	ثالث وعشرون: الرابط الاجتماعي ودولة الرفاه الاجتماعي
107	1. نشأة دولة الرفاه وتطورها
107	2. دولة الرفاه في الجزائر: الإنجازات والتحديات
108	3. مستقبل دولة الرفاه والرابط الاجتماعي
109	رابع وعشرون: الرابط الاجتماعي والحركات الاجتماعية
110	1. مفهوم الحركة الاجتماعية وأنواعها

111	2. نظريات الحركات الاجتماعية
111	أ. نظرية التعبئة والموارد
111	ب. نظرية الإطار
112	ج. المقاربة الهوياتية
112	3. الحركات الاجتماعية في الجزائر
114	الخاتمة
115	آفاق البحث المستقبلي
116	خلاصة تركيبية
118	قائمة المراجع
118	أولاً: المراجع العربية
120	ثانياً: المراجع الأجنبية

مقدمة

نحاول من خلال هذه المطبوعة البيداغوجية تقديم مجموعة من المحاضرات المتعلقة بمقياس سوسيولوجيا الرابط الاجتماعي وفق ما يقضيه البرنامج الرسمي الخاص بطلبة السنة الثانية علم الاجتماع نظام ل.م.د، والذي أصبح موحداً عبر جميع الوطن. وقد حاولنا من خلال هذه المطبوعة تقديم كل ما هو متعلق بسوسيولوجيا الرابط بما يسمح للطالب من تطوير مفاهيمه واكتساب معرفة عميقة حول هذا المقياس، كما حاولنا من خلال هذه المطبوعة تتبع مراحل تطور العلاقات الاجتماعية والمجتمع بصفة عامة انطلاقاً من قراءات ومقاربات نظرية تحتوي على كل الإسهامات التي قدمها الأولون والمتأخرون، مما يعطي للطالب نظرة عامة حول طبيعة البناء الاجتماعي أو العلائقي ومن ثم قدرته على تقديم قراءات وتفسيرات حول مجمل التشكلات الجديدة من حيث العلاقات الاجتماعية التي تطرأ على المجتمع.

إن التحولات والتغيرات التي عرفتتها شتى مجتمعات العالم جعلت هذا المقياس يفرض نفسه لقدرته على تقديم مهارات والقدرة على تحليل وفهم العلاقات الاجتماعية ومن ثم أسباب تغييرها، ذلك أن المجتمعات تخضع لقانون الحركة وهي ليست بنية ساكنة بل بنى في طور البناء المتواصل، وتخضع عملية البناء من خلال ذلك إلى حركة المد والجزر التي يشهدها أي مجتمع على الدوام، وتحدد مختلف التفاعلات الاجتماعية التي تنطلق من مواقع ومصالح الفاعلين وتجعل من الأنساق الاجتماعية شبكة قابلة للتفاعل مع مختلف الوضعيات، وذلك بهدف توفير التوازنات العامة لهذه الأنساق وللأفراد والجماعات معاً (Durkheim, 1893, p. 67).

ولعل أهمية هذه الدراسة تكمن في أنها تسعى إلى تمكين الطالب من اكتساب معارف علم الاجتماع انطلاقاً من معطيات نظرية عامة تساعد على فهم أعمق للعلاقات الاجتماعية في سياقها التاريخي والحضاري، حيث يُعدّ مفهوم الرابط الاجتماعي من المفاهيم المحورية في الفكر السوسيولوجي الكلاسيكي والمعاصر، إذ ارتبط منذ نشأة التخصص

بأسماء مؤسّسة مثل إميل دوركايم الذي جعل من التضامن الاجتماعي شرطاً لوجود المجتمع ذاته، وتطوّر لاحقاً عند مفكرين معاصرين أمثال بيير بورديو ويورغن هابرماس وآلان تورين وزيجمنت باومان، الذين أعادوا صياغته في ضوء تحولات الحداثة المتأخرة وما بعد الحداثة.

وتكتسب دراسة الرابط الاجتماعي أهمية مضاعفة في ظل التحولات العميقة التي يعرفها العالم المعاصر، حيث تتشابك العوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية والتكنولوجية في إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية بشكل غير مسبوق. فالثورة الرقمية والاتصالات قد حولت أنماط التواصل بين الأفراد، والعولمة قد وسّعت دائرة الانتماء لكنها في الوقت ذاته أضعفت بعض الروابط التقليدية، والأزمات الاقتصادية المتلاحقة قد زعزعت اليقينيات الاجتماعية وزادت من نسب اللامساواة والاستبعاد. كل هذه التحولات تجعل دراسة الرابط الاجتماعي ضرورة معرفية واجتماعية ملحة، وليست مجرد ترف أكاديمي.

وقد ارتبط مفهوم الرابط الاجتماعي تاريخياً بأسئلة جوهرية حول طبيعة المجتمع وإمكانية قيامه واستمراره. فمنذ أن طرح الفلاسفة الأوائل سؤال "كيف ي possible المجتمع؟"، كانت الإجابات تتمحور حول طبيعة الرابط الذي يجمع الأفراد. فأفلاطون رأى في العدالة أساس الرابط الاجتماعي، وأرسطو ميّز بين أنواع الصداقات كأساس للرابط، وابن خلدون جعل من العصبية المحرك الأساسي لتشكّل الدول والحضارات، وهوبز رأى في العقد الاجتماعي أساس تجاوز حالة الطبيعة، وروسو ربط الرابط الاجتماعي بالإرادة العامة، وكانط جعله مرتبطاً بالاستخدام العلني للعقل. هذا الإرث الفلسفي الغني مهّد الطريق لعلم الاجتماع الحديث الذي حوّل السؤال الفلسفي إلى سؤال تجريبي قابل للبحث الميداني.

ومن الناحية البيداغوجية، تتميز هذه المطبوعة بسعيها إلى الجمع بين العمق النظري والوضوح التربوي. فمن جهة، تقدم إطاراً نظرياً شاملاً يتناول مختلف المقاربات السوسيولوجية للرابط الاجتماعي، من المقاربات الكلاسيكية لدوركايم وتونيز وفيرر، إلى المقاربات المعاصرة ل بورديو وبوتنام وإتزيوني وكاستلز. ومن جهة أخرى، تحرص على ربط هذه المقاربات النظرية بالواقع الجزائري المعاصر، عبر أمثلة ودراسات حالة تساعد

الطالب على تطبيق المفاهيم النظرية على واقع اجتماعي ملموس. كما تحرص المطبوعة على تقديم نماذج تحليلية واضحة يمكن للطلاب استخدامها في أبحاثه ومذكراته الجامعية.

إشكالية المطبوعة وأسئلتها المحورية

تتعلق هذه المطبوعة من إشكالية محورية مفادها: كيف تتشكل الروابط الاجتماعية في المجتمع الجزائري المعاصر، وما هي العوامل التي تؤثر في إنتاجها وإعادة إنتاجها وتحولاتها؟ تتفرع عن هذه الإشكالية المركزية أسئلة فرعية عدة: ما المقصود بالرابط الاجتماعي مفهوماً واصطلاحياً؟ وما هي المقاربات النظرية الكلاسيكية والمعاصرة التي حاولت تفسيره؟ وكيف تأثرت الروابط الاجتماعية في الجزائر بالتحولات التاريخية الكبرى كالاستعمار والثورة التحريرية والاستقلال والإصلاحات الاقتصادية؟ وما هو دور المؤسسات الاجتماعية (الأسرة، المدرسة، الجمعيات، وسائل الإعلام) في إنتاج الرابطة الاجتماعية؟ وكيف يؤثر التحول الرقمي والعولمة على طبيعة الروابط الاجتماعية؟ وما هي الآفاق المستقبلية للرابط الاجتماعي في المجتمع الجزائري؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة، تعتمد المطبوعة منهجاً تحليلياً نقدياً يجمع بين العرض النظري والتحليل التطبيقي. فمن جهة، تستعرض المقاربات النظرية المختلفة للرابط الاجتماعي مع شرح مفاهيمها الأساسية وأدواتها التحليلية. ومن جهة أخرى، تحاول تطبيق هذه المقاربات على الواقع الجزائري عبر ربطها بالتحولات التاريخية والاجتماعية والثقافية التي يعرفها المجتمع الجزائري. هذا الجمع بين النظري والتطبيقي يساعد الطالب على بناء فهم عميق للموضوع وتطوير قدرته على التحليل السوسيولوجي.

وتنقسم المطبوعة إلى خمسة عشر باباً موزعة على ثلاثة محاور أساسية. المحور الأول مفاهيمي ويتناول تعريف الرابطة الاجتماعية وأشكاله وأنواعه ومصادره وأهدافه. المحور الثاني تاريخي نظري ويتناول المقاربات النظرية الكلاسيكية والمعاصرة للرابط الاجتماعي، بدءاً من ابن خلدون وصولاً إلى المفكرين المعاصرين. المحور الثالث تطبيقي ويتناول الرابطة

الاجتماعي في المجتمع الجزائري من خلال دراسة المؤسسات الاجتماعية المختلفة وأثر التحولات الحديثة (الحداثة، الرقمنة، العولمة) على الروابط الاجتماعية. ويُختتم الكتاب بخاتمة تقدم خلاصة وتطلعات نحو آفاق البحث المستقبلي.

أولاً: تعريف الرابط الاجتماعي

1. مفهوم الرابط الاجتماعي

أ. التعريف اللغوي

كما هو معروف فإن البعد اللغوي للرابط الاجتماعي تأسس من كونه مفرداً جمع رابطات وروابط، مثل: رابطة علاقة بين أخ وأختي وأخيك، رابطة قوية، رابطة الدم، القرابة، صلة الرحم، جماعة يجمعهم أمر يشتركون فيه مثل: "رابطة الأدباء"، "رابطة القراء"، "الرابطة الإسلامية". فالرابط بالتالي في اللغة هو كل ما يصل طرفين بقوة مع دوام ذلك ولو لم تكن الرغبة بينهم في هذا الرابط أو الترابط.

ب. التعريف الاصطلاحي

جاء مفهوم الرابط الاجتماعي كنتيجة لعدة دراسات سوسيولوجية، ولعل من أهمها محاولة دوركايم ربطه ذلك بتقسيم العمل الاجتماعي على أساس أن هذا الأخير يُعتبر كصورة أساسية للرابط الاجتماعي، فهي مجموع العلاقات التي تجمع بين الأفراد المنتمين إلى نفس الجماعة الاجتماعية أو التي تنشأ بين الأفراد أو الجماعات الاجتماعية المختلفة وتوطدها. أما إذا استعملت في جمعها أي الروابط الاجتماعية فهي تعبر عن العلاقات الاجتماعية الواقعية. حيث الرابط الاجتماعي عبارة عن نسيج يقوم بمجموعة من الوظائف الاجتماعية إذ تسمح الروابط الاجتماعية بتأكيد التعاون الاجتماعي والاندماج بين الأفراد إما عن طريق القيم والمعايير المشتركة والتي تشكل حسب دوركايم الحس العام المشترك، أو عن طريق الاعتراف الاجتماعي بالاختلافات والتميزات أثناء تكوين القواعد الاجتماعية،

كما تسمح الروابط الاجتماعية للأفراد بالحصول على هوية اجتماعية (Durkheim, 1893, p. 95).

وتجدر الإشارة من خلال ما سبق أنه لا توجد معايير ضابطة أو متفق عليها يمكننا من خلالها مقارنة درجة الثبات أو التغير لهذه الروابط الاجتماعية مباشرة، إلا أننا نجد بعض المؤشرات سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية التي يمكن استعمالها للإشارة عن تغيير الروابط الاجتماعية أو إعادة تشكيلها.

فقد عرّفه بيير بوقييه على أنه: “مجموعة وضعيات لا نجد فيها اعتراضات، حيث تفسح المجال للتراضي والاتفاق والسعادة المختارة المحتملة” (Bouvier, 1994, p. 18).

أو هو عبارة عن: “مجموعة من العلاقات الشخصية والمعايير والقيم والقواعد المشتركة التي تربط الأفراد” كما يرى بيير-إيف كوسيه (Cossé, 2003, p. 42).

ويعرّفه حمدوش بأنه: “تلك العلاقات الاجتماعية التي تتم وتجمع بين الأفراد في حالات وجه لوجه سواء كانت علاقات شخصية أو لا شخصية، فالرابط الاجتماعي إذاً يعني بالنسبة لنا مجموع العلاقات الاجتماعية سواء تعلق الأمر بالآلفة أو الأُنس الاجتماعي أو الروابط الاجتماعية أو أي شكل من أشكال الرابط الاجتماعي”.

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن الرابط الاجتماعي هو: “جملة العلاقات القائمة بين الأفراد والجماعات والتي تسمح ببقائهم مع بعضهم البعض والعيش جنباً إلى جنب رغم الاختلاف والتمايز فيما بينهم وذلك لغرض تحقيق الأهداف المشتركة والمصالح المرتبطة بذلك”.

2. بعض المفاهيم المرتبطة بالرابط الاجتماعي

أ. مفاهيم ذات ارتباط لغوي

ما يجمع بينها وبين مفهوم "الرابط" مجرد تقاطعات لغوية لا ترتقي إلى التأسيس النظري والاصطلاحي العميق، مثل: الصلة، الوشائج، الأواصر وغيرها... فهي مرادفات تحمل المعنى العام دون أن تعكس عمقه السوسيولوجي.

ب. مفاهيم نظرية ذات بعد موضوعي

هي تلك المفاهيم المؤطرة والفاعلة في الحقل السوسيولوجي والتي اختلطت بمفهوم "الرابط"، قد لا تُعتبر في الأصل نتاجاً لتطور مفهوم الرابط في ذاته، وإنما نتيجة ترادف واستعمال المفاهيم بشكل كثيف ومتكرر تمظهِراً وكأنهما ينتهيان لمعنى مشترك، ومن أهم هذه المفاهيم: التضامن الاجتماعي، والانسجام الاجتماعي، والتوافق الاجتماعي، والاندماج الاجتماعي.

ج. مفاهيم ذات صلة قوية

هي مفاهيم ذات تأسيس نظري سوسيولوجي مؤثر سواء في الحقل السوسيولوجي أو الحقول المعرفية الاجتماعية الأخرى المجاورة لها، لها أبعادها ونظرياتها ومفكروها وترتبط ارتباطاً شديداً جداً بمفهوم "الرابط الاجتماعي" حتى لا نكاد نجد فرقاً واضحاً بينها، لذا فهي تستعين ببعضها بعضاً في التحليل والمعالجة وحتى التصور أيضاً، وأهم هذه المفاهيم: العلاقة الاجتماعية، والاتصال، والتفاعل الاجتماعي. وما يهمنا هنا هو النوع الأخير، فإذا حاولنا التركيز في المفاهيم التي تكون هذا النوع ستجدها تمثل مستويات وهرمية نحو تشكل الرابط، ومن ثم فهو يبدأ أو ينطلق من كونه علاقة ثم يتطور ليصبح اتصالاً متبادلاً ليحقق التفاعل المنشود لينتهي هذا التفاعل إلى رابط اجتماعي بكل دلالاته ومعانيه، أي أنه:

العلاقة → الاتصال → التفاعل → الرابط الاجتماعي

د. التماسك الاجتماعي

لقد وردت فيه العديد من التعريفات، فنجد من بين هذه التعاريف تعريف دوركايم الاجتماعي المستمد من كتابه "تقسيم العمل"، حيث يرى أن التماسك الاجتماعي صفة الجماعات والتنظيمات والمجتمعات، وتؤثر فيه أنماط مختلفة من السلوك بارتكاب الانتحار. إلا أن بعض علماء الاجتماع عمدوا إلى استخدام هذا المصطلح للتعبير عن البنى الاجتماعية بكل مستوياتها والتي في الغالب تتميز بمميزات أهمها: التزامات الفرد بالمعايير المشتركة والقيم، والاعتماد المتبادل القائم على المصلحة المشتركة بين الجميع لتحقيق الأهداف العامة للمجتمع، والاتصال والتفاعل الدائم والمستمر بين الأفراد أو الجماعات (Durkheim, 1897, p. 134).

ويعرّف أميتاي إيتزيوني التماسك الاجتماعي بأنه: "علاقة تعبيرية إيجابية بين اثنين أو أكثر من الفاعلين" (Etzioni, 1995, p. 24)، وهذا التعريف تغافل عمداً عن توظيف مصطلح الجماعة أو المجتمع، لأن التماسك كمؤشر محدد لاستمرار الجماعات واستقرارها كما أنه يعكس الأهداف والقيم والمعايير المشتركة التي تصقل شروط العلاقات وتماسك الجماعة.

إن التماسك نستطيع أن نعبر من خلاله على مستويات تعكس مدى الالتزام الذي يبديه الفرد للمجتمع أو الجماعة الصغرى، هذا الالتزام الذي يعبر في حقيقته عن مستوى الرضا للفرد على ما يحصل عليه من مزايا وفوائد سواء أكانت تلك الفوائد مطلوبة أو متوقعة أو تلك التي يتم الحصول عليها بمجرد الانتماء والالتزام كالشعور بالأمان وغيره.

إن الجماعة تتميز بروحها المعنوية المرتفعة وقوة الوجدان والشعور بالانتماء مما يعزز حالة الامتثال إلى المعايير وتقوية الربط مما يضمن الرغبة في الاستمرار والتواصل ويقلل حالة الصدام، فالفرد الذي ينتمي إلى مجتمع متماسك يرتفع لديه منسوب الشعور بالأمان وكذلك يزداد نشاطه وتعاونه، ويرى البعض بأن التماسك: "يستخدم المصطلح بصفة

عامة للإشارة إلى جاذبية الجماعة لأفرادها، والقوى التي تعمل على استمرارية انتماء أفرادها أي العوامل والقوى التي تعمل على المحافظة على وحدة الجماعة واستمراريتها في تحقيق الأهداف المشتركة".

هـ. التواصل الاجتماعي

ليس المقصود من التواصل الاجتماعي مجرد تبادل في مجال معين، بل يُعتبر من المنطلقات الأساسية لبناء التماسك الاجتماعي، فهو يعبر في حقيقة الأمر عن الاتجاهات المتبادلة والضرورية بين الأشخاص والجماعات لحدوث التفاعل الاجتماعي واستمراره، وهو الخطوة الأولى في التفاعل الاجتماعي. فالتواصل الاجتماعي هو عملية تفاعلية مستمرة من خلالها يتم تبادل المعاني والأفكار والقيم بين أفراد المجتمع، ومن خلاله يمكن فهم البنى الاجتماعية بغرض التعرف على الأدوار والمواقع داخلها والتي تنتهي بتكوّن الهوية الاجتماعية التي تعيد إنتاج ضمن العملية التفاعلية القيم والمعايير وتؤسس للضبط الاجتماعي الذي بدوره يحافظ على النظام الاجتماعي (Habermas, 1984, p. 86).

و. التعاون الاجتماعي

يُعدّ التعاون كذلك من أهم سبل تحقيق التماسك الاجتماعي، فهو قائم على التفاعل بين الأفراد والجماعات أو بين عناصر المجتمع، فهو عملية تفاعلية بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع الواحد، ويُقصد به كذلك تلك الجهود المشتركة بين فردين أو أكثر من أجل تحقيق أهداف أو مصالح مشتركة، أو هو عملية يعبر الأفراد أو الجماعات من خلالها عن حالة الرضا وسعيهم لتحقيق أهدافهم من خلال المساندة المتبادلة بينهم، فوجود التعاون الناتج عن وجود تفاعل إيجابي بين أفراد المجتمع هو مساق لتحقيق وترسيخ الرابط الاجتماعي.

ز. الإدماج الاجتماعي

يأتي مفهوم الإدماج من الفعل "دمج" ويعني (الشيء في الشيء) أي دخل فيه واستحكم فيه، ويقال أدمج الأمر أي أحكمه. واستخدام مصطلح الإدماج قد شاع منذ نهاية التسعينات إلى غاية اليوم في مجال التربية الخاصة، حيث يشير هذا المفهوم إلى عملية شاملة تتضمن مصطلحات أخرى مثل التعود أو التطبيع والتكامل. ويبدو أن استخدام هذا المصطلح يختلف من مجتمع إلى آخر ومن باحث إلى آخر حسب الغرض من استخدامه للمفهوم، وإذا كان هناك إدماج اجتماعي لكل أفراد المجتمع مهما كان اختلافهم فإن ذلك يؤدي إلى الابتعاد عن التهميش والاعترا ب بالنسبة لهم، مما يؤدي إلى زيادة التلاحم والترابط الاجتماعي والعكس.

ح. التكامل الاجتماعي

وهو المستوى الذي يتم فيه تحقيق التوافق والاندماج بين مكونات المجتمع، فهو عنصر أساسي في فهم المجتمع ومرافقته، والعنصر الجوهرى في وحدة المجتمع واستقراره. وهناك من جعل منه شرطاً أساسياً لاستقرار النظام الاجتماعي واستمراره في ظل التوافق والانسجام، فقد جعله إميل دوركايم شرطاً أساسياً لتجنب حالة التفكك أو الأنوميا أو ما نعبر عنه بحالة لامعيارية. ويرى ويليام سمنر بأن "التكامل يعني التعادل الذي يخلق التوازن الاجتماعي"، كما يرى مالينوفسكي أن التكامل هو مبدأ تتدرج تحته كل أجزاء الحضارة بنوعها المادي والمعنوي، ويستعمل الكثير من الباحثين كلمة التكامل لتؤدي معنى الاندماج في معناه العام وتتداول بكثرة في الميدان الاقتصادي والنفسى في دراسة الشخصية وفي الميدان الاجتماعي (Malinowski, 1944, p. 175).

ففي الإطار الاجتماعي تعني عملية خلق موحد ومتكامل بالتنسيق بين الفئات والجماعات والطبقات الاجتماعية والعناصر الأخرى المكونة للمجتمع رغم تباينها واختلاف وظائفها. من خلال هذا التعريف للتكامل يمكن أن نستشف وجود علاقة متلازمة بينه وبين

التماسك، حيث أنه بوجود علاقات وروابط بين الأفراد والجماعات فإن ذلك يؤدي إلى بناء قواعد متينة تجسد التماسك في المجتمع الأكبر، وبعدم وجود التكامل فإن المجتمع بذلك يتجه نحو الفردانية والانعزالية التي تحد من تحقيقه في المجتمع.

ط. التوافق الاجتماعي

وهو القدرة على التكيف مع المعايير والأدوار والمواقع الاجتماعية، أو هو التوازن المطلوب بين تلبية المتطلبات الفردية مع حاجات المجتمع، ويعني في اللغة الانسجام والمؤازرة والمشاركة والتضامن، وهذه كلها تنتهي إلى مفهوم التآلف والتقارب واجتماع الكلمة، فهي نقيض الاختلاف والتنافر والتصادم، وهي غير الاتفاق الذي يعني المطابقة التامة. وكلمة "التوافق" تعني عند علماء النفس: عملية التفاعل المستمر والديناميكي التي يمارسها الأفراد شعورياً أو لا شعورياً والتي تهدف إلى تغيير سلوك الأفراد ليصبح أكثر توافقاً مع بيئتهم.

وهناك من يرى أن التوافق هو حالة من التوازن بين الفرد والمجتمع يتحقق عندما ينجح الفرد في التكيف مع المعايير والضوابط والقيم المشتركة وممارسة تلك المقتضيات دون أن يستشعر الفرد حالة الرفض أو عدم الرضا أو التوتر والتعصب. ففي النهاية يمكن القول إن التوافق الاجتماعي هو عملية تكيف إيجابي تحقق حالة التوازن الاجتماعي المنشود، يعني القدرة على إقامة علاقات اجتماعية ناجحة مثمرة وممتعة تتسم بقدرة الفرد على العطاء والتفاعل والالتزام.

ي. التضامن الاجتماعي

مثلاً أن مفهوم الرابط الاجتماعي بعد من المفاهيم الشاملة، فإن مفهوم التضامن الاجتماعي بالمثل يُعتبر من المفاهيم الشاملة والمركبة والصعبة، فيمكن تعريف التضامن الاجتماعي على أنه ترابط الأفراد بالمجتمع وتعاونهم من أجل تحقيق مستوى الانسجام المطلوب لغرض تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة وفق ما تقتضيه المعايير والقيم

والضوابط. ويُعدّ من أبرز المفاهيم التي تناولها إميل دوركايم والتي اعتبره شرطاً ضرورياً للمحافظة على المجتمع وتماسكه وفرّق من خلاله بين نوعين (Durkheim, 1893, pp. 105-130):

- التضامن الآلي: وهو الذي يسود في المجتمعات التقليدية ويتميز باشتراك الأفراد في القيم والعادات والمعتقدات، وشكل الرابط فيه يكون بسيطاً غير معقد وطبيعياً غير مركب.

- التضامن العضوي: ويسود في المجتمعات الحديثة ويتميز باختلاف الأدوار وتنوع المهن والوظائف.

وفي الأخير نشير إلى أن التضامن هو مجموعة من العلاقات المتكاملة والعميقة التي تقوم على الشعور بالانتماء والتوازن والمسؤولية المشتركة.

3. أنواع الروابط الاجتماعية وأشكالها

ويشير الأستاذ عبد العزيز خوجة إلى أن: "من الصعوبة معالجة أنواع الرابط الاجتماعي وأشكاله للتداخل الشديد بينها، كما أن أغلب المراجع تتجاهل هذه التقسيمات والتي تناولته استعانت في كثير من الحالات بالتصنيفات التي تمت في إطار العلاقات الاجتماعية أو مجال الاتصال أو التفاعل الاجتماعي لتقاربها كما مرّ بنا سابقاً، ويمكن تجميع أهم هذه التصنيفات فيما يلي" (خوجة، 2018، ص 45):

التصنيف الأول: وفق درجة الاندماج

1. رابط مباشر: ويضم العائلة، الجيران، الأصدقاء، الأطر المدرسية.

2. رابط غير مباشر: وهو الذي يتشكل عن طريق الجمعيات، النقابات، الأحزاب السياسية.

التصنيف الثاني: وفق درجة الاحتكاك

1. الرابط الاقتصادي: قائم على المصلحة المادية، والأفراد فيه أشبه بسلع في السوق.

2. الرابط السياسي: رابط منظم من خلال قوانين الدولة يدخل فيه الأفراد في علاقة مواطن بمواطن وهم متساوون الحقوق والواجبات.

3. الرابط الاجتماعي: رابط قوي دون مصلحة وينبغي وفق قيم المجتمع ومعاييره العامة.

التصنيف الثالث: وفق درجة الشدة

1. رابط قوي (شديد): كان أكثر تحكماً في المجتمعات التقليدية فيما مضى.

2. رابط ضعيف (متراخي): ظهر في المجتمعات المعاصرة خاصة وبدأت تزداد قوته أكثر في فضاءات العمل حالياً.

التصنيف الرابع: وفقاً لمستوى التجريد

1. روابط ملموسة: العائلة، المدرسة، المؤسسة، الجمعية.

2. روابط مجردة: اللغة، القيم، المعتقدات.

4. قياس الرابط الاجتماعي

يجمع أغلب الباحثين على عدم وجود مؤشرات كمية دقيقة ومباشرة تسمح بفهم ودراسة مستويات تماسك المجتمع ومدى ترابط أفراده، لكن هناك من يرى ويستعين بمجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية أهمها:

المؤشرات الكمية

وهي التي تعتمد على البيانات التي يمكن تحويلها إلى معادلات رقمية أو قابليتها للقياس، ومن بينها:

- مستوى المسؤولية الاجتماعية لدى الأفراد والجماعات والذي يعبر عن الثقة الاجتماعية.
- مدى كثافة وانتشار العلاقات الاجتماعية وضمن أي إطار تشكلت من خلاله، وهذا المؤشر يعبر عن الأمان الاجتماعي.
- نسبة المساعدة المقدمة من أعضاء المجتمع أو عناصره.
- قدرة المجتمع على الدمج ومدى قابلية الأفراد على الاندماج الاجتماعي.

كما يمكن مقايضة الرابط الاجتماعي بموجب مؤشرات نوعية كدرجة الشعور بالانتماء ومدى الالتزام بالمعايير والقيم والعادات والضوابط. وهناك من يرى قياس الروابط الاجتماعية أو الرابط من خلال حالة التفاعل والنشاط والتبادل القائم من خلال: الأسرة (عن شكل العلاقات الأسرية ومدى التوافق والتفكك، حجم العائلة ونوعيتها، تاريخها)، الحركة الجموعية (بمعرفة مدى الإنشاء والزوال، المنخرطون والمنسحبون، الصراعات والتصدعات الداخلية)، الدين (بقياس الممارسات الدينية الجديدة، استمرارية الطقوس القديمة، احترام رجال الدين)، العمل (من خلال دراسة الرضا المهني)، الانحراف (من خلال قراءة في مدى ازدياد عدد الجرائم والانحراف).

كما يرى فيليب ديسكولا (Philippe Descola, 1949 -) في كتابه "Par-delà nature et culture" أن الارتباطات التي تجمع بين البشر فيما بينهم وتجمعهم بالأشياء غير البشرية تنقسم إلى ستة أشكال من العلاقات: التبادل، العداوة (العنف)، الهدايا (Le don) أو العطاء، الإنتاج، الحماية، الاتصال أو التحويل (transmission). وبجميعها تنقسم إلى مجموعتين: تميز المجموعة الأولى وجود علاقة في اتجاهين بين عناصر متشابهة وهي تضم التبادل، العداوة (العنف)، الهدايا أو العطاء (Le don)، أما المجموعة

الثانية فميزة العلاقات فيها تتم في اتجاه واحد وتضم الإنتاج، الحماية، التحويل (transmission) (Descola, 2005, pp. 213–225).

والعلاقة بين المجموعتين هي التي تحدد نوعية الرابط الاجتماعي متجاوزاً بذلك الثنائية الكلاسيكية بين الطبيعي والإنساني، فكلما زادت المجموعة الثانية نقصت قوة الرابط والعكس، كلما زادت المجموعة الأولى بذلك استطاع قياس الرابط الاجتماعي بين بني الإنسان من خلال علاقة الإنسان بالطبيعة.

حتى وإن لم يتفق المفكرون على وسيلة واحدة لقياس الرابط الاجتماعي فيمكن الاستعانة بالقياس “السوسيومتري” المستعمل في مجال العلاقات الاجتماعية لهذا الغرض. فحين وضع جاكوب ليفي مورينو (1889–1974) مقاييسه سنة 1934 كان الهدف الكشف عن درجات الجذب والنفور السائدة داخل الجماعات، لكن احتمالية توسيعه للمجتمع المفتوح بخاصة في الجوانب التي سماها مورينو بـ “علم الالتئام الاجتماعي” أو “السوسيياتري Sociatry” بقي الرهان الأكبر، بالرغم من الدراسات الميدانية المتواضعة في هذا الإطار والتي بيّنت إمكانية استعماله بشكل واسع، كبحث لندبرغ (G. A. Lundberg) الموسوم بـ “Social attraction” سنة 1937 على 940 فرداً في إحدى القرى الأمريكية، أو دراسة ويليام فوت واييت (William F. Whyte) للعصابات سنة 1943 وغيرها من الدراسات الأخرى (Moreno, 1934, p. 289; Whyte, 1943).

5. أهداف الرابط الاجتماعي

أجمع الكثير من الدارسين في هذا الحقل أن أهداف الرابط الاجتماعي تتمثل في مدى تحقيقه لـ:

- استمرارية المجتمع: وهي القدرة على الاستقرار والاستمرار، ومنه بقاء الأفراد والمجموعات مع بعضها بعضاً وإعطاء الأنفس للأجيال اللاحقة بالعيش هي الأخرى مع بعضها.

• التضامن الاجتماعي: وهو ذلك التساند القائم بين أفراد المجتمع في الفترات الحرجة، إذ يضمن الرابط بقاء هذا التلاحم بين عناصر المجتمع المختلفة.

• التجانس الاجتماعي: يتمثل في التقارب النسبي لأفراد المجتمع وتناسقهم فلا يظهر الفارق بين الطبقات الاجتماعية أو الفئات المتباينة، وقوة الرابط كفيلة بالوصول إلى ذلك.

• الحماية وضمنان الخصوصية: تسعى كل مجموعة للتكاثف فيما بينها لضمان حمايتها ضد الآخر ثقافياً والمحافظة على خصوصياتها وتميزها على مختلف المستويات والأصعدة سواء الاقتصادية منها أو الثقافية أو على مستوى الرهانات الأخرى، وهو ما يمكن تسميته تحديداً “بالهوية”.

6. مصادر الرابط الاجتماعي

كما يرى عبد العزيز خواجه أن: “لرابط الاجتماعي عدة مصادر تشكل مجموعة انتماءات تفرض ذاتها بقوة لحماية وضمن بقاءه وهي” (خواجه، 2018، ص 62):

• الانتماء القرابي: والذي يجعل الفرد يشعر بانتمائه البيولوجي بداية من الوالدين البيولوجيين إلى الأسرة إلى العائلة وصولاً إلى القرابة من العشيرة إلى القبيلة القائمة على الانتساب لنفس الجد أو السلالة أو العرق.

• التبعية الدينية: الدين عامل حاسم في ضم الأفراد وتماسكهم وأهم مؤسساته المعبد والحركة، المذهب، الدين، الاعتقاد.

• الانتماء السياسي: وجود الفرد ضمن كيان سياسي يضمن له الحماية والاعتراف من خلال القوانين، الجمعيات، المجتمع المدني، جمعيات سياسية.

• الانتماءات المهنية: وهي كل الارتباطات التي تتشكل أثناء المسار المهني والوظيفي للفرد في المدرسة، الجامعة، الشركة، الإدارات.

7. تصنيف الرابط الاجتماعي

سعى بوقييه (Bouvier) لتقديم تصنيف للروابط الاجتماعية من خلال الجمع بين النظريات ومواقف العديد من المؤلفين حول فكرة الرابط الاجتماعي واقترح التصنيف التالي (Bouvier, 1994, p. 31): الروابط الاجتماعية الإيجابية، الروابط الاجتماعية السلبية، الروابط الاجتماعية الأحادية.

أ. الروابط الاجتماعية الإيجابية

نجد هذه الروابط حسب بوقييه داخل العلاقات الإنسانية موجهة نحو التحرر، الحرية، المساواة، العدالة، التضامن. فكل من جون جاك روسو، وجون لوك، وإميل دوركايم تناولوا الرابط الاجتماعي بشكل من المثالية والتي دافعوا عنها. وفي نظرهم أن الكائن الإنساني له القدرة على مواجهة الصراعات والضغطات والصعوبات التي يواجهها بفضل نوعية روابطة الاجتماعية. فمثلاً موقف إميل دوركايم يؤكد أن الروابط الاجتماعية لا يمكن أن تكون إيجابية إلا ابتداءً من تواجد داخل المجتمع الوعي الجماعي، وهذا الأخير عرفه دوركايم على أنه مجموعة من المعتقدات والمشاعر المشتركة (Durkheim, 1893, p. 81).

ب. الروابط الاجتماعية السلبية

يمثل هذا الاتجاه الفيلسوف توماس هوبز، فقد اعتبر أن الإنسان ذئب لأخيه الإنسان، كما أنه أكد أن كل فرد بُوجّه ويُرشد بواسطة غريزة البقاء، فالعقد الاجتماعي يؤمّن من طرف الدولة عن طريق قطع الحالة الطبيعية، تقييد الحريات الفردية ووضع الأمن وذلك عن طريق فرض الإكراهات. وعلى هذا الأساس نقول أن مقارنة دوركايم هي الدفاع عن الرابط الاجتماعي من خلال مفهوم التبعية المتبادلة والتي تنشأ ما بين الأفراد داخل ما يسمى بتقسيم العمل، أما مقارنة توماس هوبز فهو يدافع عن الرابط الاجتماعي من خلال مفهوم الإكراه، وعلاقات القوة التي يفرضها المجتمع على الأفراد (Hobbes, 1651/1996, p. 89).

ج. الروابط الاجتماعية الأحادية

يمثل هذا الاتجاه العالمان إرفينغ غوفمان وماكس فيبر والذان لهما مقاربة متميزة عن المقاربات الأخرى بإعطائهم للروابط الاجتماعية خاصية الأحادية، فالأفراد حسبهم ليسوا مسيرين من طرف المجتمع أو من طرف الدولة بل يستعملون الروابط الاجتماعية من أجل بلوغ الأهداف التي يريدون الوصول إليها. وهذا الموقف النظري يناقضه موقف العالم جورج زيمل إذ يعتبر أن الرابط الاجتماعي يوجد في ذات الفرد وخارج كل مصلحة أو ضرورة، أي من خلال علاقات متبادلة صافية. ولقد ميز هذا العالم ما بين الروابط الاجتماعية حسب ما إذا استُخدمت في المجتمع المحلي أو المجتمع العام؛ ففي الحالة الأولى الوعي بالذات الفردي يذوب في الجماعة، أما في الحالة الثانية الفرد ينتمي إلى عدة دوائر اجتماعية كالأسرة، المدرسة، الأحزاب السياسية، الجمعيات، النقابات والتي من خلالها يحقق طموحاته وأهدافه. فكلما تعددت وتنوعت هذه الدوائر كلما زاد إحساس ووعي الفرد بفردانيته (Simmel, 1908/2009, p. 152; Goffman, 1959, p. 73).

ثانياً: الرابط الاجتماعي في المجتمع الجزائري

1. سياسة التفكير الاقتصادي الاجتماعي للرابط الاجتماعي أثناء فترة الاحتلال

يُعتبر التفكير الذي حصل للبنى والهياكل الاجتماعية الأهلية في المجتمع الجزائري من خلال الاحتلال الفرنسي أحد العوامل التي تفسر انتشار العنف السياسي في الفترة الراهنة. لقد استطاعت النزعة الاستيطانية الاستعمارية أن تُحدث انقساماً بين المجتمع البدوي الذي اعتبرته خصمها الأول حيث خاضت معه صراعاً عنيفاً وبين المجتمع المستقر، ولذلك عملت مختلف الهياكل الاستعمارية على تعميق أيديولوجيا الانقسام بين البربر والعرب وبين المستقرين والقبائل البدوية وشبه البدوية. ونظراً للصعوبات التي واجهت الاحتلال منذ البداية وحاجياته الاقتصادية وخصوصاً في الفلاحة، عرفت سلطاته أنها مطالبة بالقضاء على التنظيم القبلي وتعويضه بشبكة إدارية ذات رقابة صارمة. وهكذا اعتُبرت القبيلة الجزائرية

في حالة احتضار منذ العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر. ولأن الاحتلال أدرك بسرعة المدلول السياسي للقبيلة فقد عمل على تفتيت القبائل من خلال تفكيك نسيجها الاقتصادي التقليدي واستبدال المنظومة القيمية والعلائقية في الريف الجزائري. وإجراءات التدمير من أجل البناء لم تقض إلا إلى تهميش المزارعين الريفيين وخلق فئات جديدة: فلاحون دون أرض و"بروليتاريا المدن" (الهواري، 1983، ص 56).

لقد حرر تفكك القبائل في الجزائر مثلاً، قوة العمل من الروابط الجماعية من دون أن يشكل هذا على المستويين الاجتماعي والتاريخي استجابة العلاقة الاجتماعية الجديدة. لقد استمرت سيرورة تفكيك النسيج الاجتماعي لينجم عنها ظهور - ولأول مرة في تاريخ الجزائر - الفرد (L'individu) الذي أصبح كائناً مستلباً من الناحية الاقتصادية ومجرداً من الطابع الاجتماعي على المستوى الاجتماعي والثقافي يعيش حالة أنوميا. وأثر تفكك المجتمع التقليدي تحجرت البنى الاجتماعية وتآبدت من خلاله تقليدية متطرفة من إحدى خصائصها القدرية. ويمكن القول بأنه في أثناء فترة الاحتلال لم يعد المجتمع الجزائري ذلك الكيان الاجتماعي الموحد داخل التنظيم القبلي، وإنما أدت عمليات الاجتثاث الاجتماعي والتفكير إلى تفكيكات عميقة في بنية الرابط الاجتماعي في المجتمع الجزائري، وكان من أبرز إفرازات ذلك ظهور العامل الزراعي الأجير كقوة عمل تحكمها إكراهات رأسمال زراعي.

2. الأخوة كرابط اجتماعي في الثورة التحريرية

إن فكرة الثورة في مفهومها السوسيولوجي العام تعني التغيير الجذري والشامل لجميع معطيات واقع معين بحثاً عن معطيات وشروط جديدة تنظم علاقات الواقع الجديد، وتختلف بشكل كلي من حيث الخلفيات والإفرازات التي يطرحها الواقع القديم. إنها التعبير عن حركة تغيير جذري مرتبط دائماً بكل ما لديه علاقة بالآخر الذي يرمز له بالطرف الأجنبي. من هنا أصبحت المرجعية الثورية المرتبطة بمرحلة تاريخية محددة من تاريخ الجزائر تلعب دوراً أساسياً في بناء عناصر الثقافة السياسية للأفراد وتتخذ من تلك المرجعية الهدف لتحقيق هويتها وانتمائها الوطني.

ستكون لهذه المرجعية آثار سلبية على بنية المجتمع الجزائري، لأنها ستخلق بعد الاستقلال انقسامات وتميزات بين عدة فئات من المواطنين: فئة أعطت لنفسها حق المواطن وامتيازاته من الدرجة الأولى بحجة أنها هي من قادت الثورة وشاركت فيها وحررت البلاد، وفئة مواطنين من الدرجة الثانية ممن لم تُسَنح لهم فرصة المشاركة في الثورة أو شاركوا فيها ولم يُعترف لهم بذلك. إن الهدف الأساسي للمسألة الوطنية كأسلوب تنظيمي فرضته ظروف المرحلة الاستعمارية انطلاقاً من محور الأرض يتمثل في التجنيد المكثف لغالبية الفئات الاجتماعية من أجل التفاعل مع معطيات واقع اجتماعي جديد. في السياق ذاته يؤكد محمد حربي أن "الوطنية أي التعلق العاطفي بأرض الأجداد لا القومية المتمثلة في الإرادة الواعية لتكوين أمة هي التي ألهمت الجزائريين الكفاح المسلح ضد الاحتلال الفرنسي" (حربي، 1980، ص 124)، ومن جهته يؤكد مصطفى الأشرف أن الدافع الأساسي للكفاح المسلح هو شعور الإنسان الجزائري بأن آفاق المستقبل مسدودة، ولذلك شعر الجزائريون بأنهم فقدوا بسبب الاستعمار أموراً لا يمكن الاستغناء عنها ألا وهي: الأرض والحرية والصحة البدنية والمؤسسات القومية واللسان القومي (الأشرف، 1976، ص 87).

وعليه فقد نظم المجتمع الجزائري بأكمله أشكالاً خاصة من التضامن برزت في المجتمع وذلك حسب متطلبات معركة التحرير الشرسة. فالجزائري الذي كانت حرية تنقله وحركته مقيدة كان باستطاعته أن يقدم عوناً معنوياً أو مادياً أو أن يخطر في جيش التحرير الوطني. إن التضامن في المجتمع الجزائري لم يقتصر على فئة معينة أو فئة عمرية دون أخرى، بل شمل كل أطراف المجتمع، رجالاً ونساءً وحتى أطفالاً، ولكل دوره في معركة التحرير. لقد تشكلت خلال تلك المرحلة أشكال جديدة من الروابط الاجتماعية كانت تتجاوز الانتماءات القبلية والجهوية الضيقة لصالح الانتماء الوطني الواسع، حيث أصبحت الأخوة في السلاح والكفاح المشترك رابطة أقوى من روابط الدم أحياناً، إذ تحوّل الفرد من انتمائه القبلي المحدود إلى انتماء وطني شامل.

ثالثاً: المقاربات النظرية للرابط الاجتماعي

تعدّ المقاربات النظرية الكلاسيكية للرابط الاجتماعي الإطار المعرفي الذي تأسس عليه الفكر السوسيولوجي منذ نشأته، إذ قدّم رواد الفكر الاجتماعي الأوائل تصورات نظرية شكّلت منطلقاً لكل الدراسات اللاحقة حول طبيعة الروابط الاجتماعية وشروط قيامها وآليات استمرارها. ونتعرض في هذا الباب إلى أبرز هذه المقاربات بدءاً من ابن خلدون مروراً بالمؤسسين الكلاسيكيين في الفكر الأوروبي، وصولاً إلى المقاربات التفاعلية والتفاهمية المعاصرة (Ritzer, 2011, pp. 18-22).

1. ابن خلدون: العصبية كأساس للرابط الاجتماعي

يُعدّ ابن خلدون رائد علم الاجتماع الأول، فقد سبق بمقاربتة كل السوسيولوجيين الكلاسيكيين في أوروبا بقرون. وقد قدّم في مقدمته الشهيرة تحليلاً عميقاً لطبيعة الرابطة الاجتماعية من خلال مفهوم "العصبية" الذي اعتبره المحرك الأساسي لتشكّل الدول والحضارات. فالعصبية عنده هي رابطة اجتماعية تقوم على القرابة والدم، تجمع الأفراد وتدفعهم للتضامن والدفاع عن بعضهم البعض. يرى ابن خلدون أن "العصبية هي اجتماع القوى والهمم في طلب غرض مخصوص، فإذا اجتمعت الهمم على ذلك الغرض حصلت العصبية" (ابن خلدون، 1993، ص 134).

تتطور العصبية عند ابن خلدون من رابطة الدم والقرابة الضيقة إلى رابطة أوسع تشمل الحلفاء والأتباع، ثم تتسع لتشمل الانتماء الديني والعقائدي. ويُميّز ابن خلدون بين عصبية القرابة وعصبية الحلف، مشيراً إلى أن العصبية القائمة على القرابة هي الأقوى والأثبت، لكنها قد تتسع لتشمل غير الأقارب عبر المصاهرة والولاء. وقد ربط ابن خلدون قيام الدول بقوة العصبية، فحين تضعف العصبية يبدأ انهيار الدولة، وحين تنشأ عصبية جديدة تقوم دولة جديدة. هذا التصور الخلدوني يقدم نموذجاً ديناميكياً للرابط الاجتماعي يربط بين البنية الاجتماعية والبنية السياسية في علاقة جدلية متبادلة.

2. إميل دوركايم: التضامن والوعي الجماعي

يُعدّ إميل دوركايم (Émile Durkheim, 1858-1917) من المؤسسين الكلاسيكيين لعلم الاجتماع، وقد قدّم إسهاماً جوهرياً في فهم الرابط الاجتماعي من خلال ربطه بمفهومَي التضامن والوعي الجماعي. في كتابه "تقسيم العمل الاجتماعي" (1893)، ميّز دوركايم بين نوعين من التضامن يشكلان أساس الرابط الاجتماعي في المجتمعات المختلفة: التضامن الآلي والتضامن العضوي. فالتضامن الآلي يسود في المجتمعات التقليدية حيث يتشابه الأفراد في أنماط حياتهم وعملهم ومعتقداتهم، ويقوم الرابط الاجتماعي فيه على الوعي الجماعي القوي الذي يضغط على الأفراد ويفرض عليهم التماثل. أما التضامن العضوي فيسود في المجتمعات الحديثة حيث يتخصص الأفراد في أعمال مختلفة ويعتمد بعضهم على بعض، فيقوم الرابط الاجتماعي فيه على التبعية المتبادلة الناتجة عن تقسيم العمل (Durkheim, 1893, pp. 105-130).

يرى دوركايم أن الوعي الجماعي هو مجموعة المعتقدات والمشاعر المشتركة بين أفراد المجتمع، والتي تشكل نظاماً مستقلاً له خصائصه الخاصة. وكلما تطور المجتمع من التقليدي إلى الحديث ضعف الوعي الجماعي لصالح تزايد الفردانية، لكن دون أن يختفي تماماً. وقد ربط دوركايم قوة الرابط الاجتماعي بمدى تماسك الوعي الجماعي وفعالية المؤسسات الاجتماعية في إعادة إنتاج القيم والمعايير المشتركة. كما حلل في كتابه "الانتحار" (1897) علاقة الرابط الاجتماعي بسلوك الأفرال، حيث بيّن أن ضعف الروابط الاجتماعية والانوميا (غياب المعايير) يؤدي إلى ارتفاع معدلات الانتحار (Durkheim, 1897, pp. 241-258).

3. فرديناند تونيز: الجماعة المحلية والمجتمع

قدّم فرديناند تونيز (Ferdinand Tönnies, 1855-1936) في كتابه "Gemeinschaft und Gesellschaft" (1887) ثنائية شهيرة أصبحت من أهم الأدوات

المفاهيمية في علم الاجتماع: الجماعة المحلية (Gemeinschaft) والمجتمع (Gesellschaft). فالجماعة المحلية وحدة محدودة النطاق لها خصائص تزيد من شدة الروابط بين أعضائها، حيث تسود علاقات الوجه للوجه القائمة على الود والعاطفة والقرابة، وتكون الإرادة الأصلية (Wesenville) هي المحرك الأساسي للسلوك. أما المجتمع فتسوده علاقات تعاقدية نفعية تقوم على الإرادة الاختيارية (Kürville)، حيث يدخل الأفراد في علاقات محسوبة تهدف إلى تحقيق مصالح فردية -33 (Tönnies, 1887/1957, pp. 42).

أوضح تونيز أن المجتمع المحلي يتميز بروابط قوية ومكثفة بين أعضائه، حيث تذوب الفردية في الجماعة وتقوم العلاقات على أساس القرابة والجوار والصدقة. وفي المقابل، كلما كان الاتجاه نحو المجتمع العام ضعفت شوكة العصبية الدينية والقبلية الموجودة في المجتمعات المحلية، وبالتالي يقل الترابط الاجتماعي. كما قدم تونيز تصنيفاً مبتكراً للمعايير الاجتماعية فقسمها إلى: القانون والمواضع (بميزان المجتمع العام)، الأخلاق والاتفاق (بميزان المجتمع المحلي)، بينما الأعراف تسود النموذجين معاً. هذا التصنيف الثنائي لتونيز أضحى مرجعاً أساسياً في الدراسات السوسيولوجية المقارنة بين المجتمعات التقليدية والحديثة.

4. تشارلز كولي: الجماعة الأولية

عالج تشارلز كولي (Charles Cooley, 1864-1929) موضوع الرابط الاجتماعي بناءً على تصنيفه للجماعات الاجتماعية وفقاً لنوع العلاقات والاتصال والتفاعل بين أفراد المجتمع. وقد قسم كولي الجماعات إلى جماعة أولية (Primary Group) وجماعة ثانوية (Secondary Group)، حيث أن الأولى يسود فيها علاقات الوجه للوجه، معنى ذلك أنها علاقات مباشرة قائمة على الاتصال المباشر بين عدد محدود من الأفراد. حيث يعرف كل فرد الآخر معرفة عميقة، وهي أولية لأنها تكسب الفرد تجارب مبكرة وكاملة للوحدة الاجتماعية. والفرد في الجماعة الأولية يكون سريع التأثر بضغطها واحتياجاتها،

لكونه على اتصال مباشر واحتكاك متواصل معها، ومن ثم فهي عامل ذو فعالية في الضبط الاجتماعي التي تقوم أساساً على التعاطف المودي وعمق العلاقة بين أفرادها. كما يسودها التعاون والتضامن وتذوب شخصية الفرد ضمن هذه الجماعة بحيث يحدث اندماج كلي بين الأعضاء، ويجد الفرد نفسه جزءاً لا يتجزأ من الجماعة، وتقوم الصلات على أساس الدم والأخوة والصداقة والمعرفة الشخصية، ما يؤدي إلى عمق الرابط (Cooley, 1909, pp. 23-31).

أما الجماعة الثانوية فتتميز بعلاقات غير شخصية، رسمية ومحددة الأهداف، حيث يدخل الأفراد في علاقات تعاقدية قصيرة المدى. وكولي يرى أن الجماعات الأولية (كالأسرة وجماعة الأقارب وجماعة اللعب في الطفولة) هي الخلية الأساسية لتشكيل الرابط الاجتماعي، ففيها يتعلم الفرد القيم والمعايير وينمي شعوره بالانتماء. ومن خلال هذه الجماعات تتشكل الطبيعة الاجتماعية للفرد، إذ يكتسب منها هويته الاجتماعية ولغته وثقافته. وقد أثرت مقارنة كولي عميقاً في الدراسات اللاحقة حول التنشئة الاجتماعية ودور الجماعات الصغيرة في تشكيل السلوك الفردي والجمعي.

5. جورج زيمل: التفاعلات الاجتماعية ودوائر الانتماء

يقدم جورج زيمل (Georg Simmel, 1858-1918) مقارنة فريدة للرابط الاجتماعي تركّز على التفاعلات اليومية بين الأفراد أكثر من تركيزها على البنى الكلية. يرى زيمل أن المجتمع ليس شيئاً جوهرياً قائماً بذاته، بل هو مجموعة من التفاعلات المستمرة بين الأفراد. فالرابط الاجتماعي يوجد في ذات الفرد وخارج كل مصلحة أو ضرورة، أي من خلال علاقات متبادلة صافية. ولقد ميز زيمل ما بين الروابط الاجتماعية حسب ما إذا استُخدمت في المجتمع المحلي أو المجتمع العام؛ ففي الحالة الأولى الوعي بالذات الفردي يذوب في الجماعة، أما في الحالة الثانية الفرد ينتمي إلى عدة دوائر اجتماعية كالأسرة والمدرسة والأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات، والتي من خلالها يحقق طموحاته

وأهدافه. فكلما تعددت وتنوعت هذه الدوائر كلما زاد إحساس ووعي الفرد بفردانيته (Simmel, 1908/2009, pp. 145-160).

يحلل زيمل أيضاً تأثير حجم الجماعة على طبيعة الرابط الاجتماعي، فيرى أن الجماعة الثنائية (Dyad) تتميز بأقصى درجات الحميمية لأنها تقوم على التفاعل المباشر بين فردين، لكنها هشة لأن اختفاء أي من الفردين ينهي الجماعة. ومع تزايد حجم الجماعة تظهر بنى وتسلسلات هرمية، ويتغير نوع الرابط الاجتماعي. كما قدّم زيمل تحليلات عميقة لمفهوم الغريب (The Stranger) ومكانته في الرابط الاجتماعي، حيث يمثل الغريب شخصاً قريباً وبعيداً في آن واحد، يشترك في الجماعة لكنه يبقى خارجها. هذه المقاربة السيميلية فتحت الباب أمام السوسيولوجيا التفاعلية المعاصرة.

6. ماكس فيبر: الفعل الاجتماعي وأنواع الهيمنة

يقدم ماكس فيبر (Max Weber, 1864-1920) مقارنة تفسيرية (Verstehen) للرابط الاجتماعي تنطلق من مفهوم الفعل الاجتماعي. يعرف فيبر الفعل الاجتماعي بأنه سلوك إنساني يحمل معنى ذاتياً ويوجهه نحو الآخرين. وقد ميز بين أربعة أنواع من الفعل الاجتماعي: الفعل العقلي الأداتي (المرتبط بالغايات والمصالح)، الفعل العقلي القيمي (المرتبط بالقناعات والقيم)، الفعل العاطفي (المرتبط بالمشاعر)، الفعل التقليدي (المرتبط بالعادات). هذه الأنواع تشكل أساس فهم طبيعة الروابط الاجتماعية وآليات قيامها (Weber, 1922/1978, pp. 4-26).

كما قدّم فيبر في مقارنته للرابط الاجتماعي تمييزاً بين ثلاثة أنواع من السلطة (الهيمنة): السلطة التقليدية (المستندة إلى العرف والتقاليد)، السلطة الكاريزمية (المستندة إلى الصفات الشخصية الاستثنائية للقائد)، السلطة القانونية-العقلانية (المستندة إلى القوانين والإجراءات). وكل نوع من هذه الأنواع ينتج نمطاً مختلفاً من الرابط الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم. ففي المجتمعات التقليدية يقوم الرابط على الولاء الشخصي للشيخ أو الزعيم

القبلي، أما في المجتمعات الحديثة فيقوم الرابط على الولاء للمنصب والقانون لا لشخص شاغله. هذا التحليل الفيري يقدم إطاراً نظرياً لفهم التحولات التي يطرأها على الرابط الاجتماعي في الجزائر وغيرها من المجتمعات التي عرفت تحولاً من التقليدي إلى الحديث.

7. إرفينغ غوفمان: التفاعل الرمزي والتمثيل الدرامي

يقدم إرفينغ غوفمان (Erving Goffman, 1922-1982) في كتابه "تقديم الذات في الحياة اليومية" (1959) مقارنة دراماتورية للرابط الاجتماعي، يرى فيها أن التفاعل الاجتماعي يشبه العرض المسرحي حيث يلعب الأفراد أدواراً ويقدمون صوراً معينة عن أنفسهم للآخرين. يقسم غوفمان الفضاء الاجتماعي إلى جبهة المسرح (Front Stage) حيث يقدم الفرد أداءً للجمهور، وخلف الكواليس (Back Stage) حيث يسترخي الفرد ويتخلص من الأقنعة. هذا التحليل يكشف الجانب التمثيلي في الرابط الاجتماعي، حيث يدرك الأفراد أن روابطهم تُبنى وتُدار من خلال إدارة الانطباعات (Goffman, 1959, pp. 22-30).

يرى غوفمان أن الأفراد في المجتمع الحديث ليسوا مسيرين من طرف المجتمع أو الدولة بل يستعملون الروابط الاجتماعية من أجل بلوغ الأهداف التي يريدون الوصول إليها. وهذا الموقف النظري يناقض موقف علماء الاجتماع الكلاسيكيين الذين ركزوا على البنى الكلية. كما حلل غوفمان في كتاباته اللاحقة مفهوم "الطقوس التفاعلية" (Interaction Rituals) حيث اعتبر أن التفاعلات اليومية (التحية، الاعتذار، الشكر) تشكل طقوساً تحافظ على النسيج الاجتماعي وتعيد إنتاج الرابط بين الأفراد. وعندما تختل هذه الطقوس يصاب الرابط الاجتماعي بالاهتزاز.

8. بيير بورديو: رأس المال الاجتماعي والهأبيتوس

يُعدّ بيير بورديو (Pierre Bourdieu, 1930-2002) من أبرز علماء الاجتماع الفرنسيين المعاصرين، وقد طوّر مفهوم "رأس المال الاجتماعي" (Capital Social)

كامتداد معاصر لمفهوم الرابط الاجتماعي. يرى بورديو أن رأس المال الاجتماعي هو "مجموعة الموارد الفعلية أو المحتملة المرتبطة بحيازة شبكة علاقات مستقرة ومعروفة ومتبادلة الاعتراف، والتي توفر لكل عضو فيها دعماً مادياً ورمزياً". فالرابط الاجتماعي عند بورديو ليس مجرد علاقة عاطفية أو معنوية، بل هو رأس مال يمكن استثماره وتوظيفه لتحقيق أهداف مادية ورمزية (Bourdieu, 1986, pp. 248-249).

يربط بورديو بين رأس المال الاجتماعي ومفهومين محوريين آخرين: الهابيتوس (Habitus) والميدان (Champ). فالهابيتوس هو نظام من الميول الدائمة المكتسبة من خلال التنشئة الاجتماعية، يشكل تصورات الفرد وممارساته. أما الميدان فهو فضاء اجتماعي محدد بقواعد وأهداف خاصة، يتوزع فيه الفاعلون وفقاً لمقدار رأس مالهم (الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والرمزي). ويختلف حجم ونوع الرابط الاجتماعي باختلاف الميدان الذي ينتمي إليه الفرد وموقعه فيه. هذه المقاربة البوردوية تقدم أداة تحليلية قوية لفهم التفاوت في الرابط الاجتماعي بين الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة (Bourdieu, 1979, pp. 122-135).

9. كارل ماركس: البنية الطبقية والصراع

يقدم كارل ماركس (Karl Marx, 1818-1883) مقاربة بنيوية صراعية للرابط الاجتماعي، حيث يرى أن العلاقات الاجتماعية في المجتمعات الطبقية محكومة بعلاقات الإنتاج والملكية. فالرابط الاجتماعي عند ماركس ليس رابطة محايدة بين الأفراد، بل هو انعكاس للبنية الاقتصادية وعلاقات الهيمنة فيها. ففي المجتمع الرأسمالي، ينقسم المجتمع إلى طبقتين أساسيتين: البرجوازية التي تملك وسائل الإنتاج، والبروليتاريا التي تباع قوة عملها. الرابط بينهما ليس تضامناً بل صراعاً واستغلالاً، حيث تستغل البرجوازية البروليتاريا وتستولي على فائض القيمة الذي تنتجه (Marx & Engels, 1848/1978, pp. 473-483).

ويرى ماركس أن العمل في النظام الرأسمالي مصدر اغتراب شامل للعامل: اغتراب عن نفسه (حيث يفقد التحكم في نشاطه)، اغتراب عن المنتج (حيث لا يملك ما ينتجه)، اغتراب عن زملائه (حيث تتحول العلاقات إلى تنافس)، اغتراب عن جوهره الإنساني (حيث يصبح مجرد سلعة). هذا الاغتراب يدمر الرابط الاجتماعي بين العمال ويمنع تشكل تضامن حقيقي بينهم. غير أن ماركس يرى أن التطور الرأسمالي ذاته سيخلق شروط وعي الطبقة العاملة (Class Consciousness) وتضامنها، مما يمهد للثورة الاشتراكية التي تعيد بناء الرابط الاجتماعي على أسس جديدة خالية من الاستغلال (Marx, 1844/1978, pp. 70-81).

وعلى الرغم من أن المقاربة الماركسية قد تعرضت لانتقادات كثيرة، خاصة بعد سقوط المعسكر الاشتراكي، إلا أنها لا تزال تقدم أداة تحليلية مهمة لفهم الرابط الاجتماعي في المجتمعات المتفاوتة. ففي المجتمع الجزائري، يمكن استخدام المقاربة الماركسية لتحليل التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية بين الجهات والفئات، وفهم ديناميات الصراع الاجتماعي الذي يظهر في الاحتجاجات والحراك الشعبي. كما يمكن الاستفادة من تحليل ماركس للاغتراب لفهم أزمات الشباب العاطل عن العمل والظواهر المرتبطة به كالهجرة غير النظامية والانحراف.

10. تالكوت بارسونز: النظام الاجتماعي والوظائف

يقدم تالكوت بارسونز (Talcott Parsons, 1902-1979) مقاربة بنيوية وظيفية للرابط الاجتماعي، حيث يرى المجتمع كنظام متكامل من الأجزاء التي تؤدي وظائف محددة للحفاظ على توازن النظام. وقد طور بارسونز ما أسماه "نموذج الفعل الاجتماعي" الذي يربط بين الفاعل والبيئة عبر أربعة عناصر: الغاية، والوسيلة، والظروف، والمعايير. كما طور نموذج AGIL الذي يحدد أربع وظائف أساسية لكل نظام اجتماعي: التكيف (Adaptation) مع البيئة المادية، تحقيق الأهداف (Goal attainment)، التكامل

(Integration) بين الأجزاء، الكمون (Latency) أي الحفاظ على القيم والمعايير (Parsons, 1951, pp. 26-36).

وفي تحليله للرابط الاجتماعي، يرى بارسونز أن التكامل بين الأجزاء هو الوظيفة المركزية لإنتاج الرابط الاجتماعي، وأن هذا التكامل يتحقق عبر المؤسسات الاجتماعية التي تنظم العلاقات وتنقل القيم المشتركة. كما يربط بارسونز بين الرابط الاجتماعي ومفهوم “الثقة” الذي يعتبره شرطاً لاستقرار النظام الاجتماعي. فالثقة المتبادلة بين الأفراد تجعل التعاون ممكناً وتقلل من تكاليف المعاملات الاجتماعية. وقد أثار هذا التصور الوظيفي انتقادات من السوسيولوجيين النقيدين الذين اتهموه بإهمال الصراع والتغيير الاجتماعي، لكنه يبقى إطاراً نظرياً مهماً لفهم آليات استقرار الرابط الاجتماعي (Parsons & Shils, 1951, pp. 190-220).

11. يورغن هابرماس: الفعل التواصلي والمجال العام

يقدم يورغن هابرماس (Jürgen Habermas, 1929 -) مقارنة تفاهمية للرابط الاجتماعي تنطلق من التمييز بين نوعين من الفعل الاجتماعي: الفعل الأداتي (Instrumental Action) الذي يهدف إلى تحقيق أهداف استراتيجية، والفعل التواصلي (Communicative Action) الذي يهدف إلى التفاهم المتبادل بين الأفراد. يرى هابرماس أن الرابط الاجتماعي الصحي يقوم على الفعل التواصلي، حيث يتواصل الأفراد بحرية ويتوصلون إلى إجماع حول القيم والمعايير عبر الحجاج العقلاني. فاللغة ليست مجرد أداة للتواصل، بل هي medium تشكل الرابط الاجتماعي ذاته (Habermas, 1984, pp. 286-295).

كما طوّر هابرماس مفهوم “المجال العام” (Öffentlichkeit) الذي يشير إلى الفضاء الذي يجتمع فيه الأفراد بحرية لمناقشة القضايا العامة والتأثير في القرار السياسي. المجال العام هو فضاء بين الدولة والمجتمع الأهلي، وهو شرط لقيام الديمقراطية التشاورية. ويرى

هابرماس أن صحة الرابط الاجتماعي في المجتمعات الحديثة تتطلب مجالاً عاماً نشطاً يسمح بمشاركة الأفراد في النقاش العام. غير أن المجال العام في المجتمعات المعاصرة يتعرض لتهديدات متعددة: هيمنة وسائل الإعلام التجارية، تضخم نفوذ الشركات، تعقيد القضايا التقنية الذي يبعد المواطن العادي عن النقاش (Habermas, 1962/1989, pp. 27-43).

وفي السياق الجزائري، يمكن تطبيق المقاربة الهابرماسية لتحليل الواقع الراهن: فالمجال العام الجزائري شهد تحولات كبيرة في السنوات الأخيرة، خاصة مع ظهور وسائل التواصل الاجتماعي التي وفرت فضاء جديداً للنقاش العام بعيداً عن وسائل الإعلام التقليدية. كما أن حراك 22 فبراير 2019 يمكن تحليله كحركة لإحياء المجال العام الجزائري وإعادة بناء الرابط الاجتماعي على أسس تقاهمية ديمقراطية. غير أن نجاح هذه الحركة يبقى مرهوناً بقدرة المجتمع على بناء مؤسسات مجال عام فاعلة تتجاوز الاحتجاج إلى المشاركة في صناعة القرار.

12. ألكسيس دو توكفيل: الجمعيات والديمقراطية

يُعدّ ألكسيس دو توكفيل (Alexis de Tocqueville, 1805-1859) من أوائل من أكدوا على دور الجمعيات الأهلية في بناء الرابط الاجتماعي والديمقراطية. ففي كتابه "الديمقراطية في أمريكا" (1835-1840)، لاحظ توكفيل أن Americans يتقنون فن تكوين الجمعيات لحل مشاكلهم دون الرجوع إلى الدولة. هذه الجمعيات لا تحقق أهدافاً عملية فحسب، بل تخلق رابطة اجتماعية قوية بين الأفراد وتعلمهم فنون التعاون والمواطنة. ويرى توكفيل أن غياب هذا الفن في المجتمعات الأوروبية يفسر ضعف الديمقراطية فيها، رغم أن مؤسساتها الديمقراطية قد تكون موجودة رسمياً (Tocqueville, 1835/2000, pp. 489-496).

ويحذر توكفيل من خطرين يهددان الديمقراطية: الفردانية المفرطة التي تعزل الأفراد عن بعضهم، والمركزية الإدارية التي تمتص الحياة الجموعية. وكلا الخطرين يضعف الرابط الاجتماعي ويجعل الأفراد عرضة لاستبداد الدولة أو استبداد الأغلبية. وحل توكفيل يكمن في تعزيز الحياة الجموعية واللامركزية، وفي بناء مؤسسات وسيطة بين الفرد والدولة. هذه المقاربة التوكفيلية تنطبق بشكل لافت على المجتمع الجزائري الذي عانى تاريخياً من المركزية الإدارية ومن ضعف الحياة الجموعية المستقلة عن الدولة. فإحياء الجمعيات والمنظمات الأهلية المستقلة هو شرط لبناء رابط اجتماعي صحي وديمقراطية حقيقية.

13. ثيودور أدورنو والمدرسة النقدية: نقد الثقافة الجماهيرية

يقدم ثيودور أدورنو (Theodor Adorno, 1903-1969) وماكس هوركايمر (Max Horkheimer, 1895-1973) من المدرسة النقدية لفرانكفورت مقاربة نقدية للرابط الاجتماعي في المجتمع الرأسمالي المتأخر. يرى هذان المفكران أن الثقافة الجماهيرية (Culture Industry) في المجتمعات الصناعية المتقدمة تنتج أشكالاً زائفة من الرابط الاجتماعي. فبدلاً من أن تربط الثقافة بين الأفراد بشكل حقيقي، تقدم لهم منتجات ثقافية موحدة تستهلك بشكل فردي، مما يخلق توأماً ظاهرياً يخفي العزلة العميقة. كما أن هذه الثقافة الجماهيرية تساهم في إنتاج ما أسماه ماركوز بالبعد الواحد (One-Dimensionality) حيث يفقد الفرد قدرته على النقد والمخالفة، ويصبح مجرد مستهلك سلبي (Adorno & Horkheimer, 1944/2002, pp. 94-136; Marcuse, 1964, pp. 1-19).

وعلى الرغم من أن هذه المقاربة قد تبدو متشائمة، إلا أنها تقدم أداة نقدية مهمة لفهم تأثير وسائل الإعلام والثقافة الجماهيرية على الرابط الاجتماعي. وفي السياق الجزائري المعاصر، حيث انتشرت وسائل الإعلام الخاصة والمنصات الرقمية بشكل واسع، تصبح هذه المقاربة ذات صلة خاصة. فالسؤال المطروح هو: هل تربط هذه الوسائل الجزائريين

ببعضهم بشكل حقيقي، أم تقدم لهم تواصلاً ظاهرياً يخفي عزلة عميقة؟ الإجابة عن هذا السؤال تتطلب دراسات ميدانية معمقة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات السياق الجزائري.

رابعاً: الحادثة وما بعد الحادثة والرابط الاجتماعي

شكّلت الحادثة وما تلاها من مرحلة ما بعد الحادثة تحولاً جذرياً في طبيعة الرابط الاجتماعي، إذ أعادت صياغة شروط قيام الروابط بين الأفراد وآليات استمرارها. فالحديث عن الحادثة هو حديث عن قطيعة معرفية وحضارية مع المرجعيات التقليدية التي كانت تشكل الأساس الذي يقوم عليه الرابط الاجتماعي في المجتمعات التقليدية. وقد تعددت المقاربات النظرية لهذا التحول، من المقاربة التفاهمية عند هابرماس إلى المقاربة النقدية عند تورين، وصولاً إلى المقاربات التشاؤمية لباومان الذي تحدث عن "الحادثة السائلة" (Bauman, 2000, pp. 1-15).

1. مفهوم الحادثة

يذهب يورغن هابرماس (Jürgen Habermas) إلى اعتبار الحادثة مسألة عصر يحدد نفسه بعلاقاته بماضي العصور القديمة ويفهم ذاته كنتيجة انتقال من القديم إلى الحديث، أكثر من اعتبارها مسألة تحقيق زمني تصبح معه الحادثة وصفاً للتطور أو فاصلاً بين العصور القديمة أو الكلاسيكية والحديثة، أو بين العصر الوسيط وعصر النهضة. إن الحادثة من هذا المنظور هي وعي بمضمون العصر أكثر من كونها سمة تُنعت بها حقبة زمنية معينة، حتى وإن كان هذا النعت قد أخذ شكل الصيغة التي تقيم قطيعة بين moderne والحديث العصور وترمز إلى التطور والتقدم مقابل ما ترسمه مناقضاتها من اللفظات من إشارة إلى التخلف والوحشية والبربرية، إن في مجالات الفن والأدب والسياسة والاجتماع أو في غير ذلك من المجالات (Habermas, 1984, pp. 1-7).

انطلاقاً من هذا فالحادثة هي أقرب في المعنى إلى ما يصفها به آلان تورين (Alain Touraine) من أنها أكثر من كونها مجرد تغيير أو تتابع أحداث، إنها انتشار المنتجات

والنشاط العقلي والعلمي والتكنولوجي والإداري. فهي تتضمن عملية التمييز المتنامي لعدد من قطاعات الحياة الاجتماعية السياسية والاقتصادية والحياة العائلية والدين والفن على وجه الخصوص، لأن العقلانية الأدائية تمارس عملياً في داخل النشاط نفسه. هي إذن ظاهرة متعددة المعالم يكون أبرز ما فيها جانبها العقلي الذي بنى منتجاته ونشرها في ميادين الحياة الإنسانية (Touraine, 1992, pp. 8-12).

إن ما يميز الحداثة في علاقتها بالرابط الاجتماعي هو أنها حوّلت الروابط من علاقات تقليدية قائمة على القرابة والجوار والمشاعر إلى علاقات تعاقدية عقلانية تقوم على المصلحة والقانون. كما أن الحداثة فتحت الباب أمام الفردانية وزعزعت اليقينيات الجماعية التي كانت تشكل الأساس للرابط الاجتماعي في المجتمعات التقليدية. وقد رأى أنطوني غيدنز (Anthony Giddens) أن الحداثة تتميز بثلاثة عناصر جوهرية: الفصل بين الزمان والمكان، تطوير أنظمة تفكيك (Disembedding Mechanisms) كالعملة والخبراء، إعادة المفاكمة (Reflexivity) التي تجعل المعرفة جزءاً من إعادة تشكيل الواقع الاجتماعي باستمرار (Giddens, 1991, pp. 14-21).

2. ما بعد الحداثة

يشير مصطلح ما بعد الحداثة (Postmodernisme) إلى إمكانية استثمار الطرح المتسامي التي قدمتها الحداثة بوضعها للنماذج المتعالية، مشاريع جديدة كفيلة بالتعايش مع المعطى الرأسمالي والتوجه الإمبريالي الجديد، الذي قاد مسار الفكر العالمي إلى فكرة النهاية أو العدمية. وقد انطلقت معطيات ما بعد الحداثة من إفرازات المعطى الكوني لوصف ثقافة بعينها، ويتحقق ذلك داخل الحقل البيروقراطي ورفض الثقافة واللغة السائدتين بوصفهما شرعيتين واستبعاد كل ما هو عام ومطلق باسم التفكيك الذي يصنع التعددية والتمايز (Lyotard, 1979/1984, pp. xx-xxv).

يرى زيغمنت باومان (Zygmunt Bauman) أن ما بعد الحداثة هي مرحلة "الحداثة السائلة" حيث تصبح الروابط الاجتماعية هشة وقابلة للذوبان، فلم يعد الأفراد يرتبطون بعلاقات ثابتة ودائمة بل بعلاقات مؤقتة قابلة للتفكيك في أي لحظة. ويتجلى ذلك في كتابه "الحب السائل" (Liquid Love) حيث يحلل كيف أصبحت روابط الحب والصداقة والقربان نفسها عرضة لتقلبات العصر. يرى باومان أن الإنسان المعاصر يعيش تناقضاً بين رغبته في الحرية ورغبته في الأمان، فيسعى للارتباط لكنه يخشى فقدان استقلاليته، مما ينتج عنه روابط "حتى إشعار آخر" (Bauman, 2003, pp. vii-ix).

كما يرى أولريش بيك (Ulrich Beck) أن المجتمع المعاصر هو "مجتمع المخاطر" (Risikogesellschaft) حيث أصبحت المخاطر الناتجة عن التطور الصناعي والتكنولوجي تهدد الروابط الاجتماعية نفسها. فالمخاطر البيئية والاقتصادية والصحية العالمية تجعل الأفراد يشتركون في مصير مشترك، لكنها في الوقت نفسه تُضعف الروابط التقليدية القائمة على الطبقة والأسرة والمهنة. ويرى بيك أن هذا يتطلب أشكالاً جديدة من التضامن العالمي الذي يتجاوز الانتماءات الضيقة (Beck, 1992, pp. 9-15).

خامساً: العائلة الجزائرية وتحولات الرابط الاجتماعي

تُعدّ الأسرة الجزائرية — كنواة للنسيج الاجتماعي — من أهم المؤسسات التي تعكس تحولات الرابط الاجتماعي في الجزائر. فقد عرفت الأسرة الجزائرية تحولات بنيوية ووظيفية عميقة منذ الاستقلال، انتقلت خلالها من النموذج الموسع التقليدي إلى النموذج النووي الحديث، مع ما رافق ذلك من تغيرات في نظام القيم والعلاقات الأسرية. هذه التحولات لم تكن انقطاعاً كلياً بل حركة جدلية بين الموروث والمستحدث، حيث تحاول الأسرة الجزائرية الجمع بين القيم التقليدية ومقتضيات الحياة الحديثة (بوتفنوشت، 1984، ص 78).

1. خصائص الأسرة الجزائرية التقليدية

تتميز الأسرة الجزائرية التقليدية بسلسلة من الخصائص الناتجة عن شروط تاريخية وحضارية نوعية تكونت من مجموع من القيم والأنماط السلوكية ترتبط بنظام اقتصادي تقليدي له خصوصياته، ويشكل واقعاً اجتماعياً حياً وليس مجرد خاصية من خصائص نمط إنتاج معين بالعالم العربي. داخل الأسرة الجزائرية و"العربية عموماً" تأخذ القيم الروحية والأخلاقية مكاناً هاماً بالمقارنة إلى القيم المادية، وفي نظام القيم للأسرة الجزائرية يبدو أن كل شيء ينصبّ حول الشرف، كما يقول محمد شقرون، فالرأسمال الرئيسي الذي كان ينظم العلاقات بين أفراد الجماعات في الجماعات العربية هو العرض أو الحرمة، زيادة على ذلك المروءة وهي المناطق المقدسة والمحرمة عالم الرجال. هذه القيم يتم إعادة إنتاجها من جيل إلى آخر والتي تمثل مزيجاً بين قيم الشخصية العربية والشخصية الإسلامية ،بوتفنوشت (ص 56، 1984).

كانت الأسرة الجزائرية التقليدية عائلة واسعة تضم عدداً كبيراً من الأفراد يصل إلى عشرين شخصاً، تعود السلطة فيها إلى الأب الأكبر (الجد)، يعمل على تماسكها الداخلي والخارجي من خلال القيم التي تعمل على تربية أبنائها للحفاظ على نمطها وخصوصياتها. ويتميز هذا النموذج الأسري بخصائص أساسية: التماسك القوي بين الأجيال، التسلسل الهرمي الواضح للسلطة، التوزيع الصارم للأدوار بين الجنسين، الزواج الداخلي بين الأقارب، الاعتماد على الاقتصاد الفلاحي العائلي، والارتباط الوثيق بالمكان والقرابة.

2. التحولات الاقتصادية والاجتماعية منذ الثمانينيات

لقد عرفت الجزائر نقلة سريعة ونوعية على مستوى بنيانها الاقتصادي والاجتماعي منذ منتصف الثمانينيات. فقد انتقلت من النموذج الاقتصادي الاشتراكي كتنظيم اجتماعي تنموي تميز بإيجاد المؤسسات الضخمة خاصة منها تلك القواعد الصناعية الثقيلة، التي وفرت مناصب شغل كثيرة رامت نسبة البطالة وتوفير الحاجات الأساسية للمجتمع في إطار

شعار "من أجل حياة أفضل". كذلك تلاحظ في تلك المرحلة بروز منطق اجتماعي هو منطق المساواتية التي ترى بنظرة سلبية كل شكل من أشكال التفرقة الاجتماعية، لتنتقل الجزائر تدريجياً من عهد هو أشبه بالرفاهية إلى عهد الصرامة لضمان المستقبل، وبدأت الدولة في التخلي تدريجياً عن دعمها للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية العمومية ودعمها للقطاع الخاص والاستثمارات الكبرى الداخلية أو الأجنبية، لتنتقل بشكل سريع نتيجة لظروف محلية ودولية إلى تبني سياسة اقتصاد السوق أو ما يُعرف بالاقتصاد الحر.

هذا التحول الذي حمل معه تغييرات كبيرة على مستوى الأسرة وتلك القيم التي تقوم عليها الأسرة الجزائرية كالأسرة العربية عامة، عرفت تغييرات بنائية ووظيفية. فبعدما كانت عائلة واسعة تضم عدداً كبيراً من الأفراد يصل إلى عشرين شخصاً تعود السلطة فيها إلى الأب الأكبر (الجد) يعمل على تماسكها الداخلي والخارجي من خلال القيم التي تعمل على تربية أبنائها للحفاظ على نمطها وخصوصياتها. هذا التحول لم يكن اقتصادياً بحتاً، بل امتد ليشمل البنية الاجتماعية والثقافية، حيث ظهرت قيم جديدة كالفردانية والاستهلاكية والمنافسة، أخذت تزاخم القيم التقليدية كالتضامن والتكافل والاحترام، بوتفنوشت، (1984) ص 78.

3. التغييرات البنيوية والوظيفية للأسرة الجزائرية

فإذا أخذنا مثال الزواج والاختيار الزوجي في الأسرة التقليدية والذي يخضع إلى القيم التقليدية التي تشجع الزواج الداخلي بين أبناء العمومة وكذا الأحوال لاعتبارات اجتماعية واقتصادية وثقافية، نلاحظ كيف تختلف عملية الاختيار للزواج تبعاً للطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الشاب وكذا محددات الاختيار كالسن والمستوى الاجتماعي والاقتصادي. لذلك فالزواج هو مشروع يقوم على استراتيجيات معقدة تتطلب جزءاً هاماً من الطاقة العائلية. أما التنشئة الاجتماعية للأطفال فهي عملية تثبيت القيم في نفسية الطفل طوال الحياة كلها، فهي تخضع لعوامل عدة كالثقافة الاجتماعية وطبيعة العلاقات الأسرية

وحجمها، ويعتمد أسلوب التنشئة في الأسرة التقليدية غالباً على القسوة والتسلط لأجل إعداد جيل قوي الشخصية وفقاً للظروف التي يعيشها المجتمع.

والتغيرات التي تعرضت لها الأسرة الجزائرية انعكست على بنائها ووظائفها وحتى على النسق القيمي الذي يوجّه سلوك الأفراد ويتحكم في مواقفهم وفي عملية اختيار الزواج والعلاقات الاجتماعية والأسرية. وهذا نتيجة عوامل مورفولوجية واقتصادية وثقافية وحضارية وعوامل تكنولوجية، كلها ساهمت في تغيير الأسرة. إذ لم تعد الأسرة موسعة بل تضم فقط الأب والأم والأبناء، متوسط حجمها بين خمسة وسبعة أفراد، يحتل الأب فيها رأس الهرم الأسري متنوعاً بالأم التي أصبحت تحتل مكانة اجتماعية مرتفعة داخل الأسرة وخارجها. هذا ما فرض نمطاً جديداً من العلاقات، إذ لم تعد سلطة الرجل بنفس القيمة الاجتماعية والثقافية التي كانت عليها في الأسرة التقليدية، لاسيما بعد تغيير مركز المرأة نتيجة تعلمها وخروجها للعمل من جهة، وغياب الزوج لفترات طويلة عن المنزل من جهة أخرى، سمح لها بممارسة سلطات أوسع سواء بالنسبة للأبناء أو شؤون المنزل. ويؤكد ذلك الدكتور عبد الغاني مغربي في أن العائلة تحولت بعمق في مستوى العلاقات الشخصية الداخلية وأن التغيير جذري مهما أحدث صراعاً داخل الأسرة الكل شارك فيه بما فيهم المرأة ،بوتفنوشت (ص 92، 1984).

ورغم محاولة الأسرة التحلي بخصائص حديثة إلا أنها ما تزال تحت تأثير القيم التقليدية التي تحكم سلوكها وتحدد مواقفها، فهي في صراع بين الرغبة في التوافق مع نظام القيم المتوارثة الذي يرمز إلى هوية المجتمع والرغبة في الوقت نفسه في التخلي عن عُدّة العمومية أو ما يطلق عليه الثقافة الحديثة. إن هذه الثنائية القيمية تؤثر على البنية الأسرية ونظام القيم الذي يحدد الأدوار والمكانات والعلاقات داخلها، فهي تواجه موقفاً صعباً. فالأساليب التقليدية للتفاعل داخل الأسرة لم تعد مناسبة مع التغيرات الحديثة، وكذلك فإن الأسرة لم تتكيف بعد مع الأساليب الحديثة، وهكذا تجد الأسرة نفسها في موقف صعب.

لذلك نجد الكثيرين يرون أن الأسرة لم تعد قادرة على أداء وظائفها التربوية بل فقدت جل وظائفها الرئيسية.

4. التحولات في اختيار الزواج

لقد ساهم الاختيار الزواجي في ظل قيم الحداثة في التغيرات الطارئة على نسق الأسرة الجزائرية، ومن ذلك التقليل من دور الأهل وتراجعها في عملية الاختيار للزواج وفي معايير الاختيار. ولم تعد هذه العملية حكراً على الرجل فحسب، لاسيما بعد انتشار أفكار جديدة وثقافة فرضها العصر والتي تطرح قيم التحرر والمساواة بين الجنسين. فنمط الاختيار السائد اليوم هو الاختيار العاطفي الحر يخضع إلى عوامل عدة كالجاذبية الجسمية والقرب المكاني والتشابه، وأصبح العامل العاطفي (الحب) العامل الحاسم في الاختيار الزواجي. هذا التحول في معايير الاختيار الزواجي يعكس تراجع سلطة الجماعة الأهلية لصالح استقلالية الفرد (خاصة الشاب والشابة) في اختيار شريك حياته.

5. خروج المرأة للعمل وتأثيره على الرابط الأسري

وفي ظل هذه التغيرات المتلاحقة فقد كان لتغير حجم الأسرة وانخفاض عدد أفرادها آثار هامة على الحياة العائلية وعلاقاتها الاجتماعية الداخلية والخارجية. فعن علاقة الزوج بالزوجة فتستند إلى قواعد الديمقراطية والمساواة لأن الزواج أصبح يعقد بين شخصين متساويين في المركز والسمعة الاجتماعية. أما علاقة الآباء بالأبناء فأصبحت متأثرة بالاحتكاك الثقافي والاتصال الحضاري الذي أوجد جواً جديداً صاحبه قيم ومفاهيم اجتماعية جديدة، بقدر ما هي متسايرة مع روح العصر بقدر ما شكلت مخاوف وتحديات لتقاليد الأسرة الجزائرية لاسيما في قيم الحرية الشخصية وتقليد الغرب في اللباس وتسريحات الشعر وحتى بعض السلوكيات.

كما ساهمت وسائل التثقيف المتخصصة في رفع الوعي لدى الآباء في تعاملهم مع أبنائهم بأسلوب علمي صحيح وبما يفرضه عصرهم وثقافته، هذا ما أحدث الانفتاح في

علاقة الآباء بالأبناء وهذا منذ الصغر. فتغير قيم الإنجاب مثلاً كان دافعه الاهتمام أكثر بالأبناء ومتابعتهم في مختلف المراحل العمرية باختلاف جنسهم، خاصة بعد تغيير إيديولوجية الأسرة اتجاه الأبناء خاصة الإناث منهم وطريقة تنشئتهم. وهذه العملية أصبحت تخضع لثقافة الأسرة وكذا مستواها الاقتصادي والمهني. وفي المجال الاقتصادي ظهرت منهجية نظام الأجور بصورة واسعة أحدثت تغيرات كبرى على مستوى العائلة التقليدية، أهمها تتمثل في الازمحلال والاختفاء التدريجي للأسرة الممتدة وانتشار النزعة الفردية ("الفردانية") ومحاولة تحقيق أكبر قدر من المصلحة المادية.

حيث أصبح الرجل يشعر بذاتيته عندما يتقاضى أجراً مقابل عمله، وهذا ما يجعله يثور على جماعته وأولها العائلة. وأصبح الأفراد كثيري الحركة وأقل ارتباطاً بالأسرة سواء من الناحية المكانية أو من ناحية الدور والمكانة في المجتمع. فبعدما كان يمثل أفراد الأسرة الواحدة نفس المكانة في المجتمع التقليدي، أصبحت اليوم تختلف مكانة أفراد الأسرة الواحدة بظهور معايير جديدة لتحديد المكانة. لقد أدى هذا إلى ضعف العلاقات الاجتماعية التي تربط الفرد بالأسرة الأم وضيق نطاق اهتمامه على أسرته الصغيرة. وقد ازداد الوضع حدة بخروج الفتاة إلى المدارس والجامعات ما جعلها تكتسب قيماً اجتماعية جديدة، وخروج المرأة إلى الحياة العامة والعمل من أجل مساعدة الزوج مادياً أو إعالة أطفالها. فخروج المرأة إلى العمل سيؤثر في الحياة الخاصة للعائلة ومن ذلك أثر غياب الأم على تنشئة الأطفال وعلاقاتها بها، تتخلى بذلك الأم ولو (جزئياً) عن واجبها الأساسي وهو تربية الأطفال لتدفع بأطفالها نحو المؤسسات الاجتماعية الأخرى (رياض الأطفال) أو لدى عائلات معينة التي ستحل محل الأمهات التي لا يمكن أن تقدم له الحنان اللازم والقيم التي تقتخر بها العائلة، مما سيجعلهم عرضة للاضطرابات النفسية ومشكلات الشخصية ،بوتفنوشت، 1984 (ص 105).

6. النمو الديمغرافي وفئة الشباب

إن هذا الوضع الجديد يشكل بالنسبة للرجل التحدي الذي فرض عليه، فإما القبول أو الرفض، وفي كلتا الحالتين لن ينجو من الصراع الداخلي. ونفس الشيء يحدث للمرأة التي أصبحت أكثر وعياً بوضعها. زيادة على ذلك النمو الديمغرافي العالي الذي عرفته الجزائر وبروز فئة الشباب بصورة واسعة حيث تشكل 70% من مجموع السكان، وأصبح هؤلاء الشباب يشكلون ضغطاً على البنية الاجتماعية التقليدية وعلى رأسها العائلة. لقد أصبحوا يخضعون في كثير من الأحيان إلى تنشئة اجتماعية خارج العائلة، بل أصبحوا مصدر تصورات وسلوكات مخالفة عما كان عليه آباؤهم، وهذا ما يجعلهم يثورون على السلطة الأبوية، وهو ما يفسر التوتر الدائم بين الولد وأبيه وأمه. كما بدأت الفتاة في التمرد على سلطة أبيها وأمها وأختها، إن خروجها إلى التعليم اكتسبها ثقافة جديدة تجعلها تطمح إلى لعب أدوار وفق قنوات جديدة، ويصبح الزواج بالنسبة لها الطريق الوحيد للتخلص من السلطة الأبوية. ولكن هذا لا يعني بالضرورة تخلصها من السلطة الذكورية للرجل، وهذا ما يدفع بها إلى عالم التناقضات والصراعات النفسية بين قديم وجديد.

وقد عبّر سمير عبده عن هذا الوضع بالوصف التالي: “تدرك الفتاة المتعلمة حقيقة الموقف الذي هي فيه، فهي مكيفة منذ صغرها بتأثير التربية البيتية وتأثير المجتمع، فتعتبر الزواج الحياة التي يمكن أن تعيشها وتتال من خلالها احترام المجتمع لها، فلذلك تسعى بكل وسيلة للحصول على مكانة الزوجة. الأمر الذي يجعلها تعيش تناقضاً حاداً بين تطلعاتها لاختيار شريك حياتها أو طريقة حياتها التي اكتسبتها عن طريق تعليمها وخبرتها، وبين ما يفرضه المجتمع عليها بحكم عاداته وتقاليده. وهي تعاني بحكم معيشتها في عالم يسوده الرجل، من خوف دائم من أن لا تكون مخلصه للقيم والمبادئ الجديدة التي تتطلع إليها، وهذا ما يفسر أساساً عدم توازنها نفسياً وسلوكياً. وبالتالي فإننا نلاحظ تذبذبها بين التحدي والخضوع لنظام القيم السائدة في المجتمع”.

سادساً: الرابط الاجتماعي في زمن التحولات الرقمية

شهدت العقود الأخيرة تحولاً جذرياً في طبيعة الرابط الاجتماعي بفعل الثورة الرقمية وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي. فقد أفرزت هذه التحولات أنماطاً جديدة من الروابط التي تتجاوز الحدود الجغرافية والزمنية التقليدية، مما استدعى من الباحثين إعادة التفكير في مفهوم الرابط الاجتماعي نفسه. فالسؤال الذي يطرح نفسه: هل تعزز هذه التحولات الرابط الاجتماعي أم تضعفه؟ وهل الروابط الافتراضية يمكن أن تعوض الروابط الحضرية التقليدية؟ (Castells, 2009, pp. 65-69).

1. من المجتمع الشبكي إلى المجتمع الافتراضي

يرى مانويل كاستلز (Manuel Castells) أن المجتمع المعاصر أصبح "مجتمعاً شبكياً" (Network Society) حيث تتجاوز البنى الاجتماعية الحدود الوطنية وتتكون من شبكات معلوماتية واتصالية. في هذا المجتمع الشبكي، لم يعد الفرد مرتبطاً بمكان ثابت بل ينتقل عبر شبكات متعددة في آن واحد: شبكة العمل، شبكة العائلة الممتدة، شبكة الأصدقاء، شبكة الاهتمامات المشتركة. هذا الواقع يخلق أنماطاً جديدة من الروابط الاجتماعية أكثر مرونة لكنها قد تكون أقل عمقاً. كما يرى كاستلز أن "ثقافة الواقع الافتراضي" تنشأ من التقاء التكنولوجيا الرقمية مع البنى الاجتماعية، حيث تصبح الهوية نفسها قابلة للتعدد والتبديل (Castells, 2009, pp. 65-69; Castells, 2010, pp. 125-130).

يطرح هذا الواقع الجديد تساؤلات جوهرية حول طبيعة الرابط الاجتماعي: هل الروابط التي تنشأ في الفضاء الافتراضي تنطبق عليها معايير الجماعة الأولية لكولي (الحميمية والوجه للوجه) أم تنطبق عليها معايير الجماعة الثانوية (العلاقات التعاقدية)؟ يبدو أن الفضاء الرقمي يخلق نمطاً هجيناً يجمع بين خصائص النمطين، حيث توجد علاقات حميمية ظاهرياً لكنها في العمق علاقات سطحية قابلة للقطع في أي لحظة. ويرى شيري تركل (Sherry Turkle) في كتابها "معاً وحدنا" (Alone Together) أن الإنسان

المعاصر أصبح "متصلين لكن غير مرتبطين"، حيث توفر له التكنولوجيا إحساساً بالتواصل لكنه في حقيقته إحساس زائف يخفي عزلة عميقة (Turkle, 2011, pp. 1-11).

2. تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الروابط التقليدية

أفرزت وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر، إنستغرام، تيك توك وغيرها) تحولات عميقة في طبيعة الروابط الاجتماعية في المجتمعات العربية عموماً والجزائرية خصوصاً. فمن جهة، عززت هذه الوسائل قدرة الأفراد على البقاء على اتصال دائم مع أفراد العائلة المهاجرين والأصدقاء البعيدين جغرافياً، مما قوى الروابط التي كانت مهددة بالانقطاع. ومن جهة أخرى، فتحت الباب أمام علاقات جديدة تتجاوز دائرة القرابة والجوار التقليدية، حيث أصبح الفرد منخرطاً في شبكات افتراضية قد تتفوق في أهميتها على شبكاته الواقعية (Wellman, 2001, pp. 227-232).

ومع ذلك، يلاحظ الباحثون أن هذه الوسائل أحدثت آثاراً سلبية على الروابط التقليدية: تقلص الوقت المخصص للقاءات الحضورية، ضعف التواصل الوجه للوجه داخل الأسرة الواحدة، تراجع ثقافة الزيارات العائلية، ظهور ظاهرة "الانعزال في الحضور" (Phubbing) حيث يكون الفرد حاضراً جسدياً لكنه منشغل رقمياً. كما أن السهولة التي تتيحها هذه الوسائل لقطع العلاقات (Block/Unfriend) تجعل الروابط أكثر هشاشة مقارنة بالروابط التقليدية التي كانت تتطلب جهداً للحفاظ عليها لكنها كانت أعمق وأثبت.

في السياق الجزائري، لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دوراً محورياً في إعادة تشكيل الرابط الاجتماعي، خاصة لدى فئة الشباب التي تشكل نسبة كبيرة من السكان. فمن جهة، ساهمت هذه الوسائل في الحركة الاحتجاجية (حراك 22 فبراير 2019) حيث وفرت فضاءً للتعبير والتنسيق بعيداً عن الرقابة التقليدية. ومن جهة أخرى، أنشأت أشكالاً جديدة من التضامن الاجتماعي الافتراضي يتجاوز الانتماءات الجهوية والقبلية. لكن في المقابل، أسهمت في انتشار ظواهر سلبية كالأخبار الزائفة والكراهية الافتراضية والتمييز الجنسي

عبر الشبكة، مما يهدد قيم الرابط الاجتماعي التقليدية -65 (Castells, 2009, pp. 69).

3. الفجوة الرقمية والتفاوت في الرابط الاجتماعي

يطرح التحول الرقمي إشكالية الفجوة الرقمية (Digital Divide) التي تخلق تفاوتاً في إمكانية الوصول إلى الشبكات الرقمية وفي القدرة على استخدامها. فالفئات التي تتمكن من الانخراط في الفضاء الرقمي تستفيد من شبكات اجتماعية أوسع، بينما تُهمَّش الفئات التي تعاني من الأمية الرقمية أو ضعف البنية التحتية. هذا التفاوت يخلق شكلين متميزين من الرابط الاجتماعي: رابط افتراضي عابر للحدود لأصحاب الامتياز الرقمي، ورابط تقليدي محلي للمهمَّشين رقمياً. ويرى فان دايك (Van Dijk) أن هذه الفجوة ليست مجرد فجوة في الوصول بل فجوة في المهارات والاستخدام، حيث تتفاوت قدرة الأفراد على توظيف التكنولوجيا لبناء رأس مال اجتماعي فعال (Van Dijk, 2005, pp. 1-12).

4. الفضاء الرقمي وتشكيل الهوية

يطرح الفضاء الرقمي إشكاليات جديدة حول تشكيل الهوية الفردية والجماعية. ففي هذا الفضاء، يستطيع الفرد بناء هويات متعددة قد تختلف عن هويته الحقيقية، وقد يجرب أنماطاً مختلفة من السلوك والتعبير. ويرى شيري تركل أن الفضاء الرقمي يتيح للفرد "تجارب الهوية" حيث يلعب أدواراً متعددة في شخصيات افتراضية. هذا التعدد قد يكون مصدر ثراء للفرد، لكنه قد يخلق أيضاً انشطاراً بين الهوية الحقيقية والهوية الافتراضية. كما أن الفضاء الرقمي يوفر فرصاً جديدة للأقليات والفئات المهمشة للتعبير عن هوياتها والبحث عن مجتمعات تتقبلها، مما يساهم في بناء روابط اجتماعية جديدة لم تكن ممكنة في الفضاء التقليدي (Turkle, 1995, pp. 177-190).

وفي السياق الجزائري، يلاحظ الباحثون أن الفضاء الرقمي أتاح للفئات المهمشة (كالمرأة في الأوساط المحافظة، والأقليات الثقافية، والشباب من المناطق النائية) إمكانية

التعبير عن نفسها وبناء شبكات اجتماعية تتجاوز القيود التقليدية. كما أن الفضاء الرقمي أتاح ظهور أشكال جديدة من الهوية الجماعية، كالهوية الأمازيغية التي وجدت في الفضاء الرقمي منصة للتعبير والترويج. غير أن هذا التعدد الهوياتي قد يخلق توترات مع الهوية الوطنية الرسمية، وقد يغذي النزعات الانفصالية أو الطائفية إن لم يتم تأطيره بشكل سليم.

5. الإشاعات والأخبار الزائفة وأثرها على الرابط الاجتماعي

من أبرز التحديات التي يطرحها الفضاء الرقمي على الرابط الاجتماعي انتشار ظاهرة الأخبار الزائفة (Fake News) والإشاعات التي قد تهدد الثقة بين الأفراد والمؤسسات. فالسرعة التي تنتشر بها المعلومات في الفضاء الرقمي، والسهولة التي يمكن بها نشر معلومات دون تحقق، تجعل المجتمع عرضة لحملات التضليل والتلاعب. ويرى كاستلز أن "ثقافة الواقع الافتراضي" تجعل من الصعب التمييز بين الحقيقة والوهم، مما يخلق أزمة ثقة تعصف بالرابط الاجتماعي (Castells, 2009, pp. 165-180).

وفي المجتمع الجزائري، تنتشر ظاهرة الأخبار الزائفة بشكل واسع عبر منصات التواصل الاجتماعي، خاصة في الأوقات الحساسة كالانتخابات والأزمات الصحية والاقتصادية. هذه الظاهرة تؤثر على الرابط الاجتماعي بعدة طرق: زعزعة الثقة بين المواطنين والمؤسسات الرسمية، تأجيج الانقسامات الجهوية والسياسية، نشر الخوف والهلع في الأزمات، التأثير على السلوك الانتخابي والقرارات الفردية. مواجهة هذه الظاهرة تستدعي توعية المواطنين بثقافة التحقق من المعلومات، وتطوير منصات إعلامية موثوقة، وتفعيل القوانين المنظمة لنشر المعلومات دون الإخلال بحرية التعبير.

6. الفضاء الرقمي والأنشطة الاحتجاجية

أبرز الفضاء الرقمي أشكالاً جديدة من الاحتجاج والمشاركة السياسية. فمنذ الربيع العربي 2011، أثبتت وسائل التواصل الاجتماعي قدرتها على تنظيم الحركات الاحتجاجية وتعبئة الجماهير بعيداً عن المؤسسات التقليدية كالأحزاب والنقابات. ويرى كاستلز أن

“الاحتجاج الشبكي” (Networked Protest) يسمح بحركات لامركزية مرنة قادرة على التنسيق السريع والتكيف مع المتغيرات. غير أن هذه الحركات قد تعاني من ضعف المؤسساتية وغياب القيادة الواضحة، مما يحد من قدرتها على تحقيق تغيير مستدام (Castells, 2012, pp. 1-15).

وفي السياق الجزائري، شكّل حراك 22 فبراير 2019 نموذجاً لاستخدام الفضاء الرقمي في التنسيق الاحتجاجي. فقد ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في نشر الدعوة للاحتجاجات، وتنسيق التحركات بين المدن، وتوثيق التجمعات ونقلها مباشرة، وتجاوز الرقابة التي تفرضها وسائل الإعلام التقليدية. كما ظهرت شخصيات تأثيرية (Influencers) في الفضاء الرقمي لعبت دوراً في تشكيل الرأي العام وتعبئة الجماهير. غير أن نجاح الحراك في إسقاط النظام السابق لم يترجم بالضرورة إلى تغيير عميق في البنى السياسية والاقتصادية، مما يطرح تساؤلات حول حدود “الاحتجاج الشبكي” وقدرته على إحداث تحولات هيكلية.

سابعاً: رأس المال الاجتماعي كامتداد معاصر للرابط الاجتماعي

برز مفهوم “رأس المال الاجتماعي” (Social Capital) في العقود الأخيرة كامتداد معاصر لمفهوم الرابط الاجتماعي، حيث أعاد صياغة العلاقات الاجتماعية ضمن منظور اقتصادي تحليلي يربط بين الروابط الاجتماعية والمنفعة المتبادلة. وقد تطوّر هذا المفهوم عبر مساهمات ثلاثة مفكرين أساسيين: بيير بورديو وجيمس كولمان وروبرت بوتنام، كلٌّ من زاويته النظرية الخاصة. ويُعدّ هذا المفهوم اليوم من أهم المفاهيم في الدراسات السوسيولوجية المعاصرة لما يقدمه من أداة تحليلية لفهم كيف تتحول العلاقات الاجتماعية إلى مورد قابل للاستثمار (Portes, 1998, pp. 1-3).

1. بورديو: رأس المال الاجتماعي كاستثمار طبقي

كان بيير بورديو أول من طوّر مفهوم رأس المال الاجتماعي بشكل منظم، حيث عرّفه بأنه “مجموعة الموارد الفعلية أو المحتملة المرتبطة بحيازة شبكة علاقات مستقرة ومعروفة ومتبادلة الاعتراف”. يرى بورديو أن رأس المال الاجتماعي ليس معطى طبيعياً بل هو نتاج جهد فردي وجماعي في بناء العلاقات وصيانتها. ويتموقع هذا المفهوم ضمن نظريته العامة للأنواع الأربعة لرأس المال: الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والرمزي، حيث يُحوّل نوع إلى آخر وتتحدد المكانة الاجتماعية للفرد بمقدار ما يحوزه من كل نوع. وتُعدّ العائلة والمدرسة والنادي من أهم المؤسسات التي تساهم في إنتاج رأس المال الاجتماعي وإعادة إنتاجه (Bourdieu, 1986, pp. 241-258).

2. كولمان: رأس المال الاجتماعي والفعل الرشيد

قدّم جيمس كولمان (James Coleman) مقارنة مختلفة لرأس المال الاجتماعي، حيث ربطه بنظرية الفعل الرشيد. يرى كولمان أن رأس المال الاجتماعي ليس ملكاً لأي طرف بل هو صفة للبنية الاجتماعية التي ت facilitate أنشطة الفاعلين داخل تلك البنية. ويتميز رأس المال الاجتماعي عن غيره من أشكال رأس المال بأنه يوجد في العلاقات بين الأفراد لا داخل الأفراد أنفسهم. حدد كولمان ثلاثة أشكال لرأس المال الاجتماعي: الالتزامات والتوقعات (مثل المعروف الذي يقابله معروف آخر)، قنوات المعلومات (التي تتيح الوصول إلى المعلومات)، والمعايير الاجتماعية والأنظمة (التي تنظم السلوك) (Coleman, 1988, pp. S95-S120).

3. بوتنام: رأس المال الاجتماعي والمواطنة

أعطى روبرت بوتنام (Robert Putnam) المفهوم بُعداً سياسياً ومجتمعياً في كتابه الشهير “Bowling Alone” (2000) حيث حلل تراجع رأس المال الاجتماعي في المجتمع الأمريكي. ميّز بوتنام بين نوعين من رأس المال الاجتماعي: رأس المال الرابط (Bonding)

(Social Capital) الذي يجمع الأفراد المتشابهين (كالروابط داخل الأسرة أو الجماعة العرقية)، ورأس المال الجامع (Bridging Social Capital) الذي يربط بين أفراد مختلفين (كالروابط عبر الانتماءات المتباينة). يرى بوتنام أن صحة المجتمع الديمقراطي تتطلب وجود النوعين معاً، وأن تراجعهما يؤدي إلى ضعف المشاركة المدنية وانخفاض الثقة العامة (Putnam, 2000, pp. 19-25; Putnam, 1995, pp. 664-665).

ويُمكن تطبيق هذا الإطار التحليلي على المجتمع الجزائري، حيث يلعب رأس المال الرابط (روابط القرابة والجوار والتعاقد الأسري) دوراً محورياً في توفير الدعم المادي والمعنوي للأفراد، خاصة في ظل تراجع دور الدولة في الخدمات الاجتماعية. لكن ضعف رأس المال الجامع (الروابط عبر الانتماءات المتباينة) يحدّ من قدرة المجتمع على بناء تضامن واسع يتجاوز الانقسامات الجهوية والقبلية. وقد أشارت دراسات إلى أن الحركة الجمعوية في الجزائر يمكن أن تكون فضاءً مهماً لبناء رأس المال الجامع المفقود، شريطة أن تتجاوز الانتماءات الضيقة نحو قيم المواطنة الشاملة (Putnam, 2000, pp. 22-24; Etzioni, 1995, pp. 28-30).

4. إيتزيوني والمقاربة التضامنية

يقدم أميتاي إيتزيوني (Amitai Etzioni) مقاربة تكميلية من زاوية "التضامنية الجديدة" (Communitarianism) التي تسعى للموازنة بين الفردانية المفرطة والجماعية القمعية. يرى إيتزيوني أن المجتمع الصحي يحتاج إلى توازن بين الحقوق والمسؤوليات، بين الاستقلالية الفردية والانتماء الجماعي. ويحدد إيتزيوني أربعة مصادر للتماسك المجتمعي: الثقافة المشتركة، القيم المشتركة، التقاليد المشتركة، والذاكرة التاريخية المشتركة. هذه المقاربة تنطبق بشكل خاص على المجتمعات الانتقالية كالمجتمع الجزائري التي تبحث عن توازن بين الموروث والحداثة (Etzioni, 1995, pp. 24-30; Etzioni, 1996, pp. 155-171).

وخلاصة القول، فإن مفهوم رأس المال الاجتماعي يقدم امتداداً نظرياً وتحليلياً معاصراً لمفهوم الرابط الاجتماعي، حيث يجمع بين البعد العاطفي القيمي والبعد الأداتي المصلحي. وقد ساعد هذا المفهوم على تطوير أدوات قياس كمية ونوعية لقوة الروابط الاجتماعية، مما يجعله أداة مفيدة في تحليل الواقع الجزائري المعاصر الذي يشهد تحولات سريعة في أنماط الترابط الاجتماعي. كما يفتح المفهوم آفاقاً للبحث في العلاقة بين الرابط الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تشير دراسات عديدة إلى أن المجتمعات الأعلى في رأس المال الاجتماعي تحقق نمواً اقتصادياً أفضل واستقراراً سياسياً أكبر.

ثامناً: التضامن الاجتماعي

1. تعريف التضامن الاجتماعي

يُعدّ التضامن الاجتماعي من المفاهيم السوسيولوجية المحورية التي تشكل أحد أعمدة الرابط الاجتماعي. وقد عُرّف في معجم الوسيط للعلوم الإنسانية بأنه عملية التآزر أو الاعتماد المتبادل كما يظهر في الحياة، ونقول تضامن القوم أي التزم كل واحد منهم أن يؤدي إلى الآخر ما يُقصد بأدائه، ونقول أيضاً تضامن القوم أي اجتمعوا وانضموا بعضهم إلى بعض، بذلك يمكن أن نقول حصل بينهم رباط متين. وهذا التعريف اللغوي يكشف البعد العملي للتضامن باعتباره فعلاً اجتماعياً يقوم على التزام متبادل وإعٍ. بدوي، 1990، ص(145).

ويرى إميل دوركايم أن التضامن هو أساس المجتمع، فلن يوجد المجتمع من دون أن تتمالك أجزأؤه وتلتحم، ولا تقوم للوجود الاجتماعي قائمة دون أن يسبقه أي شكل من أشكال التضامن بين الأفراد. فالتضامن عنده ليس مجرد علاقة عرضية بل شرط أنطولوجي لوجود المجتمع ذاته. وقد ميّز دوركايم كما سلف الذكر بين التضامن الآلي الذي يسود المجتمعات التقليدية ويقوم على تماثل الأفراد واشتراكهم في الوعي الجماعي، والتضامن

العضوي الذي يسود المجتمعات الحديثة ويقوم على التخصص وتقسيم العمل والتبعية المتبادلة (Durkheim, 1893, pp. 105-130).

من منظور معاصر، يرى أميتاي إيتزيوني أن التضامن الاجتماعي لا يتحقق بشكل تلقائي بل يحتاج إلى مؤسسات وآليات تربط الأفراد وتعيد إنتاج القيم المشتركة. ويحدد إيتزيوني ثلاثة مستويات للتضامن: التضامن العاطفي (المبني على المشاعر والقربة)، التضامن المعياري (المبني على القيم والمعايير المشتركة)، التضامن الأداتي (المبني على المنفعة المتبادلة). وفي المجتمعات المعاصرة تتراجع مستويات التضامن العاطفي لصالح الأداتي، مما يستدعي بناء مؤسسات مدنية تعزز التضامن المعياري (Etzioni, 1995, pp. 24-30).

2. أسس التضامن الاجتماعي

يقوم التضامن الاجتماعي على مجموعة من الأسس المتداخلة، يمكن تحديدها فيما يلي:

- الأساس القيمي: حيث تشكل القيم المشتركة (العدل، الإخاء، التكافل) الإطار المعنوي الذي يحرك سلوك التضامن. وفي المجتمع الجزائري تلعب القيم الإسلامية دوراً محورياً في هذا الأساس، حيث يُعتبر التكافل فريضة دينية قبل أن يكون التزاماً اجتماعياً.

- الأساس المؤسسي: حيث تتطلب ممارسة التضامن وجود مؤسسات تنظمه وتضمن استمراريته، كالزكاة والصدقات في الفقه الإسلامي، ومؤسسات الضمان الاجتماعي والتأمينات في النظم الحديثة.

- الأساس الاقتصادي: حيث يرتبط التضامن بالقدرة المادية للفرد والجماعة على تقديم العون. وتختلف أشكال التضامن باختلاف المستوى الاقتصادي للمجتمع.

- الأساس الثقافي: حيث تشكل التقاليد والعادات والأعراف إطاراً ثقافياً يحدد أشكال التضامن المقبولة اجتماعياً. ففي المجتمعات التقليدية يكون التضامن مباشراً (الهدية، الزيارة، المساعدة اليدوية)، بينما يكون في المجتمعات الحديثة أكثر مؤسساتية وغير مباشر.

3. التضامن الاجتماعي في المجتمع الجزائري المعاصر

يتميز المجتمع الجزائري بتنوع أشكال التضامن الاجتماعي التي تجمع بين الموروث التقليدي والمستحدث الحديث. فعلى المستوى التقليدي، تبرز ممارسات التضامن القرابي (التكافل بين أفراد العائلة الممتدة)، والتضامن الجوّاري (التآزر بين الجيران)، والتضامن الجهوي (التعاقد بين أبناء المنطقة الواحدة). وعلى المستوى الحديث، تظهر أشكال مؤسساتية كالتضامن عبر الجمعيات الخيرية، والتضامن عبر مؤسسات الضمان الاجتماعي، والتضامن عبر الحركة الجمعوية. وفي الأزمات الكبرى كالفيضانات والحرائق والجائحة، برز التضامن الاجتماعي الجزائري بقوة، حيث تطوع المواطنون لتقديم المساعدات وتجاوزوا الانتماءات الضيقة لصالح التضامن الوطني الشامل (Etzioni, 1995, pp. 28-30).

ومع ذلك، يواجه التضامن الاجتماعي في الجزائر تحديات عدة: تراجع روح التضامن التقليدي مع التحضر، ضعف المؤسسات الوسيطة بين الفرد والدولة، تفاوت فرص الانخراط في التضامن المؤسساتي بين الجهات، تأثير الأزمات الاقتصادية على القدرة على التضامن. يتطلب تجديد التضامن الاجتماعي في الجزائر تطوير البنية المؤسساتية وتعزيز ثقافة التطوع والمشاركة المدنية، خاصة لدى فئة الشباب.

4. التضامن الاجتماعي والأزمات الكبرى: حالة جائحة كوفيد-19

شكلت جائحة كوفيد-19 محطة مفصلية في تاريخ التضامن الاجتماعي المعاصر، حيث برزت أشكال جديدة من التكافل وتعزيز الرابط الاجتماعي في مواجهة الأزمة الصحية.

ففي الجزائر، كما في الكثير من البلدان، شهدت فترة الجائحة مبادرات تضامنية استثنائية على مستوى الأفراد والجمعيات والمؤسسات. فقد تطوع عدد من الأطباء والممرضين للعمل في ظروف صعبة، وتطوع عدد من المواطنين لتقديم المساعدة للمسنين والفئات الهشة، وتكفلت الجمعيات الخيرية بتقديم المساعدات الغذائية للأسر المتضررة من توقف النشاط الاقتصادي (Etzioni, 1995, pp. 28-30).

غير أن الجائحة كشفت أيضاً عن نقاط الضعف في البنية المؤسساتية للتضامن الاجتماعي. فعدم وجود شبكة أمان اجتماعي شاملة، وضعف التنسيق بين المؤسسات الحكومية والجمعوية، وتدني الثقة في المعلومات الرسمية، كلها عوامل حدّت من فعالية الاستجابة التضامنية. كما أن الجائحة كشفت عن تفاوتات جهوية عميقة في القدرة على الاستجابة، حيث كانت الجهات الداخلية أكثر تضرراً من المدن الكبرى. هذا الواقع يستدعي إعادة التفكير في سياسات التضامن الاجتماعي وبناء مؤسسات أكثر مرونة وقادرة على الاستجابة للآزمات.

5. التضامن الرقمي: نمط جديد من التكافل

أبرزت الثورة الرقمية أشكالاً جديدة من التضامن الاجتماعي تتجاوز الحدود الجغرافية التقليدية. فالمنصات الرقمية توفر اليوم فضاءات لإطلاق حملات تضامنية مع قضايا مختلفة، من دعم الفئات المهمشة إلى التبرع للحالات الإنسانية، ومن التطوع الافتراضي إلى التضامن مع القضايا الدولية. وفي السياق الجزائري، تنتشر حملات التضامن الرقمي عبر منصات مثل فيسبوك وإنستغرام، حيث تنشأ حملات لجمع التبرعات للحالات الإنسانية، أو حملات تضامنية مع قضايا سياسية واجتماعية.

غير أن التضامن الرقمي يطرح تحديات عدة: صعوبة التحقق من الحالات الإنسانية المقدمة عبر الإنترنت، ضعف استدامة هذا النوع من التضامن مقارنة بالتضامن التقليدي، خطر استغلال العواطف من قبل بعض الجهات لأغراض غير نبيلة. ومع ذلك، يبقى

التضامن الرقمي مكسباً يثري أنماط التكافل في المجتمع ويستحق التأطير المؤسساتي والقانوني لضمان فعاليته واستدامته.

تاسعاً: أسس وأبعاد المواطنة

1. مفهوم المواطنة

يُعرّف قاموس علم الاجتماع المواطنة من الجانب الاجتماعي بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (الدولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء وتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون. أما أحمد زكي بدوي فيؤكد أن المواطنة صفة المواطن والتي تحدد حقوقه وواجباته، وتتميز المواطنة بنوع خاص بولاء المواطن لبلاده وخدمتها في أوقات السلم والحرب والتعاون مع المواطنين الآخرين في تحقيق الأهداف القومية .بدوي، 1990، ص(230).

بمعنى أن المواطنة توجه سلوك الفرد المواطن وتحدد تصرفاته في ميدان العمل الوطني وما يترجمه من مشاركة فعلية في الأعمال التي تهدف إلى تحقيق الصالح العام. ولذلك يؤكد عيسى الشماس أن التطبيق المجتمعي لمفهوم المواطنة في المؤسسات المختلفة سيؤدي حتماً إلى تنمية مجموعة من القيم والمبادئ التي ينتج عنها ممارسات تعكس سلوك الفرد تجاه الدولة والمجتمع والوطن. فجوهر المواطنة إذن هو مشاركة المواطنين المتكافئة في الحياة الاجتماعية، ويتم ذلك من خلال الإيمان المشترك بالمبادئ الاجتماعية والسياسية التي تقوم على أساسها أنظمة المجتمع.

أما آلان تورين (Alain Touraine) فيعتبر أن مفهوم المواطنة ارتبط بالدولة القومية التي يتحول فيها الأفراد من موقع التابعين إلى المواطنين المشاركين من خلال الاعتراف بحقوق الفرد المشروعة لا بوصفه عضواً في مجتمع سياسي ولكن بصفته إنساناً كما نص على ذلك إعلان حقوق الإنسان. يرى تورين أن المواطنة ليست مجرد وضع قانوني بل هي

مشروع مجتمعي يهدف إلى تحرير الأفراد ودفعهم للعمل بفعالية للتمكن من بناء تاريخهم (Touraine, 1992, pp. 240-245).

يتضح من هذا التعريف أن المواطنة بالمعنى الحديث تعني تنمية أفق مشاركة المواطنين في الحياة المجتمعية مشاركة حرة ومسؤولة، وذلك من خلال الآليات الديمقراطية الحديثة للمشاركة الحرة من: انتخابات وتصويت، وممارسة حرية التعبير والمشاركة في الجمعيات والأحزاب والحركات السياسية. أما دومينيك شناپر (Dominique Schnapper) فيؤكد أن المواطنة المتساوية تمثل أساس الروابط الاجتماعية في المجتمعات الديمقراطية الحديثة، حيث تتأسس الروابط الاجتماعية بين الأفراد ليس على أساس الدين أو الملكية أو المذهب السياسي وإنما على أساس العيش المشترك حيث يتقاسم الأفراد الحقوق والواجبات. هذه الفكرة يدعمها آلان تورين بقوله إن موضوع المواطنة يعنى البناء الحر والإرادي لتنظيم اجتماعي يوفق ما بين القانون وتنوع المصالح لاحترام الحقوق الأساسية (Schnapper, 1994, pp. 35-42; Touraine, 1992, p. 248).

وبدلاً من التماهي ما بين المجتمع والأمة، فإن فكرة المواطنة تهب الديمقراطية معنى ملموساً، إنه بناء مجال سياسي غير منسوب للدولة وغير تجاري. المواطنة هي عملية مشاركة المواطنين جميعاً بفعالية في الحياة السياسية العامة لمجتمعهم ودولتهم، وبذلك تشكل البنية الأساسية في النسيج المجتمعي المتكامل. ويقطع النظر عن الخلافات بين المواطنين الثقافية والطبقية والسياسية والعقائدية، حيث يتجلى تمسك هذا النسيج في العيش المشترك والأمن في إطار التعاون والمساواة في الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

2. التطور التاريخي لمفهوم المواطنة

مفهوم المواطنة تاريخياً مرتبط بالتطور الذي حدث لمفهوم دولة المدينة في العالم القديم عند الإغريق وفي روما. لذا فالأصل اللاتيني قد يوضح بصورة كبيرة المقصود بكلمة مواطنة، فلفظة CITIZEN الإنجليزية، ولفظة CITOYEN الفرنسية اشتقتا من الأصل

اللاتيني CIVITAS الذي يشير إلى المواطن ساكن المدينة عند اليونان والرومان قديماً. وفي القاموس السياسي، مواطن يُطلق على ساكن المدينة وما يختص بالمدينة وأهلية التمتع بالوجود في أرضها ومشاركته فيها. وقد تطور مفهوم المواطنة عبر مراحل تاريخية متعاقبة: من المواطنة المحدودة في أثينا (حيث كانت حكراً على الذكور الأحرار)، إلى المواطنة القانونية الرومانية التي توسعت تدريجياً لتشمل سكان الإمبراطورية، إلى المواطنة الحديثة التي ظهرت مع الثورة الفرنسية وإعلان حقوق الإنسان والمواطن (Schnapper, 1994, pp. 18-25).

وقد طوّر تي. هـ. مارشال (T. H. Marshall) تصنيفاً كلاسيكياً لأبعاد المواطنة، حيث ميّز بين ثلاثة أجيال من الحقوق: الحقوق المدنية (حرية التعبير، المساواة أمام القانون) التي ظهرت في القرن الثامن عشر، الحقوق السياسية (حق التصويت والترشح) التي ظهرت في القرن التاسع عشر، والحقوق الاجتماعية (الحق في التعليم والصحة والضمان الاجتماعي) التي ظهرت في القرن العشرين. وقد أُضيف لاحقاً جيل رابع من الحقوق الثقافية والبيئية والرقمية (Marshall, 1950/1992, pp. 8-25).

3. أبعاد المواطنة

يمكن تحديد أربعة أبعاد رئيسية للمواطنة تتمتع بدرجة كبيرة من الارتباط الوثيق في إطار السياق الراهن للعولمة وما تحمله من متغيرات متنوعة، تمثلت في:

أ. البعد المدني

الذي يشير إلى أسلوب حياة المواطنين في المجتمع الديمقراطي، ويتضمن مجموعة من القيم التي تشمل حرية التعبير عن الرأي والمساواة أمام القانون وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات والوصول إلى المعلومات. هذا البعد يحمي الفرد من تعسف السلطة ويضمن استقلالية الفضاء العام.

ب. البعد السياسي

الذي يشير إلى مجموعة الحقوق والواجبات السياسية التي تضمن تمتع الفرد بالحقوق في التصويت والانتخاب والمشاركة السياسية وتقلد المناصب العامة. هذا البعد يحول المواطن من رعية إلى فاعل سياسي شريك في صناعة القرار.

ج. البعد الاجتماعي الاقتصادي

الذي يشير إلى مجموعة العلاقات التي تربط ما بين أفراد المجتمع في سياق اجتماعي معين، وتتطلب ضرورة تمتعهم بالولاء والانتماء والتضامن الاجتماعي إلى حقوقهم في التمتع بالرفاهية والكفاية الاقتصادية. هذا البعد يضمن أن المواطنة ليست مجرد حقوق سياسية شكلية بل حقوق مادية تضمن الكرامة الإنسانية.

د. البعد الثقافي للمواطنة

الذي يشير إلى مدى الوعي بالتراث الثقافي المشترك للمجتمع والاعتراف بأبعاد التنوع الثقافي وحقوق الأقليات، وتأكيد مبدأ المساواة القانونية وحماية الفرد من كافة أشكال التمييز التي تظهر بسبب عضويته في مجموعة أو فئة معينة في المجتمع. هذا البعد أصبح مهماً خاصة في ظل العولمة وتزايد الهجرات.

4. المواطنة كأساس للرباط الاجتماعي

يؤكد أندريه كورنوال (André Cornwall) أن المفهوم المدني للمواطنة يركز على الهويات السياسية للأفراد باعتبارهم مواطنين فاعلين بغض النظر عن هوياتهم في المجتمعات المحلية، حيث يعمل الاهتمام بالالتزامات الفردية بالمشاركة في الشؤون العامة على دعم هذه الهوية. ولذلك جاء المفهوم المعاصر للمواطنة ليؤكد على فكرة فعالية المواطنة، وهو مفهوم يُعرّف بأنه تنشيط المواطنين باعتبارهم صنّاعاً ومشكّلين لكل صور التدخل والخدمات التي يخطط لها الآخرون (Cornwall, 2004, pp. 1-3).

وفي تحليله للمفهوم المعاصر للمواطنة، يتطرق كورنول إلى قضية المواطنة باعتبارها محاسبة ومساءلة من خلال الحكم الديمقراطي. وقد تتم عمليات المحاسبة من خلال الحوار المتزايد والاستشارة، حيث يمارس المتلقون للخدمات الاجتماعية حقهم في المواطنة من خلال المشاركة المباشرة والفعالة في الحكم. من المفيد التأكيد هنا على أربعة مجالات يمكن من خلالها تحقيق الرابط الاجتماعي عن طريق المواطنة النشطة كما يلي:

• الأول هو المشاركة في النشاط الموجه نحو التغيير الاجتماعي عن طريق الانخراط والمشاركة في مؤسسات المجتمع المدني.

• الثاني هو المشاركة في الحياة المجتمعية والنشاط الذي يدعم المجتمع كالمساعدات غير الرسمية والمشاركة في الأعمال التطوعية.

• الثالث هو حرص المواطنة النشطة على تعزيز قيم الديمقراطية وأهمية أن يكون للمواطن رأي مستقل في جميع المناسبات والانتخابات.

• الرابع هو المشاركة في الحياة السياسية وعضوية الأحزاب والإقبال على التصويت في اختيار الممثلين.

بمعنى آخر، المواطنة الحديثة تُعتبر أساساً للرابط الاجتماعي من حيث هي ثقافة وممارسة مجتمعية تستلزم توفر شروط وحدث إصلاحات وتحقق نقلات يصبح بموجبها أكبر عدد ممكن من أعضاء المجتمع يدركون معايير وقيم الارتباط السياسي العقلاني، أي يصبحون مواطنين يتمثلون القيمة العليا للشأن العام ويتصرفون وفق متطلبات المصلحة العامة المستقلة عن مصالحهم الخاصة. وبالمجمل فإن المفهوم الحديث للمواطنة يشير إلى حركية تاريخية هدفها تحرير الأفراد ودفعهم للعمل بفعالية للتمكن من تركيب تاريخهم والمساهمة في بناء مجتمع ديمقراطي يضمن مختلف حقوقهم كما يضمن حريتهم وكرامتهم.

وفي السياق الجزائري، تكتسب المواطنة بعداً خاصاً نظراً لتاريخ البلاد النضالي وما خلفه الاستعمار من تشوهات في بنية الرابط الاجتماعي. فبناء المواطنة الحديثة في الجزائر

يتطلب تجاوز ثنائية "مواطنو الدرجة الأولى" و"مواطني الدرجة الثانية" التي أنتجتها المرجعية الثورية، وتأسيس عقد اجتماعي جديد يقوم على المساواة القانونية والاعتراف بالتنوع الثقافي والجهوي. كما يتطلب تطوير مؤسسات مدنية فاعلة تنقل المواطن من موقع المنتفع إلى موقع الفاعل، ومن موقع الرعاية إلى موقع الشريك في صناعة القرار العام (سيبلا، 2009، ص 78).

عاشراً: التنشئة الاجتماعية والمؤسسات التربوية كفضاء لإنتاج الرابط الاجتماعي

تُعَدّ التنشئة الاجتماعية من أهم العمليات التي تساهم في إنتاج الرابط الاجتماعي وإعادة إنتاجه عبر الأجيال، فهي الآلية التي يتم من خلالها نقل القيم والمعايير واللغة والثقافة من جيل إلى آخر، وهي أيضاً العملية التي يتشكل من خلالها الفرد ككائن اجتماعي قادر على الاندماج في المجتمع والمشاركة في الحياة الجماعية. ولا تقتصر التنشئة الاجتماعية على مرحلة الطفولة المبكرة، بل تمتد لتشمل مراحل الحياة كلها، وتتولاها مؤسسات متعددة تتكامل أدوارها في تشكيل شخصية الفرد وبناء روابطه الاجتماعية (Berger & Luckmann, 1966, pp. 149-163).

1. مفهوم التنشئة الاجتماعية وأبعادها

تشير التنشئة الاجتماعية (Socialization) في المعنى السوسيولوجي إلى العملية التي يكتسب من خلالها الفرد ثقافة مجتمعه ويتعلم قيمه ومعاييره وأدواره الاجتماعية، بحيث يصبح قادراً على التواصل مع الآخرين والمشاركة في الحياة الاجتماعية. وقد عرّفها بيتر بيرغر وتوماس لاكمان بأنها العملية التي يتم من خلالها بناء الواقع الاجتماعي بطريقة متبادلة بين الفرد والمجتمع، حيث يُنشئ الفرد الواقع الاجتماعي بمقدار ما يُنشئه الواقع الاجتماعي الفرد (Berger & Luckmann, 1966, pp. 149-163).

وتختلف التنشئة الاجتماعية عن التربية في كونها أعم وأشمل، إذ تشمل كل ما يتعلمه الفرد بصورة رسمية وغير رسمية، في المدرسة وخارجها، عن قصد ودون قصد. أما

التربية فهي أضيق نطاقاً وتشير إلى العملية المؤسساتية المقصودة التي تتولاها المؤسسات التعليمية. ويرى طه عبد الرحمن أن التنشئة الاجتماعية في المجتمعات العربية تتميز بثنائية الإطار المرجعي الإسلامي والإطار المرجعي الحداثي، مما يخلق لدى الفرد ازدواجية في الانتماء القيمي قد تكون مصدر ثراء أو مصدر تناقض .طه عبد الرحمن، 2010، ص (65).

وتتميز التنشئة الاجتماعية بعدة خصائص جوهرية: فهي عملية مستمرة لا تتوقف عند مرحلة معينة من العمر، تبدأ منذ الولادة وتمتد إلى نهاية الحياة؛ كما أنها عملية شاملة تتضمن الأبعاد المعرفية والوجدانية والسلوكية معاً؛ وهي عملية تفاعلية تقوم على الحوار بين الفرد والمجتمع وليست مجرد تلقين أحادي الاتجاه؛ وهي عملية انتقائية تختلف باختلاف السياق الثقافي والاجتماعي والاقتصادي. وتنقسم التنشئة الاجتماعية إلى نوعين رئيسيين: التنشئة الأولية التي تحدث في الطفولة المبكرة داخل الأسرة، والتنشئة الثانوية التي تحدث لاحقاً عبر المؤسسات الأخرى كالمدرسة وجماعة الأقران ووسائل الإعلام.

2. مؤسسات التنشئة الاجتماعية وأدوارها

أ. الأسرة: المؤسسة الأولى للتنشئة

تُعدّ الأسرة المؤسسة الأولى والأكثر تأثيراً في التنشئة الاجتماعية، فهي الخلية التي يولد فيها الفرد ويبدأ منها رحلة الاندماج في المجتمع. وتلعب الأسرة أدواراً جوهرية في تشكيل الرابط الاجتماعي لدى الفرد: فهي توفر له الحماية الجسدية والنفسية، وتنمي لديه الشعور بالانتماء، وتنقل إليه القيم والمعايير الأولى، وتعلمه اللغة الأم التي تشكل أداة التواصل الأساسية. ويرى تالكوت بارسونز أن الأسرة تؤدي وظيفتين أساسيتين في المجتمع: وظيفة التنشئة الاجتماعية ووظيفة تثبيت شخصية البالغين، وأن هاتين الوظيفتين ضروريتان لاستمرار النظام الاجتماعي (Parsons & Bales, 1955, pp. 16-30).

وتختلف أنماط التنشئة الأسرية باختلاف الثقافات والطبقات الاجتماعية. ففي المجتمعات التقليدية، تسود أنماط تنشئة سلطوية تركز على الطاعة والاحترام والتقليد، بينما تسود في المجتمعات الحديثة أنماط تنشئة ديمقراطية تركز على الاستقلالية والنقد والإبداع. وفي المجتمع الجزائري، تشهد أنماط التنشئة الأسرية تحولات عميقة من النمط التقليدي السلطوي إلى أنماط أكثر مرونة، تحت تأثير التعليم ووسائل الإعلام والتحضر. هذا التحول يفرض تحديات على الأسرة الجزائرية التي تجد نفسها بين متطلبات الحفاظ على القيم التقليدية ومقتضيات التكيف مع الحداثة.

ب. المدرسة: المؤسسة الثانوية للتنشئة

تأتي المدرسة في المرتبة الثانية بعد الأسرة من حيث الأهمية في عملية التنشئة الاجتماعية. فالمدرسة ليست مجرد مؤسسة لتعليم القراءة والكتابة والعلوم، بل هي مؤسسة اجتماعية شاملة تعمل على تشكيل شخصية التلميذ وإعداده للحياة الاجتماعية. وقد أكد إميل دوركايم في كتابه "التربية الأخلاقية" على أن المدرسة تقوم بوظيفة أخلاقية واجتماعية تتمثل في تعليم الطفل القيم والمعايير المشتركة التي يحتاجها للعيش في المجتمع. فالمدرسة تعلم الطفل الانضباط والتعاون والاحترام المتبادل، وتنقل إليه قيم المجتمع وتراثه الثقافي (Durkheim, 1925/1961, pp. 88-103).

وتقوم المدرسة بأدوار متعددة في إنتاج الرابط الاجتماعي: فهي تنمي الشعور بالانتماء الوطني من خلال تعليم التاريخ والجغرافيا واللغة الوطنية؛ وتعلم التلميذ القيم الديمقراطية والمواطنة من خلال المشاركة في الحياة المدرسية؛ وتوفر فضاءً للتفاعل الاجتماعي بين التلاميذ من خلفيات اجتماعية وثقافية متباينة، مما يساهم في بناء رأس المال الاجتماعي الجامع. غير أن المدرسة قد تكون أيضاً فضاءً لإنتاج التفاوت الاجتماعي، كما بيّن بورديو في تحليله لدور المدرسة في إعادة إنتاج التفاوتات الطبقية تحت ستار الحياد والكفاءة (Bourdieu & Passeron, 1970).

ج. جماعة الأقران: فضاء الحرية والتواصل الأفقي

تُعدّ جماعة الأقران (Peer Group) من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية غير الرسمية، فهي الفضاء الذي يختاره الفرد بنفسه ويتفاعل فيه مع أفراد في سنه ومستواه. وتختلف جماعة الأقران عن الأسرة والمدرسة في كونها علاقة أفقية قائمة على الندية والحرية، وليست علاقة عمودية قائمة على السلطة. ويرى علماء الاجتماع أن جماعة الأقران تؤدي دوراً حاسماً في تشكيل هوية المراهق والشاب، فهي الفضاء الذي يجرب فيه الفرد استقلاليته عن الأسرة ويبني علاقاته الاجتماعية الخاصة (Coleman, 1961, pp. 250-275).

وفي المجتمع الجزائري المعاصر، تلعب جماعة الأقران دوراً متزايد الأهمية في تشكيل الرابط الاجتماعي لدى الشباب، خاصة مع تراجع دور الأسرة والمدرسة وضعف المرجعيات التقليدية. غير أن هذا الدور قد يكون إيجابياً (بناء الصداقات، تنمية المهارات الاجتماعية، اكتساب القيم التعاونية) أو سلبياً (الانخراط في عصابات منحرفة، تناول المخدرات، السلوكيات الخطرة). ولذلك تتطلب المشاركة في جماعة الأقران توجيهاً ومراقبة من المؤسسات التربوية والاجتماعية.

د. وسائل الإعلام والاتصال: التنشئة الموازية

تحتلّ وسائل الإعلام والاتصال مكانة متزايدة في عملية التنشئة الاجتماعية المعاصرة، حتى أصبح الحديث عن "التنشئة الموازية" أو "التنشئة الإعلامية" التي تنافس التنشئة الأسرية والمدرسية. وتشمل هذه الوسائل التلفزيون والراديو والصحافة والإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. ويرى مارشال ماكluهان أن وسائل الإعلام ليست مجرد أدوات لنقل المعلومات، بل هي امتدادات لحواس الإنسان تعيد تشكيل طريقة إدراكه للعالم وبناء علاقاته الاجتماعية (McLuhan, 1964, pp. 23-35).

وتؤثر وسائل الإعلام في التنشئة الاجتماعية بطرق متعددة: نقل القيم والنماذج الثقافية، تشكيل الرأي العام، بناء الهوية، توفير نماذج للسلوك الاجتماعي. وفي المجتمع الجزائري، تشهد التنشئة الإعلامية تحولاً جذرياً مع الانتقال من التلفزيون التقليدي إلى المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي. هذا التحول يطرح تحديات كبرى، إذ أصبح الفرد الجزائري معرضاً لمصادر متنوعة ومتباينة من القيم والنماذج الثقافية، مما قد يثري تنشئته لكنه قد يخلق لديه أيضاً تناقضات قيمية وهوية مشتتة.

3. التحولات في التنشئة الاجتماعية بالمجتمع الجزائري

شهد المجتمع الجزائري خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة في أنماط التنشئة الاجتماعية، نتيجة لعوامل متعددة منها: التحضر المتسارع، انتشار التعليم، خروج المرأة للعمل، الثورة الرقمية، الانفتاح الإعلامي، التحولات الاقتصادية. هذه التحولات أفرزت نمطاً جديداً من التنشئة الاجتماعية يحاول الجمع بين القيم التقليدية والمستحدثة، بين الإطار المرجعي الإسلامي ومقتضيات الحداثة.

ومن أبرز مظاهر هذا التحول: تراجع دور الأسرة الممتدة لصالح الأسرة النووية، مما قلل من تنوع المصادر التنشئية داخل الأسرة؛ وازدياد دور الأم العاملة في التنشئة على حساب ربة البيت التقليدية، مع ما يستتبع ذلك من تأثيرات على نمط العلاقة بين الأم وأبنائها؛ ودخول المؤسسات الحديثة كرياض الأطفال والمدارس الخاصة في مجال التنشئة المبكرة؛ وتنامي تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الشباب. هذه التحولات تستدعي تطوير سياسات تربوية واجتماعية ترافق الأسرة الجزائرية وتدعمها في أداء دورها التنشئي.

حادي عشر: الرابط الاجتماعي والدين

يُعدّ الدين من أقدم وأقوى مصادر الرابط الاجتماعي في تاريخ البشرية، فقد لعب عبر العصور دوراً محورياً في جمع الأفراد وتوحيد قيمهم وتنظيم علاقاتهم. وقد أدرك علماء الاجتماع الكلاسيكيون هذه الحقيقة، فجعلوا الدين محوراً أساسياً في تحليلاتهم للرابط

الاجتماعي. فإميل دوركايم في كتابه "الأشكال الأولية للحياة الدينية" رأى أن الدين ليس مجرد نظام للمعتقدات، بل هو نظام اجتماعي ينتج الرابط الاجتماعي ويحافظ عليه. ويرى دوركايم أن كل مجتمع ديني ينتج في الوقت نفسه كنيسة، أي جماعة أخوية تربط بين أعضائها روابط قوية (Durkheim, 1912/1995, pp. 41-46).

1. الدين كأداة للتماسك الاجتماعي

يرى دوركايم أن الدين يؤدي وظيفة أساسية في المجتمع هي وظيفة التماسك الاجتماعي. فالدين يجمع الأفراد حول معتقدات وممارسات مشتركة، ويخلق بينهم شعوراً بالانتماء إلى جماعة واحدة. كما ينتج الدين قيماً ومعايير أخلاقية تنظم السلوك الاجتماعي وتضمن الانسجام بين الأفراد. والمفهوم المحوري في تحليل دوركايم هو مفهوم "الطوطم" الذي اعتبره رمزاً للمجتمع نفسه، إذ يعبد الأفراد الطوطم وهم في حقيقتهم يعبدون مجتمعهم. فالدين عند دوركايم تعبير رمزي عن الرابط الاجتماعي، وطوقسه هي آليات لإعادة إنتاج هذا الرابط وتقويته باستمرار (Durkheim, 1912/1995, pp. 208-215).

وفي السياق الإسلامي، يلعب الدين دوراً مركزياً في إنتاج الرابط الاجتماعي، حيث يوفر إطاراً شاملاً ينظم العلاقات الاجتماعية ويحدد القيم والمعايير المشتركة. فالإسلام ليس مجرد دين بالمعنى الغربي للكلمة (أي نظام للعقيدة والعبادة)، بل هو نظام شامل للحياة يشمل العقيدة والعبادة والمعاملات والأخلاق والسياسة. ويرى الكواكبي أن الإسلام "جاء بروابط تمنع تفكك الأمة وتمزقها، فجعل الأخوة الإسلامية رابطة عامة تعلو على روابط الدم واللغة والجنس". هذه الروابط تتجلى في مؤسسات اجتماعية كالزكاة والصدقة والحج والصلاة الجامعة، التي تجمع الأفراد وتعيد إنتاج التضامن بينهم.

ومن منظور سوسيولوجي معاصر، يرى روبرت بيلاه (Robert Bellah) مفهوم "الدين المدني" (Civil Religion) الذي يشير إلى مجموعة المعتقدات والرموز والطقوس التي تربط الأفراد بالمجتمع وتمنحهم شعوراً بالانتماء الوطني. ويُمكن القول إن الإسلام في

المجتمع الجزائري يلعب دور الدين المدني، إذ يوفر إطاراً رمزياً يجمع بين الانتماء الديني والانتماء الوطني. غير أن هذا الدور يخضع لتحديات في ظل التحولات الحديثة، حيث يظهر تيار علماني يطالب بفصل الدين عن السياسة، وتيار سلفي يدعو إلى العودة إلى الأصول، وتيار حدائي يسعى إلى تأويل جديد للنص الديني (Bellah, 1967, pp. 1-5).

2. الطقوس الدينية كآلية لإعادة إنتاج الرابط الاجتماعي

تلعب الطقوس الدينية دوراً محورياً في إعادة إنتاج الرابط الاجتماعي، فهي تجمع الأفراد في لحظات جماعية مشتركة تعيد تأكيد انتمائهم وترابطهم. وقد بين دوركايم أن الطقوس ليست مجرد ممارسات شكلية، بل هي لحظات "الحماسة الجماعية" التي يتعزز فيها الوعي الجماعي ويتجدد الإحساس بالانتماء. وفي الإسلام، تتعدد الطقوس الجماعية التي تعزز الرابط الاجتماعي: الصلاة الجامعة وخاصة صلاة الجمعة والعيد، صيام رمضان الذي يخلق تجربة جماعية مشتركة، الحج الذي يجمع ملايين المسلمين في مكان واحد، الزكاة والصدقة التي تعزز التضامن المادي بين الأغنياء والفقراء.

وفي المجتمع الجزائري، تلعب الطقوس الدينية دوراً مزدوجاً: دينياً واجتماعياً. فالاحتفالات الدينية كالمولد النبوي وليلة القدر والعيد تتجاوز كونها ممارسات دينية لتصبح مناسبات اجتماعية تتجدد فيها الروابط الأسرية والجوارية والجهوية. كما أن الزيارات للأولياء والصالحين، رغم الجدل الفقهي حولها، تشكل في المجتمع الجزائري تقليداً اجتماعياً يعزز التضامن المحلي والجهوي. غير أن هذه الطقوس تشهد هي الأخرى تحولات تحت تأثير الحداثة، حيث يقل الحضور ويتغير المعنى، خاصة لدى الأجيال الشابة.

3. الدين في سياق التحولات الحديثة

شهدت المجتمعات المعاصرة تحولات عميقة في مكانة الدين ودوره في إنتاج الرابط الاجتماعي. وقد تنوعت المقاربات السوسيولوجية في تفسير هذه التحولات. فالمقاربة

الكلاسيكية التي يمثلها ماكس فيبر تتحدث عن "نزع السحر عن العالم" (Entzauberung der Welt) التي ترافق عملية التحديث، حيث يتراجع الدين لصالح العقلانية العلمية. أما المقاربة العلمانية الكلاسيكية فتتحدث عن "علمانية" تحصر الدين في الفضاء الخاص وتنطلق الفضاء العام للعقلانية الدنيوية (Weber, 1922/1978, pp. 577-581).

غير أن المقاربات المعاصرة كشفت عن تعقيد الظاهرة الدينية في الحداثة. فجويزيه كازانوف (José Casanova) يرى أن "النزع العلماني" لا يعني بالضرورة تراجع الدين، بل قد يصاحبه "de-privatization" للدين أي خروج الدين من الفضاء الخاص إلى الفضاء العام. وفي المجتمع الجزائري، شهدت العقود الأخيرة ظاهرة "الصحوّة الإسلامية" التي أعادت إحياء الدور الاجتماعي للدين، لكنها في الوقت نفسه أفرزت تيارات متعددة ومتناقضة (إصلاحية، سلفية، صوفية، علمانية) تتنافس على تأطير الرابط الاجتماعي (Casanova, 1994, pp. 5-15).

ويتجلى تأثير التحولات الحديثة على الدور الاجتماعي للدين في الجزائر في عدة مظاهر: تراجع الطقوس الجماعية التقليدية كالزيارات والأضرحة تحت تأثير التيار السلفي؛ ظهور أشكال جديدة من التدين أكثر فردانية وحميمية؛ تنامي الخطاب الديني عبر وسائل الإعلام والمنصات الرقمية؛ تأثير الفتاوى الإلكترونية على السلوك الاجتماعي. هذه التحولات تستدعي من الباحثين السوسيولوجيين تطوير أدوات تحليلية جديدة لفهم العلاقة المعقدة بين الدين والرابط الاجتماعي في المجتمع الجزائري المعاصر.

ثاني عشر: الرابط الاجتماعي في سياق العولمة

شكلت العولمة التحدي الأكبر الذي واجه الرابط الاجتماعي في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين. فالعولمة لم تعد مجرد ظاهرة اقتصادية تتمثل في تبادل السلع والخدمات عبر الحدود، بل أصبحت ظاهرة شاملة تؤثر في كل أبعاد الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية. وقد أفرزت العولمة تحولات عميقة في طبيعة الرابط

الاجتماعي، حيث تجاوزت الروابط الحدود الوطنية وأنشأت شبكات عابرة للقوميات، لكنها في الوقت نفسه أضعفت الروابط المحلية التقليدية (Giddens, 1999, pp. 10-30).

1. مفهوم العولمة وأبعادها

تشير العولمة (Globalization) إلى عملية تزايد الترابط بين المجتمعات والدول في مختلف الميادين الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، بحيث تصبح الظواهر المحلية مرتبطة بالظواهر العالمية بشكل متبادل. ويرى أنطوني غيدنز أن العولمة هي "تكثيف العلاقات الاجتماعية في مختلف أنحاء العالم بطريقة تربط المواقع المحلية بشكل تتشكل فيه الأحداث المحلية بفعل أحداث تقع على بُعد أميال منها والعكس صحيح". فهي ليست مجرد ظاهرة خارجية بل عملية تشكل البنى الاجتماعية في كل مكان، وتعيد تعريف مفهوم الزمان والمكان في التجربة الاجتماعية (Giddens, 1990, pp. 63-78).

تتعدد أبعاد العولمة وتتشابك: فهناك البعد الاقتصادي الذي يتمثل في تزايد التبادل التجاري وتحرير الأسواق وهيمنة الشركات متعددة الجنسيات؛ والبعد السياسي الذي يتمثل في تراجع سيادة الدولة القومية لصالح المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية؛ والبعد الثقافي الذي يتمثل في انتشار نماذج ثقافية عابرة للحدود وتأثير الصناعات الثقافية العالمية؛ والبعد التكنولوجي الذي يتمثل في الثورة الرقمية والاتصالات؛ والبعد البيئي الذي يتمثل في المخاطر البيئية العالمية كالتغير المناخي.

وفي تحليله للعولمة، ميّز رولان روبرتسون (Roland Robertson) بين العولمة (Globalization) والكونية (Universalization) والقومية (Nationalization)، وأشار إلى مفهوم "الكونية المحلية" (Glocalization) الذي يجمع بين الكوني والمحلي. فالعولمة لا تلغي المحلي بل تعيد تشكيله وتمنحه أبعاداً جديدة. وفي السياق الجزائري، نجد أمثلة كثيرة على هذه الكونية المحلية، حيث تتأثر الممارسات المحلية بالمعايير العالمية وتعاد صياغتها في إطار محلي (Robertson, 1992, pp. 173-180).

2. تأثير العولمة على الرابط الاجتماعي

أ. تكوين الروابط العابرة للقوميات

أفرزت العولمة أنماطاً جديدة من الروابط الاجتماعية تتجاوز الحدود الوطنية، حيث أصبح الفرد منتبياً في آن واحد إلى مجتمعات محلية ووطنية وعالمية. وتشمل هذه الروابط العابرة للقوميات: روابط الهجرة (Diaspora) التي تربط المهاجرين ببلدانهم الأصلية وبالمهاجرين من نفس البلد في دول أخرى؛ روابط الشبكات المهنية الدولية التي تجمع المهنيين في نفس التخصص عبر الحدود؛ روابط الانتماءات الثقافية والدينية العابرة للقوميات كالشبكات الإسلامية والشبكات الفكرية. ويرى أريج أبادوراي (Arjun Appadurai) أن هذه الروابط تتشكل في "مناظر" (Scapes) متعددة: منظر الإثنوسكايب (الشعوب)، منظر الميدياسكايب (الإعلام)، منظر التكنوسكايب (التكنولوجيا)، منظر الفاينانسكايب (المال)، منظر الأيدوسكايب (الأفكار) (Appadurai, 1996, pp. 27-47).

وفي السياق الجزائري، تبرز الروابط العابرة للقوميات بشكل خاص في الجالية الجزائرية بالمهجر، التي يقدر عددها بالملايين وتنتشر بشكل خاص في فرنسا وكندا وأوروبا. هذه الجالية تحافظ على روابط قوية مع الوطن الأم عبر الزيارات والتحويلات المالية والزواج المختلط والوسائط الرقمية. غير أن هذه الروابط تختلف باختلاف الأجيال: الجيل الأول يحافظ على روابط قوية مع الثقافة الأصلية، بينما تتباين درجة ارتباط الأجيال اللاحقة، مما يفرض تحديات للحفاظ على الرابط الاجتماعي عبر الأجيال المهاجرة.

ب. تراجع الروابط المحلية التقليدية

في مقابل تكوّن الروابط العابرة للقوميات، تشهد الروابط المحلية التقليدية تراجعاً ملحوظاً تحت تأثير العولمة. فالروابط القبلية والجهوية التي كانت تشكل أساس الرابط الاجتماعي في المجتمعات التقليدية تتراجع لصالح روابط أكثر شمولية وشمولاً. كما أن نمط

الحياة الحضري والعولمة الاستهلاكية يضعفان الروابط الجوارية والقربانية. غير أن هذا التراجع ليس تاماً ولا خطياً، فالمجتمعات المحلية تتفاعل مع العولمة بطرق مختلفة وتعيد تشكيل تقاليدھا لتتكيف مع الواقع الجديد.

وفي المجتمع الجزائري، يلاحظ الباحثون ظاهرتين متعارضتين في آن واحد: من جهة، تراجع الروابط القبلية والجهوية التقليدية تحت تأثير التحضر والتعليم والإعلام؛ ومن جهة أخرى، إعادة إحياء لهذه الروابط في سياقات جديدة، كاستخدام الإنتماء الجهوي كشبكة دعم اقتصادي أو سياسي. هذه الظاهرة المزدوجة تجعل التحليل السوسيولوجي معقداً ويستدعي مقاربات دقيقة تأخذ بعين الاعتبار التعقيد والتناقض الظاهري.

ج. الهوية المركبة والانتماءات المتعددة

أفرزت العولمة ظاهرة الهوية المركبة حيث أصبح الفرد يحمل هويات متعددة في آن واحد: هوية محلية، هوية وطنية، هوية عربية، هوية إسلامية، هوية متوسطة، هوية عالمية. هذا التعدد قد يكون مصدر ثراء ثقافي وذهني، لكنه قد يخلق أيضاً أزمات هوية وتناقضات انتمائية. ويرى زيغمونت باومان أن الإنسان المعاصر يعيش "أزمة الانتماء" حيث لم يعد قادراً على تحديد انتماؤه بشكل قاطع، مما يخلق لديه شعوراً بعدم الاستقرار والقلق (Bauman, 2004, pp. 9-20).

وفي المجتمع الجزائري، تظهر الهوية المركبة بشكل واضح، حيث يحمل الفرد الجزائري المعاصر هويات متعددة ومتكاملة أحياناً ومتناقضة أحياناً أخرى: الانتماء المحلي (للقرية أو المدينة)، الانتماء الجهوي (للقبيلة أو المنطقة)، الانتماء الوطني (للجزائر)، الانتماء المغاربي، الانتماء العربي، الانتماء الإسلامي، الانتماء المتوسطي، الانتماء الإفريقي. إدارة هذه الانتماءات المتعددة تشكل تحدياً للسياسات العمومية والتربية والثقافة، وتستدعي تطوير مقاربات تربوية وثقافية تساعد الفرد على بناء هوية متماسكة قادرة على استيعاب التعدد.

3. العولمة والرابط الاجتماعي في المجتمع الجزائري

يواجه المجتمع الجزائري تحديات مزدوجة في سياق العولمة: تحدي الحفاظ على الهوية والروابط التقليدية، وتحدي الانخراط في التحولات العالمية. وتتجلى هذه التحديات في عدة مجالات: في المجال الاقتصادي، حيث يفرض الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وشبكات التبادل الحر تحديات على الاقتصاد المحلي؛ وفي المجال الثقافي، حيث تتعرض القيم التقليدية لتأثيرات النماذج الثقافية العالمية؛ وفي المجال السياسي، حيث تفرض المعايير الدولية لحقوق الإنسان والديمقراطية تحديات على الممارسة السياسية المحلية.

غير أن المجتمع الجزائري لم يكن متلقياً سلبياً للعولمة، بل تفاعل معها بشكل نشط. فمن جهة، استفاد من فرص العولمة في مجالات التعليم والاتصال والتبادل الثقافي؛ ومن جهة أخرى، طوّر آليات دفاعية للحفاظ على هويته وروابطه التقليدية. ومن أمثلة هذه الآليات: إحياء التراث الثقافي المحلي، تطوير صناعة ثقافية وطنية، تعزيز دور المؤسسات الدينية في حفظ القيم، استثمار الجالية المهاجرة كجسر تواصل مع العالم. هذه الاستراتيجيات المتعددة تعكس وعياً متزايداً بأهمية بناء علاقة متوازنة مع العولمة تجمع بين الانفتاح والحفاظ على الذات.

ثالث عشر: الرابط الاجتماعي والشباب والانحراف

تُعدّ فئة الشباب من أكثر الفئات تأثراً بتحولات الرابط الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة، فالشباب هم الفئة الأكثر تعرضاً لأزمات الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث، ومن طور الطفولة إلى طور الرشد. كما أن ظاهرة الانحراف تشكل إحدى الإشكاليات الكبرى التي تواجه المجتمعات الحديثة، وهي مرتبطة بشكل وثيق بمدى قوة الرابط الاجتماعي وتماسكه. فقد بيّن إميل دوركايم في تحليله للانتحار أن ضعف الروابط الاجتماعية هو العامل الرئيسي وراء السلوكيات الانحرافية، وأن المجتمع الذي تتراجع فيه

روابط التضامن يرتفع فيه معدل الانحراف والجريمة -241 (Durkheim, 1897, pp. 258).

1. الشباب كمفهوم سوسيولوجي

الشباب ليس مجرد مرحلة عمرية محددة بين الطفولة والرشد، بل هو بناء اجتماعي تختلف حدوده وخصائصه باختلاف المجتمعات والثقافات. ففي المجتمعات التقليدية، كانت مرحلة الشباب شبه غائبة، إذ ينتقل الفرد مباشرة من الطفولة إلى الرشد عبر طقوس الانتقال (Rites of Passage) التي تميز المجتمعات التقليدية. أما في المجتمعات الحديثة، فقد أصبحت الشباب مرحلة ممتدة قد تستغرق عقداً أو أكثر، تتميز بالاستقلالية النسبية عن الأسرة، والتمرد على السلطة، والبحث عن الهوية، والتجريب في مختلف مجالات الحياة (Galland, 1991, pp. 119-132).

ويرى علماء الاجتماع أن مرحلة الشباب تتسم بثلاث عمليات أساسية: عملية الانتقال من المدرسة إلى العمل (الاستقلال الاقتصادي)، عملية الانتقال من بيت الأسرة إلى بيت مستقل (الاستقلال السكني)، عملية تكوين الأسرة (الزواج). ويعيش الشباب المعاصر في الجزائر صعوبات كبيرة في إنجاز هذه الانتقالات، حيث يطول أمدها وتصبح غير مؤكدة بسبب أزمة السكن وتفاقم البطالة وتأخر سن الزواج. هذه الصعوبات تخلق ما يسميه علماء الاجتماع "مرحلة الشباب الممتدة" أو "شباب مأزوم"، حيث يبقى الشاب معتمداً على أسرته رغم بلوغه سن الرشد القانوني.

ويشكل الشباب في المجتمع الجزائري نسبة كبيرة من السكان، إذ تقدر نسبة من هم دون الثلاثين بحوالي 70% من مجموع السكان. هذه الفئة الكبيرة عددياً تشكل تحدياً للمجتمع من حيث القدرة على استيعابها في مؤسسات التعليم والعمل والسكن، ومن حيث القدرة على تأطيرها اجتماعياً وثقافياً وسياسياً. وقد أفرزت أزمة تأطير الشباب في الجزائر

ظواهر متعددة: الهجرة غير النظامية (الحرقة)، الانخراط في التيارات الدينية المتطرفة، تعاطي المخدرات، الجريمة، الاحتجاجات المتكررة.

2. المقاربات النظرية لظاهرة الانحراف

أ. نظرية الأنوميا عند دوركايم وميرتون

قدّم إميل دوركايم مفهوم “الأنوميا” (Anomie) للإشارة إلى حالة ضعف أو غياب المعايير الاجتماعية التي تحدث في فترات التحولات الاجتماعية السريعة. فحين يعجز المجتمع عن ضبط رغبات الأفراد وطموحاتهم من خلال معايير واضحة، يدخلون في حالة أنوميا تنعكس على سلوكهم في صورة انحراف أو انتحار أو جريمة. وقد طوّر روبرت ميرتون (Robert Merton) هذا المفهوم في “نظرية الإجهاد” (Strain Theory) حيث يرى أن الانحراف يحدث حين يوجد فجوة بين الأهداف الثقافية المشروعة (كالنجاح المادي) والوسائل المتاحة لتحقيقها. فالأفراد الذين لا يستطيعون الوصول إلى الأهداف المقبولة اجتماعياً بالوسائل المشروعة قد يلجأون إلى وسائل غير مشروعة (Merton, 1938, pp. 672-682).

وتصلح هذه النظرية لتفسير ظاهرة الانحراف في المجتمع الجزائري، حيث يواجه الشباب تناقضاً بين الأهداف الطموحة (النجاح، الاستهلاك، الرفاهية) التي تروج لها وسائل الإعلام والوسائل الرقمية، وبين الوسائل المحدودة المتاحة لتحقيقها (البطالة، ضعف فرص الترقية، انعدام الرأسمال الاجتماعي). هذا التناقض يدفع بعض الشباب إلى سبل غير مشروعة كالتهريب، الجريمة، الهجرة غير النظامية، الانخراط في الجماعات المتطرفة.

ب. نظرية التعلم الاجتماعي والترابط التفاضلي

يرى إدوين ساذرلاند (Edwin Sutherland) في نظريته “الترابط التفاضلي” (Differential Association) أن السلوك الانحرافي يُكتسب من خلال التفاعل مع الأشخاص الذين يمارسون هذا السلوك. فالفرد لا يولد منحرفاً بل يتعلم الانحراف من خلال

احتكاكه بأشخاص منحرفين، يكتسب منهم تقنيات الانحراف ومبرراته وقيمه. هذه النظرية تؤكد أهمية البيئة الاجتماعية والجماعة المرجعية في تشكيل سلوك الفرد (Sutherland, 1947, pp. 6-10).

وفي السياق الجزائري، تظهر هذه النظرية في عدة مظاهر: تأثير جماعة الأقران على تعاطي المخدرات والكحول لدى الشباب؛ تأثير الأحياء المهمشة على نسب الجريمة فيها؛ تأثير شبكات التهريب في المناطق الحدودية على انخراط الشباب في هذا النشاط؛ تأثير الجماعات الدينية المتطرفة على سلوك الشباب المتدين. هذه الأمثلة تؤكد أن السلوك الانحرافي ليس مجرد اختيار فردي بل نتاج تفاعل اجتماعي معين.

ج. نظرية الوسم

تقدم نظرية الوسم (Labeling Theory) التي طورها هوارد بيكر (Howard Becker) مقارنة مختلفة للانحراف، إذ ترى أن الانحراف ليس في السلوك نفسه بل في رد فعل المجتمع تجاه هذا السلوك. فالفرد لا يصبح منحرفاً إلا حين يصفه المجتمع بهذا الوصف ويلصق به وصفاً يصعب التخلص منه. وحين يحصل الوسم، يدخل الفرد في دائرة الانحراف وتبدأ سيرورة “النبذ” التي تبعده عن المؤسسات الاجتماعية الطبيعية وتقربه من جماعات المنحرفين (Becker, 1963, pp. 8-18).

وتظهر نظرية الوسم في المجتمع الجزائري في عدة ظواهر: وسم المرأة المطلقة والأرملة بصورة سلبية تؤثر على إعادة اندماجها الاجتماعي؛ وسم المفرج عنهم من السجون بصورة تعوق إعادة إدماجهم في سوق العمل؛ وسم الشباب من الأحياء المهمشة بصورة تقلل من فرصهم في الحصول على عمل أو زواج؛ وسم الأقليات الجهوية والإثنية بصورة تخلق تمييزاً اجتماعياً. هذه الظواهر تؤكد أن المجتمع ذاته قد يساهم في إنتاج الانحراف عبر آلية الوسم والنبذ.

3. أشكال الانحراف في المجتمع الجزائري المعاصر

يتعدد الانحراف في المجتمع الجزائري المعاصر ويتشكل في صور متباينة، أبرزها: ظاهرة الهجرة غير النظامية (الحرقة) التي انتشرت بشكل واسع بين الشباب، خاصة من المناطق الداخلية، كاستجابة لإحساس عميق باليأس وفقدان الأمل في المستقبل؛ ظاهرة تعاطي المخدرات وخاصة المخدرات الصلبة التي انتشرت في الأحياء الحضرية والمناطق الحدودية؛ ظاهرة الجريمة بأنواعها (السرقه، العنف، القتل) التي ارتفع معدلها في السنوات الأخيرة؛ ظاهرة التطرف الديني الذي جذب عدداً من الشباب إلى الجماعات الإرهابية.

ويعزو الباحثون هذه الظواهر إلى عوامل متعددة: عوامل اقتصادية (البطالة، الفقر، التضخم)، عوامل اجتماعية (تفكك الأسرة، ضعف التضامن، تراجع دور المؤسسات التربوية)، عوامل ثقافية (التأثيرات السلبية للعولمة، ضعف القيم التقليدية، أزمة الهوية)، عوامل سياسية (ضعف المشاركة السياسية، الإحباط من الديمقراطية، غياب الأفق). هذا التعدد في العوامل يجعل معالجة الانحراف معقدة ويستدعي مقاربة شاملة تجمع بين الإجراءات الأمنية والإجراءات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ولمواجهة ظاهرة الانحراف، يجب تعزيز الرابط الاجتماعي عبر عدة آليات: تفعيل دور الأسرة في التنشئة وتقديم الدعم النفسي للأبناء؛ تطوير المؤسسات التربوية لتلعب دورها الكامل في تأطير الشباب؛ توفير فرص العمل والسكن للشباب لتمكينهم من تحقيق انتقالهم إلى الحياة المستقلة؛ دعم الحركة الجمعوية والثقافية لإيجاد فضاءات بديلة لقضاء وقت الفراغ؛ تطوير برامج الإرشاد النفسي والاجتماعي للشباب في وضعية صعبة؛ مكافحة آلية الوسم والتمييز عبر التوعية والإعلام.

رابع عشر: المقاربات المنهجية لدراسة الرابط الاجتماعي

تُعَدّ دراسة الرابط الاجتماعي من أصعب الموضوعات السوسولوجية من الناحية المنهجية، وذلك لطبيعة المفهوم ذاته الذي يتسم بالتجريد والشمولية، ولصعوبة قياس ظاهرة

ترتبط بمشاعر الفرد وعلاقاته الذاتية. ومن هنا، تنوعت المقاربات المنهجية لدراسة الرابط الاجتماعي، وكل مقارنة تكشف عن جانب من جوانب الظاهرة وتترك جوانب أخرى. وسنستعرض في هذا الباب أهم المقاربات المنهجية المستعملة في دراسة الرابط الاجتماعي، مع التركيز على إمكانياتها وحدودها وتطبيقها في السياق الجزائري (Bryman, 2016, pp. 25-40).

1. المقاربة الكمية

تعتمد المقاربة الكمية (Quantitative Approach) على قياس الظواهر الاجتماعية من خلال أدوات القياس الرقمي كالاستبيانات والإحصاءات والمؤشرات. وتسعى هذه المقاربة إلى تحويل المفاهيم السوسيولوجية المجردة إلى متغيرات قابلة للقياس، ثم جمع البيانات حولها وتحليلها إحصائياً. في مجال دراسة الرابط الاجتماعي، يمكن قياس عدة متغيرات كمية: عدد الجمعيات والنوادي في المجتمع المحلي، نسبة المشاركة في الانتخابات، عدد حالات الطلاق، معدلات الجريمة والانتحار، حجم التحويلات المالية بين أفراد العائلة الممتدة، عدد الزيارات العائلية في الشهر (Bryman, 2016, pp. 150-170).

وقد طوّر روبرت بوتنام مؤشرات كمية لقياس رأس المال الاجتماعي تشمل: مؤشر الثقة العامة (نسبة الأفراد الذين يقولون إنهم يثقون في الآخرين)، مؤشر المشاركة في الجمعيات والمنظمات، مؤشر المشاركة في الأنشطة التطوعية، مؤشر المشاركة في الانتخابات. هذه المؤشرات يمكن تطبيقها في السياق الجزائري عبر استطلاعات الرأي العام والاستبيانات الميدانية. غير أن المقاربة الكمية تواجه عدة حدود: صعوبة قياس الأبعاد الذاتية والمعنوية للرابط الاجتماعي، صعوبة الحصول على بيانات دقيقة في المجتمعات التي تنتشر فيها ثقافة الكتمان، خطر تبسيط ظاهرة معقدة في أرقام وقد تفقد معناها العميق.

2. المقاربة النوعية

في مقابل المقاربة الكمية، تقدم المقاربة النوعية (Qualitative Approach) منهجاً مختلفاً لدراسة الرابط الاجتماعي يركز على الفهم العميق للظاهرة في سياقها الطبيعي. وتعتمد هذه المقاربة على أدوات كالمقابلة المعمقة، الملاحظة بالمشاركة، تحليل السير الذاتية، دراسة الحالة. وتسعى إلى الكشف عن المعاني التي يمنحها الأفراد لتجاربهم وعلاقاتهم الاجتماعية، وفهم السياق الذي تتشكل فيه هذه العلاقات (Denzin & Lincoln, 2011, pp. 3-30).

ومن أهم المقاربات النوعية المستعملة في دراسة الرابط الاجتماعي: الإثنوغرافيا التي تتطلب إقامة الباحث في المجتمع المدروس لفترة طويلة وملاحظة حياته اليومية؛ تحليل السير الذاتية الذي يكشف عن تطور الرابط الاجتماعي عبر حياة الفرد؛ نظرية التأسيس (Grounded Theory) التي تبني نظرية من البيانات الميدانية بدلاً من اختبار نظرية جاهزة. هذه المقاربات مفيدة بشكل خاص في دراسة الرابط الاجتماعي في السياق الجزائري، حيث يمكن للباحث أن يكشف عن أبعاد لا تستطيع الاستبيانات الكمية التقاطها، كالأبعاد العاطفية والرمزية للروابط، ودور الطقوس والعادات في إعادة إنتاج الرابط.

غير أن المقاربة النوعية تواجه هي الأخرى حدوداً: صعوبة التعميم من دراسات الحالة الفردية، خطر الذاتية في تفسير البيانات، صعوبة تكرار الدراسة والحصول على نفس النتائج، طول الوقت المطلوب لإنجاز البحث. وللتغلب على هذه الحدود، يلجأ الباحثون المعاصرون إلى المقاربة المختلطة.

3. المقاربة المختلطة

تجمع المقاربة المختلطة (Mixed Methods) بين المقاربتين الكمية والنوعية في دراسة واحدة، بهدف الاستفادة من مزايا كل منهجة وتجاوز حدودها. ويمكن أن تأخذ المقاربة المختلطة عدة أشكال: تصميم متتابع (دراسة كمية يتبعها دراسة نوعية أو العكس)، تصميم

متزامن (إجراء دراستين كمية ونوعية في آن واحد)، تصميم تفسيري (دراسة كمية يفسرها لاحقاً بحث نوعي). ويرى جون كريسويل أن المقاربة المختلطة توفر صورة أشمل وأعمق للظاهرة المدروسة، خاصة في الموضوعات المعقدة كالرابط الاجتماعي (Creswell, 2014, pp. 215-235).

ومثال على المقاربة المختلطة في دراسة الرابط الاجتماعي في الجزائر: يمكن أن يبدأ الباحث باستبيان كثيف على عينة كبيرة من السكان لقياس مستوى الثقة الاجتماعية والمشاركة الجموعية، ثم يتبعه بمقابلات معمقة مع عينة صغيرة لفهم المعاني العميقة التي يمنحها الأفراد لتجاربهم في العلاقات الاجتماعية. هذا التصميم يسمح للباحث بالجمع بين اتساع النطاق (في الجزء الكمي) وعمق الفهم (في الجزء النوعي)، مما يثري التحليل ويرفع من جودة النتائج.

4. المنهج المقارن والتاريخي

يستخدم المنهج المقارن (Comparative Method) في دراسة الرابط الاجتماعي لمقارنة أشكال الترابط في مجتمعات أو فترات تاريخية مختلفة. وقد كان المنهج المقارن أساسياً في تأسيس علم الاجتماع، إذ اعتمد عليه دوركايم في مقارنة التضامن الآلي والعضوي، وتونيز في مقارنة الجماعة المحلية والمجتمع، وفيير في مقارنة أشكال السلطة. ويتيح المنهج المقارن الكشف عن الخصائص العامة للرابط الاجتماعي وأبعاده الخاصة في كل سياق (Ragin, 2014, pp. 1-20).

أما المنهج التاريخي (Historical Method) فيعتمد على تحليل الوثائق التاريخية لفهم تطور الرابط الاجتماعي عبر الزمن. وقد استعمله ابن خلدون في تحليله لدورة العصبية وقيام الدول وسقوطها، كما استعمله ماكس فيير في تحليله لعلاقة الأخلاق البروتستانتية بالرأسمالية. وفي دراسة الرابط الاجتماعي في المجتمع الجزائري، يمكن استخدام المنهج التاريخي لتحليل تطور الروابط من الفترة ما قبل الاستعمار، إلى فترة الاستعمار، إلى مرحلة

الثورة التحريرية، إلى مرحلة الاستقلال، إلى المرحلة المعاصرة. هذا التحليل التاريخي يكشف عن الجذور العميقة للتحويلات الراهنة ويساعد على فهمها في سياقها التاريخي.

خامس عشر: الرابط الاجتماعي والعمل

يُعدّ العمل من أهم المجالات التي تتشكل فيها الروابط الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة. فالعمل ليس مجرد نشاط اقتصادي يهدف إلى الإنتاج وكسب الرزق، بل هو فضاء اجتماعي تتشكل فيه شبكات العلاقات بين الأفراد، وتتحدد فيه المواقع والمراكز الاجتماعية، وتنتج فيه القيم والمعايير المشتركة. وقد أدرك علماء الاجتماع الكلاسيكيون أهمية العمل في تشكيل الرابط الاجتماعي، فجعلوه محوراً أساسياً في تحليلاتهم. فكارل ماركس ربط بين نمط الإنتاج وطبيعة العلاقات الاجتماعية، ودوركايم رأى في تقسيم العمل أساس التضامن العضوي، وفيير حل العلاقة بين أخلاق العمل والأطر الثقافية (Marx, 1867/1990, pp. 279-291).

1. العمل وتقسيم العمل كأساس للرابط الاجتماعي

يرى إميل دوركايم في كتابه "تقسيم العمل الاجتماعي" أن تقسيم العمل ليس مجرد ظاهرة اقتصادية، بل هو ظاهرة اجتماعية أساسية تشكل الرابط الاجتماعي في المجتمعات الحديثة. فالتضامن العضوي الذي يميز المجتمعات الحديثة يقوم على التخصص وتقسيم العمل، حيث يصبح كل فرد متخصصاً في نشاط معين ويعتمد على الآخرين في تلبية حاجاته الأخرى. هذا الاعتماد المتبادل يخلق رابطاً اجتماعياً قوياً يختلف عن التضامن الآلي الذي يقوم على التماثل (Durkheim, 1893, pp. 105-130).

غير أن دوركايم لاحظ أن تقسيم العمل قد يفشل في إنتاج التضامن العضوي في حالات معينة، وهو ما أسماه "التقسيم الأنومي للعمل" حيث تكون العلاقات بين الأفراد غير منظمة بشكل كافٍ. كما تحدث عن "التقسيم المُكره للعمل" حين يكون الفرد في عمل لا يتناسب مع قدراته وميوله. في هاتين الحالتين، بدلاً من أن ينتج تقسيم العمل تضامناً، ينتج

أنومياً وصراعاً. هذا التحليل الدوركايمي يصلح لتفسير أزمات العمل في المجتمعات المعاصرة، حيث يشتكي العديد من العمال من الاغتراب وعدم الرضا عن العمل.

من جهة أخرى، يرى كارل ماركس أن العمل في النظام الرأسمالي مصدر اغتراب للعامل عن نفسه وعن زملائه وعن المنتج وعن جوهره الإنساني. فالعامل في النظام الرأسماني لا يملك وسائل الإنتاج ولا يتحكم في عملية الإنتاج ولا في المنتج، مما يجعله مجرد ترس في آلة كبيرة. هذا الاغتراب يدمر الرابط الاجتماعي بين العمال ويحوّله إلى علاقة تنافس بدلاً من تضامن. ويرى ماركس أن التغلب على هذا الاغتراب يتطلب إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإقامة نظام اشتراكي يعيد للعامل إنسانيته (Marx, 1844/1978, pp. 70-81).

2. تأثير التحولات الاقتصادية على الرابط المهني

شهدت المجتمعات المعاصرة تحولات اقتصادية عميقة أثرت على الرابط الاجتماعي المهني، أبرزها: التحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد الخدمات والمعرفة، حيث تقلص القطاع الصناعي الذي كان يوفر علاقات عمل مستقرة لصالح قطاع الخدمات الذي يتميز بهشاشة العلاقات؛ انتشار العمل المرن والعمل المؤقت بدلاً من العمل الدائم، مما أضعف روابط الانتماء للمنظمة؛ العولمة الاقتصادية التي نقلت الكثير من المصانع إلى بلدان ذات تكلفة عمل أقل، مما أدى إلى تفكك المجتمعات الصناعية المحلية.

وفي السياق الجزائري، شهدت العلاقات المهنية تحولات كبيرة منذ الاستقلال: في المرحلة الاشتراكية (1962-1986)، كان القطاع العام يهيمن على الاقتصاد، وكان العاملون في المؤسسات العمومية يتمتعون بروابط مهنية قوية تشبه التضامن التقليدي، مع نظام ضمان اجتماعي شامل ومزايا متعددة. لكن مع تحويل الاقتصاد نحو السوق منذ أواخر الثمانينات، تراجعت هذه الروابط المهنية، حيث تفككت الكثير من المؤسسات العمومية وانتشر العمل في القطاع الخاص الذي يتميز بهشاشة العلاقات وغياب الحماية

الاجتماعية الكافية. هذا التحول أضعف الرابط الاجتماعي المهني وأفرز إحساساً باللايقين والاغتراب لدى العمال (Sidi Moussa, 2014, pp. 78-92).

3. البطالة وأثرها على الرابط الاجتماعي

تُعَدُّ البطالة من أكبر التحديات التي تواجه الرابط الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة، خاصة في البلدان العربية عموماً والجزائر خصوصاً. فالبطالة لا تعني مجرد غياب الدخل، بل تعني أيضاً غياب شبكة العلاقات الاجتماعية التي يوفرها العمل، وغياب الهوية المهنية التي تشكل جزءاً مهماً من هوية الفرد، وغياب الإيقاع اليومي الذي ينظم حياة الفرد. كما تؤدي البطالة إلى الإحساس بالعجز واللاقيمة، مما قد يدفع إلى الانعزال الاجتماعي أو السلوكيات الانحرافية.

وفي المجتمع الجزائري، حيث تصل نسبة البطالة بين الشباب إلى مستويات مرتفعة، يلاحظ الباحثون آثاراً اجتماعية عميقة للبطالة: تأخر سن الزواج وارتفاع نسبة العزوبية بين الشباب والشابات؛ انتشار ظاهرة العودة إلى بيت الأسرة رغم بلوغ سن الرشد، مما يخلق توترات داخل الأسرة؛ انتشار الاكتئاب والأمراض النفسية بين العاطلين عن العمل؛ انخفاض مستوى المشاركة الاجتماعية والسياسية. هذه الآثار تستدعي سياسات عمومية شاملة لمحاربة البطالة عبر تنويع الاقتصاد ودعم المقاولاتية وتطوير التعليم والتكوين المهني.

كما أن البطالة تؤثر بشكل خاص على فئة الشباب الجامعي الذي يجد نفسه بعد سنوات من الدراسة عاطلاً عن العمل، مما يخلق لديه إحساساً عميقاً بالإحباط وفقدان الثقة في النظام الاجتماعي والسياسي. هذا الإحباط قد يترجم إلى سلوكيات مختلفة: الهجرة غير النظامية، الانخراط في الجماعات المتطرفة، الاحتجاجات العنيفة، أو الانسحاب الكامل من الحياة الاجتماعية. ولذلك فإن معالجة البطالة ليست مجرد مسألة اقتصادية بل مسألة اجتماعية وسياسية تتعلق بسلامة الرابط الاجتماعي واستقرار المجتمع.

سادس عشر: الرابط الاجتماعي والنوع الاجتماعي

شكّلت قضية النوع الاجتماعي (Gender) في العقود الأخيرة أحد أهم المحاور في الدراسات السوسيولوجية المعاصرة، حيث كشفت الأبحاث عن التفاوت العميق بين الجنسين في الوصول إلى الموارد والفرص والسلطة. ولا تقتصر قضية النوع الاجتماعي على وضع المرأة، بل تشمل العلاقات الاجتماعية بين الجنسين وكيفية تشكل الروابط بينهما. فالرابط الاجتماعي بين الرجل والمرأة ليس رابطاً محايداً، بل هو رابطٌ محكوم ببنى ثقافية واقتصادية وسياسية تحدد أدوار كل جنس وموقعه في المجتمع. وقد ربطت *feminist sociology* بين تحرير المرأة وإعادة بناء الرابط الاجتماعي على أسس أكثر مساواة وعدالة (Giddens, 1991, pp. 56-72).

1. مفهوم النوع الاجتماعي وتمييزه عن الجنس البيولوجي

يُميّز علماء الاجتماع المعاصرون بين "الجنس البيولوجي" (Sex) الذي يشير إلى الاختلافات البيولوجية بين الذكر والأنثى، و"النوع الاجتماعي" (Gender) الذي يشير إلى الأدوار والسلوكيات والقيم التي يحددها المجتمع لكل جنس. فالنوع الاجتماعي ليس معطى طبيعياً بل بناءً اجتماعياً يختلف من مجتمع إلى آخر ومن حقبة إلى أخرى. ويرى علماء الاجتماع أن البناء الاجتماعي للنوع يبدأ منذ الولادة عبر عملية التنشئة الاجتماعية التي توجه الطفل ذكراً كان أو أنثى نحو أدوار وسلوكيات محددة. هذا البناء ينتج هويات جنسية متميزة وعلاقات هرمية بين الجنسين (Bourdieu, 1998, pp. 7-22).

وقد قدّم بيير بورديو في كتابه "الهيمنة الذكورية" (La Domination masculine) تحليلاً عميقاً لكيفية توارث البنى الأبوية عبر الأجيال. يرى بورديو أن الهيمنة الذكورية ليست مجرد وعي فردي بل هي هابيتوس (Habitus) متجذر في اللاوعي الجماعي، يتجلى في اللغة والطقوس والممارسات اليومية. فالمرأة تتموقع في المجتمع الأبوي من خلال ما يسميه بورديو "الرمزية المعشقة في الأجساد"، حيث تستبطن المرأة دون وعي معايير

المجتمع الأبوي وتساهم في إعادة إنتاجها. هذا التحليل البورديوي يقدم إطاراً نظرياً مهماً لفهم وضعية المرأة في المجتمع الجزائري.

2. تطور وضع المرأة في المجتمع الجزائري

عرفت المرأة الجزائرية تحولات كبيرة خلال القرن العشرين، حيث انتقلت من وضعية الانغلاق التقليدي إلى وضعية المشاركة المتزايدة في الحياة العامة. فبعد الاستقلال مباشرة، شهدت الجزائر تطوراً تدريجياً في وضع المرأة بفضل السياسات التعليمية التي شملت الفتيات بشكل واسع، حيث ارتفعت نسب تـمدرس الفتيات من مستويات متدنية إلى مستويات تقارب نسب تـمدرس الفتيين. كما شهدت مرحلة السبعينات والثمانينات خروج المرأة للعمل في قطاعات متعددة، خاصة في القطاعين التعليمي والصحي، مما منحها استقلالية اقتصادية نسبية.

وفي التسعينات، خضعت المرأة الجزائرية لاختبار قاسٍ خلال العشرية السوداء، حيث تعرضت لضغوط متزايدة من الجماعات المتطرفة التي حاولت فرض نمط محدد على المرأة المسلمة. ورغم هذه الضغوط، استطاعت المرأة الجزائرية الصمود والمحافظة على مكتسباتها. وفي الألفية الثالثة، شهدت مسيرة المرأة الجزائرية طفرة جديدة مع تعديل قانون الأسرة سنة 2005 الذي حسّن بعض أحكامه لصالح المرأة، ومع تنامي تمثيل المرأة في البرلمان والمؤسسات المنتخبة عبر قانون الكوتا. كما برزت المرأة في مجالات جديدة كالإعلام والثقافة والرياضة والاقتصاد.

ومع ذلك، لا تزال المرأة الجزائرية تواجه تحديات عدة: الفجوة بين القانون والممارسة في حقوق المرأة، التمييز في سوق العمل حيث تتقاضى المرأة أجراً أقل من الرجل في نفس العمل، ضعف التمثيل النسائي في المناصب العليا، العنف ضد المرأة الذي يظل ظاهرة منتشرة لكنها طابوه. هذه التحديات تستدعي سياسات عمومية شاملة لتعزيز حقوق المرأة وتغيير العقلية الذكورية المتجذرة.

3. المرأة كفاعل في بناء الرابط الاجتماعي

تلعب المرأة دوراً محورياً في بناء وإعادة إنتاج الرابط الاجتماعي، خاصة في المجتمعات العربية والجزائرية. فالمرأة هي المؤسسة الأولى للتنشئة الاجتماعية، إذ تتولى الجزء الأكبر من تربية الأبناء ونقل القيم والمعايير. كما أن المرأة هي عماد التضامن الأسري الممتد، حيث تقوم بصلة الأرحام وتنظيم الزيارات العائلية والمشاركة في المناسبات الاجتماعية. وفي المجتمع الجزائري التقليدي، كانت المرأة تلعب دور "الحارس" للقيم والأعراف، فهي من تنقل التقاليد من جيل إلى آخر.

ومع خروج المرأة للعمل وتعلمها، بدأ هذا الدور يتغير بشكل ملحوظ. فالمرأة العاملة تواجه تحدي الموازنة بين واجباتها العائلية التقليدية ومسؤولياتها المهنية الجديدة. كما أن استقلاليتها الاقتصادية تغير ميزان القوى داخل الأسرة وتؤثر على طبيعة العلاقة بين الزوجين. غير أن هذا التغيير لم يكن متجانساً، حيث تختلف وضعية المرأة باختلاف الفئة الاجتماعية والمنطقة الجغرافية ومستوى التعليم. فالمرأة المتعلمة في المدينة تعيش وضعاً مختلفاً تماماً عن المرأة الأمية في الريف.

ومن جهة أخرى، تبرز المرأة الجزائرية كفاعل جديد في الحياة الجموعية والسياسية. فالحركة النسائية في الجزائر تطورت خلال العقود الأخيرة وأصبحت تلعب دوراً مؤثراً في الدفاع عن حقوق المرأة والتأثير على السياسات العمومية. كما أن المرأة أصبحت حاضرة في الفضاء الرقمي، حيث تستخدم منصات التواصل الاجتماعي للتعبير عن نفسها وحشد التأييد لقضاياها. هذا الحضور المتنامي للمرأة في الفضاء العام يوسع دائرة الرابط الاجتماعي ويمنحه أبعاداً جديدة.

سابع عشر: الرابط الاجتماعي والمدينة

شكلت المدينة عبر التاريخ فضاءً مميزاً لتشكل الروابط الاجتماعية، حيث تجمع المدينة أعداداً كبيرة من الأفراد في مساحة محدودة، مما يخلق فرصاً للتفاعل الاجتماعي

لكنه أيضاً يطرح تحديات للتماسك المجتمعي. وقد أدرك علماء الاجتماع الكلاسيكيون أهمية المدينة في تشكيل الرابط الاجتماعي، فجعلوها محوراً في تحليلاتهم. فجورج زيمل قدّم تحليلاً شهيراً للحياة في المدينة الكبرى وأثرها على النفسية الإنسانية، كما حلل مدرسة شيكاغو الأمريكية الظواهر الحضرية بشكل موسع (Simmel, 1903/1997, pp. 174-185; Wirth, 1938, pp. 1-24).

1. المقاربات السوسيولوجية للظاهرة الحضرية

قدّم جورج زيمل في مقالته الشهيرة "Metropolis and Mental Life" (1903) تحليلاً عميقاً لتأثير المدينة على النفسية الإنسانية وعلى الرابط الاجتماعي. يرى زيمل أن ساكن المدينة الكبرى يتعرض لكم هائل من المؤثرات والإشارات، مما يضطره إلى تطوير "موقف براغماتي" و"أتران عقلي" لحماية نفسه من شدة التنبيهات. هذا الموقف ينعكس على العلاقات الاجتماعية في المدينة، حيث تصبح أكثر برودة وأقل عمقاً مقارنة بالعلاقات في القرية. كما أن المدينة تتيح للفرد حرية أكبر وتخلق أشكالاً جديدة من التفاعل قائمة على الاختيار لا على القرابة (Simmel, 1903/1997, pp. 174-185).

أما لويس ويرث (Louis Wirth) من مدرسة شيكاغو، فقد قدّم في مقالته "Urbanism as a Way of Life" (1938) تحليلاً منظماً للظاهرة الحضرية. يرى ويرث أن المدينة تتميز بثلاث خصائص: الحجم (العدد الكبير للسكان)، الكثافة (تركيز السكان في مساحة محدودة)، التغير (تنوع السكان من حيث الأصل والثقافة والمهنة). هذه الخصائص تنتج نمطاً خاصاً من الرابط الاجتماعي يتميز بالعلاقات الثانوية (بدلاً من العلاقات الأولية)، ضعف القرابة، الانقسام الطبقي، التنافس بدلاً من التعاون، الفردانية. هذا التحليل الذي قدمه ويرث في الثلاثينات لا يزال صالحاً لفهم الكثير من جوانب الحياة في المدن المعاصرة (Wirth, 1938, pp. 1-24).

2. المدينة الجزائرية وتحولات الرابط الاجتماعي

شهدت الجزائر منذ الاستقلال تحضراً سريعاً وكثيفاً، حيث ارتفعت نسبة سكان المدن من 30% سنة 1966 إلى أكثر من 70% اليوم. هذا التحضر السريع كان نتيجة للهجرة الريفية الواسعة التي شهدتها البلاد نتيجة عوامل متعددة: تدهور الفلاحة التقليدية، السياسات الصناعية للدولة، الخدمات المتوفرة في المدن، الأمن الذي توفره المدن في فترة العشرية السوداء. هذا التحضر السريع أفرز تحديات كبرى للرابط الاجتماعي في الجزائر، حيث وجد المهاجرون الريفيون أنفسهم في فضاء حضري لم يتأقلموا بعد مع نمط الحياة فيه.

ومن أبرز مظاهر هذا التحضر السريع: ظهور الأحياء القصديرية والأحياء غير المهيأة في أطراف المدن الكبرى، خاصة في الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة. هذه الأحياء تشهد أنماطاً من الرابط الاجتماعي تجمع بين القروي والحضري، حيث يحاول السكان الحفاظ على روابط القرابة والجهة الأصلية في الفضاء الحضري. كما أن هذه الأحياء تعاني من ضعف البنية التحتية والخدمات، مما يفرض ضغوطاً على السكان ويؤثر على نوعية الرابط الاجتماعي بينهم.

ومع مرور الوقت، تطورت الأحياء الحضرية في الجزائر وتغيرت أنماط الرابط الاجتماعي فيها. فالأجيال التي ولدت في المدينة بدأت تفقد الروابط مع القرية الأصلية وتبني روابط جديدة قائمة على الجوار والمدرسة والعمل. كما ظهرت أنماط جديدة من العلاقات الحضرية كالروابط في الأحياء الراقية والروابط في الأحياء الشعبية والروابط في المجموعات السكنية الجديدة. هذا التنوع في الأنماط الحضرية يفرض على الباحثين السوسيولوجيين تطوير أدوات تحليل تأخذ بعين الاعتبار التنوع الداخلي للمدينة الجزائرية.

3. تحديات الرابط الاجتماعي في المدينة المعاصرة

يواجه الرابط الاجتماعي في المدينة المعاصرة عموماً وفي المدينة الجزائرية خصوصاً عدة تحديات: أولها ظاهرة الاغتراب الحضري، حيث يشعر السكان بأنهم غرباء في مدينتهم،

خاصة في الأحياء الكبيرة والكثيفة. هذا الاغتراب ينعكس على ضعف المشاركة في الحياة الحية وضعف الشعور بالانتماء. كما تظهر ظاهرة الأنوميا الحضرية حيث تتراجع المعايير التقليدية دون أن تحل محلها معايير حضرية واضحة، مما يخلق فراغاً معيارياً يفتح الباب أمام السلوكيات الانحرافية.

ومن التحديات أيضاً: الفجوة بين الأحياء الراقية والأحياء الفقيرة التي تخلق مجالين منفصلين داخل نفس المدينة، حيث يعيش سكان كل حي في عالم مختلف عن الآخر. هذه الفجوة المكانية تترجم فجوة اجتماعية واقتصادية عميقة وتخلق توترات قد تتحول إلى صراعات. كما أن ضعف الحياة الجموعية والثقافية في الأحياء يحد من فرص التفاعل الاجتماعي بين السكان ويبقي العلاقات سطحية وعابرة.

ولمواجهة هذه التحديات، تستدعي إعادة بناء الرابط الاجتماعي في المدينة سياسات عمرانية واجتماعية شاملة: تخطيط حضري يراعي البعد الاجتماعي ويوفر فضاءات للقاء والتواصل؛ تطوير الحياة الجموعية والثقافية على مستوى الأحياء؛ تشجيع المشاركة المدنية في تسيير الشأن المحلي؛ مكافحة الفجوة بين الأحياء عبر سياسات إعادة التوازن الجهوي؛ توفير الخدمات الأساسية بشكل عادل في كل الأحياء. هذه السياسات تساهم في بناء مدن أكثر تماسكاً وإنسانية.

ثامن عشر: الرابط الاجتماعي والهجرة

تُعدّ الهجرة من أهم الظواهر الاجتماعية في العالم المعاصر، وهي تؤثر بشكل عميق على الرابط الاجتماعي سواء في مجتمع المغادرة أو مجتمع الاستقبال. وقد عرفت الجزائر تاريخياً هجرات متعددة: هجرة داخلية من الريف إلى المدينة، وهجرة خارجية نحو فرنسا وأوروبا وكندا. هذه الهجرات أفرزت تحولات اجتماعية وثقافية واقتصادية عميقة وأعادت تشكيل الرابط الاجتماعي في المجتمع الجزائري. كما أن ظاهرة الهجرة غير النظامية

(الحرقة) التي انتشرت في السنوات الأخيرة بين الشباب تشكل تحدياً جديداً للرابط الاجتماعي في الجزائر (Sayad, 1999, pp. 13-40).

1. الهجرة كنقض وإعادة بناء للرابط الاجتماعي

قدّم عبد المالك سيد (Abdelmalek Sayad)، عالم الاجتماع الجزائري-الفرنسي، تحليلاً عميقاً لظاهرة الهجرة وأثرها على الرابط الاجتماعي. يرى سيد أن الهجرة ليست مجرد انتقال مكاني بل هي "نقض" للرابط الاجتماعي الأصلي و"محاولة" لإعادة بنائه في سياق جديد. فالمهاجر يعيش وضعاً مزدوجاً: فهو غائب عن مجتمعه الأصلي لكنه يبقى مرتبطاً به، وحاضر في مجتمع الاستقبال لكنه يبقى غريباً عنه. هذا الوضع المزدوج يخلق توترات وازدواجيات في هويته وانتمائه (Sayad, 1999, pp. 13-40).

وعلى مستوى مجتمع المغادرة، تترك الهجرة آثاراً عميقة: انخفاض عدد السكان النشطين، خاصة الشباب، مما يؤثر على النشاط الاقتصادي والاجتماعي؛ تفكك الأسر حيث يفصل المهاجر عن زوجه وأبنائه لفترات طويلة؛ تغير نمط الاستهلاك حيث تتأثر العائلات المهاجرة بنمط الاستهلاك الغربي وتنقله إلى المجتمع الأصلي؛ ظهور فئة "أبناء المهاجرين" الذين يعيشون بين ثقافتين وقد لا ينتمون بشكل كامل لأي منهما. هذه الآثار تعيد تشكيل الرابط الاجتماعي في مجتمع المغادرة بشكل عميق.

وعلى مستوى مجتمع الاستقبال، يواجه المهاجرون تحديات الاندماج في مجتمع جديد دون فقدان هويتهم الأصلية. وقد مرت الجالية الجزائرية في فرنسا بمراحل متعددة من الاندماج: المرحلة الأولى كانت مرحلة العمال الضيوف الذين كان يُنظر إليهم كقوة عمل مؤقتة؛ ثم مرحلة الاستقرار العائلي في السبعينات والثمانينات؛ ثم مرحلة الاندماج الثقافي والسياسي في التسعينات وما بعدها. ومع كل مرحلة، تطورت أشكال الرابط الاجتماعي بين المهاجرين الجزائريين وبينهم وبين المجتمع المضيف.

2. الجالية الجزائرية بالمهجر والرابط مع الوطن

تُعَدّ الجالية الجزائرية بالمهجر من أكبر الجاليات العربية في أوروبا، حيث يقدر عددها بالملايين وتتركز بشكل خاص في فرنسا. هذه الجالية تحافظ على روابط متعددة مع الوطن الأم: روابط أسرية عبر الزيارات والاتصالات والإنترنت؛ روابط اقتصادية عبر التحويلات المالية التي تشكل مصدر دخل مهم لكثير من العائلات الجزائرية؛ روابط ثقافية عبر استهلاك المنتجات الثقافية الجزائرية والمشاركة في الأنشطة الجموعية الجزائرية في المهجر؛ روابط سياسية عبر المشاركة في الانتخابات الجزائرية والاهتمام بالشأن العام الجزائري.

غير أن هذه الروابط تختلف باختلاف الأجيال. فالجيل الأول من المهاجرين يحافظ على روابط قوية مع الوطن ويعيش حالة "الحنين" المستمر. أما الجيل الثاني والثالث، فقد ظهرت لديهم أشكال جديدة من الانتماء تجمع بين ثقافة الوالدين وثقافة البلد المضيف. هذا الوضع يفرز أحياناً أزماً هوية لدى الشباب من أصل جزائري في المهجر، خاصة في فرنسا حيث تبرز مشكلة التمييز والعنصرية. ولحل هذه المشكلة، تطور في السنوات الأخيرة مفهوم "المواطنة المتعددة" الذي يسمح للفرد بحمل هويات متعددة دون التنازل عن أي منها.

3. الهجرة غير النظامية وأزمة الرابط الاجتماعي

انتشرت في العقدين الأخيرين ظاهرة الهجرة غير النظامية (الحرقة) بين الشباب الجزائري، خاصة من المناطق الداخلية كتيڨزي وزو وبجاية والبويرة. هذه الظاهرة تعكس أزمة عميقة في الرابط الاجتماعي، حيث يرى الشباب أن إقامتهم في الجزائر لا توفر لهم مستقبلاً يليق بطموحاتهم. فالحرقة ليست مجرد بحث عن الرفاه المادي، بل هي أيضاً تعبير عن رفض الواقع والبحث عن عالم آخر حيث يمكن للفرد أن يحقق ذاته. هذه الظاهرة

تستنزف طاقات الشباب الجزائري وتترك آثاراً مأساوية على العائلات التي تفقد أبناءها غرقاً في البحر أو في ظروف صعبة في بلدان العبور.

ومع ذلك، فإن الحرق لا تنهي الرابط الاجتماعي بين المهاجر غير النظامي ومجتمعه الأصلي. فالمهاجر غير النظامي يحافظ على علاقاته مع عائلته وأصدقائه عبر الهاتف والإنترنت، ويتمنى العودة إلى بلده متى ما تحقق له الاستقرار في البلد المضيف. كما أن نجاح بعض المهاجرين غير النظاميين في الوصول إلى أوروبا والتأقلم فيها يشكل قدوة لبقية الشباب ويزيد من تيار الهجرة. هذا الوضع يستدعي من السلطات الجزائرية سياسات شاملة تعالج الأسباب العميقة للهجرة غير النظامية: البطالة، الشعور بعدم الإنصاف، ضعف آفاق المستقبل.

ومن جهة أخرى، تنتشر بين الشباب الجزائري ظاهرة "الهجرة إلى الخليج" حيث يهاجر الشباب الجزائري المتعلم إلى دول الخليج العربي بحثاً عن فرص عمل أفضل. هذه الهجرة تختلف عن الحرق في كونها قانونية ومؤطرة، لكنها أيضاً تطرح تحديات للرابط الاجتماعي في الجزائر، حيث تفقد البلاد كفاءاتها وثرواتها البشرية. كما أن هذه الهجرة تخلق روابط جديدة بين الجزائر ودول الخليج وقد تساهم في تطوير العلاقات الاقتصادية والثقافية بين البلدين، لكنها تطرح أيضاً إشكالية "هجرة الأدمغة" التي تستنزف البلدان النامية لصالح البلدان الغنية.

تاسع عشر: الرابط الاجتماعي والمؤسسات المدنية والجمعية

تُعَدّ المؤسسات المدنية والجمعية من أهم الفضاءات التي تتشكل فيها الروابط الاجتماعية وتتجدد في المجتمعات الحديثة. فبعد أن كانت الأسرة والقبيلة تحتكران تنظيم العلاقات الاجتماعية في المجتمعات التقليدية، ظهرت في المجتمعات الحديثة مؤسسات مدنية وجمعية متعددة تنظم المصالح وتعبّر عن المطالب وتوفر الخدمات. وقد ربط علماء الاجتماع بين تطور المجتمع المدني ونضج الرابط الاجتماعي، حيث يرى ألكسيس دو

توكفيل أن الجمعيات هي “مدارس كبرى” للديمقراطية يتعلم فيها الأفراد فنون التعاون والمشاركة (Tocqueville, 1835/2000, pp. 489-496).

1. مفهوم المجتمع المدني وأبعاده

يُشير مفهوم المجتمع المدني (Civil Society) إلى الفضاء الذي يقع بين الدولة والأسرة، والذي تنتظم فيه العلاقات الاجتماعية على أسس طوعية ومدنية. ويشمل هذا الفضاء: الجمعيات الخيرية، المنظمات غير الحكومية، النقابات، الأحزاب السياسية، النوادي الثقافية والرياضية، الجمعيات المهنية، المنظمات الدينية المستقلة عن الدولة. ويتميز هذا الفضاء بأنه طوعي (لا إجبار فيه)، مستقل (لا يخضع لسلطة الدولة المباشرة)، مؤسساتي (يقوم على قواعد تنظيمية واضحة)، سلمي (لا يستعمل العنف)، تعاقدية (يقوم على علاقات تعاقدية بين الأعضاء) (Putnam, 2000, pp. 336-350).

وقد طوّر أنطونيو غرامشي (Antonio Gramsci) مفهوماً أكثر تعقيداً للمجتمع المدني، حيث يرى أنه ليس مجرد فضاء محايد بين الدولة والأسرة، بل هو ساحة صراع أيديولوجي بين الطبقات الاجتماعية. فالمجتمع المدني عند غرامشي هو المكان الذي تنتج فيه الطبقة المهيمنة “الهيمنة الثقافية” التي تضمن قبول المحكومين للنظام القائم دون اللجوء إلى القوة المباشرة. هذا التحليل النقدي يكشف أن المجتمع المدني قد يكون أداة لتعزيز الديمقراطية والمشاركة، لكنه قد يكون أيضاً أداة لإعادة إنتاج الهيمنة واللامساواة. ولذلك فإن بناء مجتمع مدني حقيقي يتطلب وعياً نقدياً وقدرة على المقاومة المدنية.

2. الحركة الجمعوية في الجزائر وتطورها

عرفت الحركة الجمعوية في الجزائر تطوراً ملحوظاً منذ الاستقلال، حيث مرت بثلاث مراحل كبرى: المرحلة الأولى (1962-1989) تميزت بهيمنة الدولة على الحياة الجمعوية، حيث كانت الجمعيات خاضعة لرقابة السلطة ومرتبطة بالمشروع الإيديولوجي للدولة. في هذه المرحلة، كانت الجمعيات الثقافية والرياضية والنسائية مرتبطة بالتنظيمات الجماهيرية

مثل الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات والاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين. هذه الجمعيات لعبت دوراً في تأطير السكان لكنها لم تكن مستقلة بشكل حقيقي.

المرحلة الثانية (1989-1999) بدأت مع دستور 1989 الذي سمح بالتعددية الحزبية وحرية الجمعيات. شهدت هذه المرحلة انفجاراً في عدد الجمعيات المستقلة، حيث تأسست آلاف الجمعيات في مختلف المجالات: حقوق الإنسان، حماية البيئة، التنمية المحلية، الثقافة، الرياضة. غير أن هذه المرحلة تزامنت مع العشرية السوداء التي أثرت سلباً على الحياة الجمعوية حيث تعرض بعض نشطاء الجمعيات للتهديد والاغتيال، وانحسر النشاط الجمعوي في فضاءات محدودة. المرحلة الثالثة (1999-الآن) شهدت انتعاشة جديدة للحركة الجمعوية مع تحسن الوضع الأمني، حيث ظهرت جمعيات جديدة في مجالات متعددة كحماية المستهلك، الدفاع عن حقوق المرأة، حماية البيئة، التنمية المحلية، الإغاثة الإنسانية.

ومع ذلك، تواجه الحركة الجمعوية في الجزائر عدة تحديات: ضعف الاستقلالية المالية حيث تعتمد معظم الجمعيات على تمويل الدولة أو على تمويل أجنبي؛ ضعف المشاركة الشعبية حيث لا ينخرط في الجمعيات إلا نسبة محدودة من السكان؛ محدودية التأثير في السياسات العمومية حيث تنتظر الدولة إلى الجمعيات أحياناً كمنافس وليس كشريك؛ شيوع "الجمعيات الورقية" التي توجد على الورق لكنها غير فاعلة في الواقع. هذه التحديات تستدعي إصلاح القانون المنظم للجمعيات وتطوير ثقافة المشاركة المدنية لدى المواطنين.

3. دور الجمعيات في بناء الرابط الاجتماعي

تلعب الجمعيات أدواراً متعددة في بناء وإعادة بناء الرابط الاجتماعي: فهي توفر فضاءات للقاء بين الأفراد من خلفيات مختلفة، مما يساهم في بناء رأس المال الجامع الذي أشار إليه بوتنام. كما أنها تعلم الأعضاء فنون التعاون واتخاذ القرار الجماعي وحل النزاعات

بشكل سلمي. كما تلعب الجمعيات دوراً في التضامن الاجتماعي عبر تقديم الخدمات للفئات الهشة وتعبئة الموارد للأزمات. وفي مجال الدفاع عن الحقوق، تساهم الجمعيات في إعطاء صوت للمهمشين والدفاع عن قضاياهم أمام السلطات والرأي العام.

ومن الأمثلة على دور الجمعيات في بناء الرابط الاجتماعي في الجزائر: الجمعيات الخيرية التي تلعب دوراً محورياً في دعم الأسر الفقيرة والأرامل والأيتام، خاصة في رمضان والأعياد؛ الجمعيات الثقافية التي تساهم في حفظ التراث المحلي وتعزيز الانتماء الجهوي؛ الجمعيات البيئية التي تنظم حملات لتنظيف الشواطئ والغابات وحماية المناطق الطبيعية؛ الجمعيات النسائية التي تدافع عن حقوق المرأة وتقدم الدعم القانوني والنفسي للنساء ضحايا العنف؛ الجمعيات الشبابية التي توفر فضاءات بديلة للشباب بعيداً عن الانحراف.

عشرون: الرابط الاجتماعي والثقافة والتراث

تُعدّ الثقافة من أهم العناصر التي تشكل الرابط الاجتماعي وتحافظ عليه عبر الأجيال. فالثقافة هي منظومة من القيم والمعايير واللغة والمعتقدات والعادات والتقاليد التي يتشاركها أفراد المجتمع، وهي التي تحدد طبيعة العلاقات بينهم. وقد أدرك علماء الاجتماع الكلاسيكيون أهمية الثقافة في تشكيل الرابط الاجتماعي، فجعلوها محوراً في تحليلاتهم. فرايموند ويليامز (Raymond Williams) يرى أن "الثقافة هي واحدة من أكثر الكلمات تعقيداً في اللغة الإنجليزية"، لكنها تشير أساساً إلى منظومة المعاني التي يتشاركها أفراد مجتمع معين (Williams, 1958, pp. 1-18).

1. الثقافة كأساس للرابط الاجتماعي

ترتبط علماء الاجتماع بين الثقافة والرابط الاجتماعي بشكل وثيق. فكلثرة دوركايم ترى أن الوعي الجماعي، الذي هو مجموعة المعتقدات والمشاعر المشتركة بين أفراد المجتمع، هو أساس التضامن والرابط الاجتماعي. والثقافة هي التي تنتج هذا الوعي الجماعي وتنقله عبر الأجيال. كما يرى كليفورد جيرتز (Clifford Geertz) أن الثقافة هي

“شبكة معاني” ينسجها الإنسان لتأويل العالم من حوله، وهذه الشبكة مشتركة بين أفراد المجتمع وهي التي تجعل التواصل والتعاون ممكنين (Geertz, 1973, pp. 5-10).

وتلعب الثقافة أدواراً متعددة في إنتاج الرابط الاجتماعي: فهي توفر إطاراً رمزياً مشتركاً يفهم من خلاله الأفراد سلوك بعضهم البعض؛ وتنقل القيم والمعايير التي تنظم العلاقات الاجتماعية؛ وتوفر شعوراً بالانتماء والهوية الجماعية؛ وتجعل التعاون ممكناً عبر خلق لغة مشتركة وقيم مشتركة؛ وتحفظ ذاكرة المجتمع عبر التراث والتقاليد. ومن دون هذه الوظائف الثقافية، لا يمكن للمجتمع أن يقوم وأن يستمر.

2. التراث الثقافي الجزائري وتنوعه

يتميز المجتمع الجزائري بتراث ثقافي غني ومتنوع يعكس تاريخ البلاد الطويل وتنوع جغرافيتها وبنيتها الاجتماعية. هذا التراث يشمل: التراث المعماري كما يتجلى في القسبة العتيقة في الجزائر العاصمة، وقصور الجنوب الجزائري كقصور غرداية وورقلة، والمدن العتيقة كقسنطينة وتلمسان. التراث الموسيقي المتنوع من الشعبي إلى الأندلسي إلى الركباضي إلى المعازف والأهازيج الشعبية. التراث الأدبي الشفوي كالحكايات والأمثال الشعبية والأشعار الملحونة. التراث الحرفي كالنسيج والزربية والفخار والصناعات التقليدية. التراث الديني كما يتجلى في الطرق الصوفية والزوايا والموائد.

هذا التراث الثقافي يلعب دوراً محورياً في إنتاج الرابط الاجتماعي في الجزائر. فالأهازيج والموسيقى الجزائرية تجمع الناس في المناسبات والأعراس وخلق شعوراً بالانتماء. والموائد والزيارات تجمع الأفراد حول نفس المرجعية الدينية وتعزز التضامن المحلي. والمطبخ الجزائري المتنوع (الكسكس، الطاجين، الشخشوخة، الحريرة) يشكل عنصر وحدة وطنية وعلامة هوية. والأزياء التقليدية كالقشابية والبرنوس والحايك تشكل علامات هوية جهوية ووطنية. هذا التراث الثقافي يربط الجزائريين ببعضهم البعض ويربطهم بتاريخهم وتاريخهم.

غير أن التراث الثقافي الجزائري يواجه تحديات متعددة في ظل العولمة والتحولات الحديثة: تراجع اللغة الأمازيغية والعربية لصالح الفرنسية والإنجليزية في بعض الفضاءات؛ تهميش الثقافة الشعبية لصالح الثقافة الاستهلاكية المستوردة؛ تدهور المعالم التراثية بسبب التحضر غير المنظم والإهمال؛ تنامي ظاهرة "الشباب العاري عن الهوية الثقافية" الذي لا يعرف تراثه ولا يعتز به. مواجهة هذه التحديات تستدعي سياسات ثقافية شاملة تعيد الاعتبار للتراث وتطوّره دون مسخه.

3. الثقافة والهوية في المجتمع الجزائري

ترتبط الثقافة بالهوية ارتباطاً وثيقاً، حيث تشكل الثقافة مادة الهوية ومحتواها. فالهوية الثقافية للفرد أو الجماعة هي إجابتهم عن سؤال "من نحن؟"، وهذه الإجابة تبنى من العناصر الثقافية المتاحة: اللغة، الدين، التراث، التاريخ المشترك. وفي المجتمع الجزائري المعاصر، تظهر أسئلة هوية متعددة ومعقدة: ما هي العلاقة بين الهوية العربية والهوية الأمازيغية؟ ما هو دور الإسلام في الهوية الوطنية؟ كيف تتوافق الهوية الجزائرية مع الهوية المتوسطية والإفريقية والعربية والإسلامية؟ هذه الأسئلة لا تزال محل نقاش وتأمل في الأوساط الفكرية والسياسية.

وقد شهدت الجزائر منذ الاستقلال جدلاً عميقاً حول الهوية الثقافية. فمن جهة، تبنت الدولة خطاباً عروبياً إسلامياً رسمياً تمثل في سياسة التعريب واعتماد الإسلام كدين الدولة. ومن جهة أخرى، ظهرت أصوات تطالب بالاعتراف بالتنوع الثقافي الجزائري، خاصة البعد الأمازيغي الذي تم تهميشه لفترة طويلة. وقد قطع هذا الجدل أشواطاً مهمة منذ ثمانينات القرن الماضي، حيث تم الاعتراف الدستوري بالأمازيغية كلغة وطنية سنة 2002 ثم كلغة رسمية سنة 2016. غير أن التطبيق الفعلي لهذا الاعتراف يواجه عدة تحديات عملية.

ومن جهة أخرى، يطرح التأثير الثقافي الأجنبي، خاصة الفرنسي، إشكالية هوية حقيقية. فبعد أكثر من ستين سنة من الاستقلال، لا تزال اللغة الفرنسية تحتل مكانة مهمة

في الإدارة والتعليم العالي والاقتصاد. هذا الواقع يخلق ازدواجية لغوية وثقافية قد تكون مصدر ثراء لكنها قد تكون أيضاً مصدر أزمة هوية. الحل لا يكمن في رفض اللغة الفرنسية أو غيرها من اللغات الأجنبية، بل في بناء علاقة متوازنة معها بحيث تبقى لغة تواصل وانفتاح دون أن تكون بديلاً عن اللغة الوطنية أو مصدر فقدان الهوية.

حادي وعشرون: الرابط الاجتماعي والإعلام

يُعدّ الإعلام من أهم المؤسسات التي تؤثر في تشكيل الرابط الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة. فالإعلام لا يقتصر دوره على نقل المعلومات، بل يلعب دوراً محورياً في بناء الأجندة العامة، تشكيل الرأي العام، نقل القيم والنماذج الثقافية، توطين الهويات، خلق فضاءات للنقاش العام. وقد تنوعت المقاربات السوسيولوجية في تحليل دور الإعلام في المجتمع، من المقاربة الوظيفية التي ترى الإعلام مؤسسة تؤدي وظائف محددة، إلى المقاربة النقدية التي ترى الإعلام أداة هيمنة أيديولوجية، إلى المقاربة التفاعلية التي ترى الإعلام فضاء للتفاهم (Thompson, 1995, pp. 19-42).

1. وظائف الإعلام في إنتاج الرابط الاجتماعي

حدد علماء الاجتماع عدة وظائف للإعلام في المجتمع، منها: وظيفة المعلومات حيث يوفر الإعلام للمواطنين المعلومات اللازمة لممارسة حقوقهم وواجباتهم؛ وظيفة التربية حيث يساهم الإعلام في نقل القيم والمعارف؛ وظيفة الترفيه التي توفر للمواطنين استراحة من ضغوط الحياة؛ وظيفة التكامل الاجتماعي حيث يساهم الإعلام في توحيد القيم والمعايير على نطاق واسع. كما حدد هارولد لاسويل (Harold Lasswell) وظائف كلاسيكية للإعلام: مراقبة البيئة، تنسيق الاستجابة للمشاكل، نقل التراث الثقافي (Lasswell, 1948, pp. 37-51).

ومن منظور سوسيولوجي معاصر، يلعب الإعلام أدواراً جديدة في إنتاج الرابط الاجتماعي: يوفر فضاء مشتركاً لمناقشة القضايا العامة، حيث يشاهد ملايين المواطنين

نفس البرامج ويقرؤون نفس الأخبار، مما يخلق أرضية للنقاش. كما يساهم في بناء الأجندة العامة عبر تحديد القضايا التي تستحق الاهتمام العام. ويوفر الإعلام منصات للتعبير عن الهويات الجماعية وللنخب السياسية والثقافية لمخاطبة الجمهور. غير أن الإعلام قد يكون أيضاً مصدر تشتيت وصراع حين يروج لخطابات متطرفة أو معلومات مضللة.

2. الإعلام الجزائري وتطوره

عرف الإعلام الجزائري تطورات متعددة منذ الاستقلال. في المرحلة الأولى (1962-1990)، هيمن الإعلام العمومي على المشهد الإعلامي، حيث كانت الدولة تحتكر التلفزيون والإذاعة والصحافة المكتوبة. كانت وسائل الإعلام أداة في يد الدولة لتأطير الرأي العام وترويج المشروع الإيديولوجي للدولة. لم تكن هناك حرية إعلامية حقيقية، وكان الصحفيون يلعبون دور موظف عمومي أكثر من دور صحفي مستقل.

المرحلة الثانية (1990-2000) بدأت مع قانون الإعلام لسنة 1990 الذي سمح باستقلال الصحافة المكتوبة عن الدولة. شهدت هذه المرحلة ولادة الصحافة المستقلة في الجزائر مع جرائد كالوطن والخبر والصباح. غير أن هذه المرحلة تزامنت مع العشرية السوداء، حيث تعرض عدد من الصحفيين للتهديد والاعتقال، كما فرضت الدولة الرقابة على بعض القضايا. المرحلة الثالثة (2000-2014) شهدت استقراراً نسبياً للإعلام المكتوب وبداية انفتاح الإعلام السمعي البصري مع منح رخص للقنوات الإذاعية الخاصة سنة 2008.

المرحلة الرابعة (2014-الآن) شهدت تحولاً جذرياً مع ظهور القنوات التلفزيونية الخاصة (الشروق، النهار، الدخيلة، الجزائرية، إلخ) وتنامي الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي. هذا التحول كسر احتكار الدولة للإعلام السمعي البصري وفتح الباب أمام تعددية إعلامية حقيقية. غير أن هذه التعددية جاءت مع تحديات: ضعف المهنية لدى بعض وسائل الإعلام، انتشار الأخبار الزائفة، التحيز السياسي، الإثارة على حساب

المهنية. كما أن الإعلام العمومي في الجزائر لا يزال يبحث عن دوره المستقل عن السلطة التنفيذية.

3. تأثير الإعلام على الرابط الاجتماعي في الجزائر

يؤثر الإعلام على الرابط الاجتماعي في الجزائر بشكل عميق ومتعدد الأوجه. من جهة إيجابية، يساهم الإعلام في توطين الهوية الوطنية عبر بث البرامج الثقافية والترفيهية التي تعزز القيم الجزائرية المشتركة. كما يوفر الإعلام فضاء للنقاش العام حول القضايا الاجتماعية والسياسية، خاصة عبر البرامج الحوارية والروبورتاجات. ويساهم الإعلام في كشف المشاكل الاجتماعية (كالفقر، البطالة، الفساد) ودفع السلطات للتفاعل معها.

ومن جهة سلبية، قد يساهم الإعلام في إضعاف الرابط الاجتماعي عبر: نشر خطابات متطرفة أو طائفية تزيد الانقسامات؛ ترويج نماذج استهلاكية لا تتناسب مع القدرات الاقتصادية للأفراد؛ التركيز المفرط على الجرائم والمشاكل مما يخلق جواً من الخوف والقلق؛ الإثارة على حساب الدقة مما يربك النقاش العام. كما أن ضعف المهنية لدى بعض وسائل الإعلام يجعلها أداة للإشاعات والتضليل بدلاً من أن تكون مصدراً موثقاً للمعلومات.

ولكي يلعب الإعلام الجزائري دوره الإيجابي في تعزيز الرابط الاجتماعي، يجب: تطوير الإطار القانوني المنظم للإعلام بحيث يضمن الحرية والمسؤولية في آن واحد؛ تعزيز المهنية لدى الصحفيين عبر التكوين المستمر؛ دعم الإعلام العمومي ليكون إعلاماً جاداً ومستقلاً؛ تطوير ثقافة الاستهلاك النقدي للإعلام لدى المواطنين؛ تشجيع الإعلام المحلي والجهوي الذي يعكس خصوصيات المناطق المختلفة. هذه الإصلاحات تساهم في جعل الإعلام قوة بناء لا قوة هدم للرابط الاجتماعي.

ثاني وعشرون: الرابط الاجتماعي والسياسة

تتشابك العلاقة بين الرابط الاجتماعي والسياسة تشابكاً وثيقاً في كل المجتمعات. فالسياسة كنشاط تنظيمي للشأن العام تؤثر بشكل عميق على طبيعة الروابط الاجتماعية

وتشكلها، كما أن قوة الرابط الاجتماعي أو ضعفه يؤثر على أداء النظام السياسي وشرعيته. وقد أدرك علماء الاجتماع الكلاسيكيون هذا التشابك، فجعلوا من العلاقة بين الاجتماعي والسياسي محوراً في تحليلاتهم. فأرسطو رأى أن الإنسان “حيوان سياسي” بطبعه، وأن المدينة (Polis) هي الفضاء الذي تتحقق فيه إنسانية الإنسان. كما ربط ماكس فيبر بين أنماط السلطة وأنماط الرابط الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم (Weber, 1922/1978, pp. 212-216).

1. الدولة كمنظم للرابط الاجتماعي

تؤدي الدولة وظائف متعددة في تنظيم الرابط الاجتماعي: فهي توفر الإطار القانوني الذي ينظم العلاقات بين الأفراد والجماعات؛ وتوفر الأمن الذي يحمي الأفراد من العنف والعدوان؛ وتوفر الخدمات العامة التي تساهم في الرفاه الاجتماعي؛ وتعمل على إعادة توزيع الثروة بشكل يخفف من التفاوتات الاجتماعية. ويرى تالكوت بارسونز أن الدولة تؤدي وظيفة التكامل في المجتمع، حيث تنسق بين المصالح المختلفة وتحافظ على وحدة النظام الاجتماعي (Parsons, 1951, pp. 124-148).

غير أن علاقة الدولة بالرابط الاجتماعي ليست دائماً إيجابية. فالدولة قد تكون أداة لتعزيز التفاوت والاستبداد بدلاً من العدالة والحرية. كما أن تدخل الدولة المفرط في الحياة الاجتماعية قد يضعف المبادرات الأهلية والجموعية ويخلق مجتمعاً معتمداً على الدولة. هذا ما حدث في كثير من البلدان النامية بعد الاستقلال، حيث توسعت الدولة في تسيير مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، فأضعفت بذلك المجتمع المدني والمبادرات الفردية والجماعية. ولذلك تبحث المجتمعات المعاصرة عن توازن مناسب بين دور الدولة ودور المجتمع المدني في تنظيم الرابط الاجتماعي.

2. النظام السياسي الجزائري والرابط الاجتماعي

شهد النظام السياسي الجزائري تطورات متعددة منذ الاستقلال، أثرت بشكل عميق على الرابط الاجتماعي. في المرحلة الأولى (1962-1989)، اعتمدت الدولة الجزائرية نموذجاً اشتراكياً مركزياً، حيث لعبت الدولة دوراً محورياً في كل المجالات: اقتصادياً (احتكار القطاعات الاستراتيجية)، اجتماعياً (توفير التعليم المجاني والصحة والسكن)، ثقافياً (تحديد الهوية الوطنية الرسمية)، سياسياً (حزب واحد). هذا النموذج خلق رابطاً اجتماعياً قائماً على الاعتماد على الدولة، حيث كان المواطن يتوقع من الدولة أن توفر له كل شيء مقابل ولائه السياسي.

غير أن هذا النموذج دخل في أزمة مع انهيار أسعار البترول في منتصف الثمانينات، حيث لم تعد الدولة قادرة على تلبية الوعود الاجتماعية. هذه الأزمة فتحت الباب أمام مطالب التعددية السياسية والاقتصادية، وتمخضت عن دستور 1989 الذي أقر التعددية الحزبية. غير أن هذه الفترة الانتقالية شهدت اضطرابات أمنية وسياسية حادة عرفت بالعشرية السوداء، أثرت سلباً على الرابط الاجتماعي وزادت من انقسامات المجتمع.

ومنذ سنة 1999، دخلت الجزائر مرحلة جديدة مع سياسة المصالحة الوطنية التي سعت إلى إعادة بناء الرابط الاجتماعي الممزق. شهدت هذه المرحلة استقراراً أمنياً وتحسناً اقتصادياً، لكنها لم تحقق تحولاً ديمقراطياً عميقاً. وفي سنة 2019، شهدت الجزائر حراكاً شعبياً غير مسبوق أسقط النظام السابق وفتح آمالاً لانتقال ديمقراطي حقيقي. غير أن هذا الحراك لم يترجم بعد إلى تحولات هيكلية في النظام السياسي، ولا تزال الجزائر تبحث عن التوازن الصحيح بين الدولة والمجتمع المدني في إدارة الرابط الاجتماعي.

3. المشاركة السياسية كتعزيز للرابط الاجتماعي

تُعَدّ المشاركة السياسية من أهم آليات تعزيز الرابط الاجتماعي في المجتمعات الديمقراطية. فحين يشارك المواطن في الانتخابات والاستفتاءات والأنشطة الحزبية

والجموعية، يشعر بأنه جزء من المجتمع وبأن رأيه يحسب. هذا الشعور بالانتماء ينعكس إيجابياً على الرابط الاجتماعي. كما أن المشاركة السياسية تعلم المواطن فنون النقاش والحوار والتعاون مع الآخرين، مما يوسع دائرة علاقاته الاجتماعية. ويرى روبرت بوتنام أن المشاركة في الحياة الجموعية والسياسية تنتج رأس مال اجتماعي يفيد المجتمع ككل (Putnam, 2000, pp. 336-350).

غير أن المشاركة السياسية في الجزائر لا تزال دون المستوى المطلوب. فنسب المشاركة في الانتخابات تراجع بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، حيث لم تتجاوز في بعض الانتخابات 35%. كما أن ثقة المواطنين في المؤسسات السياسية (البرلمان، الأحزاب، الحكومة) ضعيفة، حيث ينظر كثير من المواطنين إلى هذه المؤسسات على أنها غير ممثلة لهم بشكل حقيقي. هذا التراجع في المشاركة السياسية مؤشر على ضعف الرابط الاجتماعي بين المواطن والدولة، ويستدعي إصلاحات عميقة في النظام السياسي لتجديد الثقة والمشاركة.

ثالث وعشرون: الرابط الاجتماعي ودولة الرفاه الاجتماعي

تُعدّ دولة الرفاه الاجتماعي (Welfare State) من أهم الإنجازات السياسية والاجتماعية في القرن العشرين. فهي تعبر عن التزام الدولة بضمان مستوى معيشي لائق لكل المواطنين، عبر توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والصحة والضمان الاجتماعي والسكن. وتقوم دولة الرفاه على فكرة أن المواطنة لا تقتصر على الحقوق السياسية بل تشمل أيضاً الحقوق الاجتماعية، كما أشار تي. ه. مارشال. وتلعب دولة الرفاه دوراً محورياً في إنتاج الرابط الاجتماعي، حيث تضمن تماسك المجتمع عبر تخفيف التفاوتات وتوفير شبكة أمان للأفراد (Marshall, 1950/1992, pp. 8-25; Esping-Andersen, 1990, pp. 1-15).

1. نشأة دولة الرفاه وتطورها

نشأت دولة الرفاه في أوروبا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كاستجابة للتحديات الاجتماعية التي أفرزتها الثورة الصناعية: الفقر المدقع للطبقة العاملة، الأزمات الاقتصادية المتكررة، التهديدات الثورية. وقد بدأت الإصلاحات الاجتماعية في ألمانيا مع بسمارك الذي أنشأ نظام التأمين الاجتماعي سنة 1883، ثم تطورت في بريطانيا مع تقارير بيفريدج سنة 1942 التي وضعت أسس دولة الرفاه الحديثة. وبعد الحرب العالمية الثانية، شهدت أوروبا الغربية تطوراً سريعاً لدولة الرفاه، حيث أصبحت الخدمات الاجتماعية الشاملة حقاً دستورياً للمواطنين (Esping-Andersen, 1990, pp. 1-15).

وقد قام غوستا إيسبنغ-أندرسن (Gøsta Esping-Andersen) بتصنيف أنظمة دولة الرفاه إلى ثلاثة نماذج: النموذج الليبرالي (الأمريكي/البريطاني) الذي يقتصر فيه دور الدولة على توفير شبكة أمان أدنى، والنموذج المحافظ/الشركاتي (القاري الأوروبي) الذي يقوم على التأمين الاجتماعي المرتبط بالعمل، والنموذج الاشتراكي الديمقراطي (الإسكندنافي) الذي يوفر خدمات شاملة لكل المواطنين بشكل مستقل عن وضعهم المهني. هذه النماذج الثلاثة تنتج أشكالاً مختلفة من الرابط الاجتماعي، حيث ينتج النموذج الاشتراكي الديمقراطي أعلى مستويات التضامن والتماسك.

2. دولة الرفاه في الجزائر: الإنجازات والتحديات

تبنّت الجزائر منذ الاستقلال نموذجاً قريباً من دولة الرفاه، حيث التزمت الدولة بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للمواطنين بشكل مجاني أو شبه مجاني. فالتعليم مجاني في كل المراحل، والصحة شبه مجانية في المستشفيات العمومية، والضمان الاجتماعي يغطي أغلب العمال، والدعم الغذائي يشمل السلع الأساسية كالخبز والحليب، والسكن المدعوم موفر للفئات المتوسطة والفقيرة. هذه السياسات الاجتماعية ساهمت بشكل كبير في تحسين

المؤشرات الاجتماعية: ارتفاع معدل العم predاسي، انخفاض وفيات الأطفال، ارتفاع نسب التمدرس، تقلص الفقر المدقع.

غير أن هذا النموذج واجه تحديات متعددة: الاعتماد المفرط على عائدات المحروقات لتمويل الخدمات الاجتماعية، مما جعلها عرضة لتقلبات أسعار البترول؛ ضعف جودة الخدمات في قطاعات كالصحة والتعليم رغم الكميات الكبيرة من الإنفاق العام؛ عدم عدالة التوزيع حيث تستفيد الفئات الحضرية أكثر من الفئات الريفية؛ ظاهرة الريع وثقافة الاعتماد على الدولة التي تخفض المبادرة الفردية. هذه التحديات كشفت عنها أزمة 2014-2016 عندما انخفضت أسعار البترول بشكل حاد، مما أجبر الدولة على تقليص بعض الإنفاق الاجتماعي.

ولمواجهة هذه التحديات، تحتاج الجزائر إلى إصلاح عميق لنموذج دولة الرفاه: تنويع الاقتصاد لتقليل الاعتماد على المحروقات؛ تحسين جودة الخدمات الاجتماعية لا مجرد زيادة كميتها؛ إعادة توجيه الدعم الاجتماعي لاستهداف الفئات الأكثر احتياجاً؛ تشجيع المبادرة الخاصة والمجتمع المدني لتخفيف الضغط عن الدولة؛ تطوير أنظمة التأمين الاجتماعي لتشمل العاملين في الاقتصاد غير الرسمي. هذه الإصلاحات تساهم في بناء دولة رفاه أكثر استدامة وعدالة، تعزز الرابط الاجتماعي بدلاً من إضعافه.

3. مستقبل دولة الرفاه والرابط الاجتماعي

تواجه دولة الرفاه في كل العالم تحديات كبرى في القرن الحادي والعشرين: شيخوخة السكان في المجتمعات المتقدمة التي تزيد الضغط على أنظمة التقاعد والصحة؛ العولمة والمنافسة الاقتصادية التي تدفع بعض الدول إلى تخفيض الإنفاق الاجتماعي للحفاظ على التنافسية؛ الأزمات الاقتصادية المتكررة التي تقلص الموارد المالية للدول؛ ظاهرة اللايقين (Precarity) التي تنمو في سوق العمل الحديث وتفرغ دولة الرفاه من مضمونها. ويرى بعض المفكرين مثل غاي ستاندينغ (Guy Standing) أن هذه التحديات تتطلب إعادة

تفكير جذرية في نموذج دولة الرفاه، خاصة عبر إقرار دخل أساسي شامل (Universal Basic Income) يضمن لكل مواطن حد أدنى من المعيشة دون شرط العمل (Standing, 2011, pp. 1-25).

ومن جهة أخرى، يرى مفكرون آخرون أن دولة الرفاه ليست في أزمة بنيوية، بل تحتاج إلى تطوير وتأقلم مع المتغيرات الجديدة. فالتقنيات الرقمية تفتح إمكانيات جديدة لتحسين جودة الخدمات الاجتماعية وكفاءتها، كما أن الوعي المتزايد بأهمية العدالة الاجتماعية يدفع المواطنين للمطالبة بمزيد من الحقوق الاجتماعية لا أقل. وفي السياق الجزائري، يبقى السؤال المركزي: كيف نبني دولة رفاه مستدامة في بلد يعتمد اقتصاده على مورد غير متجدد (البترول) ويواجه تحديات البطالة والشباب والتحضر؟ الإجابة عن هذا السؤال تتطلب رؤية استراتيجية تجمع بين التنوع الاقتصادي، تطوير رأس المال البشري، إصلاح المؤسسات، وتعزيز المشاركة المدنية.

وخلاصة القول، فإن دولة الرفاه تبقى من أهم آليات إنتاج الرابط الاجتماعي وتعزيز التضامن في المجتمعات الحديثة. فحين يضمن المواطن أن الدولة ستقف معه في أوقات المرض والشيخوخة والبطالة، فإنه يشعر بالانتماء والولاء للمجتمع. وحين تتراجع دولة الرفاه، يصبح الفرد معرضاً للمخاطر بمفرده، مما يضعف الرابط الاجتماعي ويفتح الباب أمام السلوكيات الانحرافية والاحتجاجات. ولذلك فإن الحفاظ على دولة رفاه قوية وعادلة ومستدامة ليس مجرد خيار سياسي، بل هو شرط لاستقرار المجتمع وتماسكه.

رابع وعشرون: الرابط الاجتماعي والحركات الاجتماعية

تُعدّ الحركات الاجتماعية من أهم الظواهر السوسيولوجية والسياسية في المجتمعات المعاصرة، فهي تعبر عن قدرة الأفراد على التنظيم الجماعي للدفاع عن مصالحهم أو التعبير عن مطالبهم أو تغيير الواقع الاجتماعي. وتلعب الحركات الاجتماعية دوراً مزدوجاً في علاقتها بالرابط الاجتماعي: فهي من جهة نتاج لرابط اجتماعي قوي بين أعضائها،

ومن جهة أخرى تساهم في إعادة بناء الرابط الاجتماعي على نطاق المجتمع كله عبر إدخال تغييرات على القيم والمعايير والبنى الاجتماعية. وقد تطورت المقاربات السوسيولوجية للحركات الاجتماعية تطوراً كبيراً في العقود الأخيرة، من المقاربات الكلاسيكية التي ركزت على البنية والتنظيم إلى المقاربات المعاصرة التي تركز على الهوية والثقافة والرمز (Touraine, 1978, pp. 23-50; Tilly, 2004, pp. 3-15).

1. مفهوم الحركة الاجتماعية وأنواعها

تشير الحركة الاجتماعية (Social Movement) إلى جهد جماعي منظم ومستمر يقوم به مجموعة من الأفراد بهدف إحداث تغيير اجتماعي أو سياسي أو ثقافي. تتميز الحركة الاجتماعية عن التنظيمات الرسمية كالأحزاب والنقابات بكونها أقل رسمية وأكثر مرونة، كما تتميز عن الاحتجاجات العفوية بكونها أكثر استمرارية وتنظيماً. ويرى تشارلز تيلي (Charles Tilly) أن الحركات الاجتماعية الحديثة تتميز بثلاثة عناصر: حملات مستمرة حول قضية محددة، استخدام أشكال متنوعة من العمل الجماعي (مظاهرات، اعتصامات، عرائض)، العرض العلني للدعم للقضية (Tilly, 2004, pp. 3-15).

وتتنوع الحركات الاجتماعية بحسب أهدافها ومجال عملها: حركات عمالية تدافع عن حقوق العمال وتحسين ظروف العمل؛ حركات نسائية تطالب بالمساواة بين الجنسين؛ حركات بيئية تدافع عن البيئة والتنمية المستدامة؛ حركات حقوق الإنسان التي تراقب الانتهاكات وتدافع عن الحقوق الأساسية؛ حركات هوية تدافع عن حقوق أقلية ثقافية أو إثنية؛ حركات ديمقراطية تطالب بإصلاحات سياسية؛ حركات دينية تسعى لإعادة الإسلام إلى الحياة العامة. هذا التنوع يعكس تنوع التحديات التي تواجهها المجتمعات المعاصرة وتنوع الفئات التي تسعى للتعبير عن مطالبها.

2. نظريات الحركات الاجتماعية

أ. نظرية التعبئة والموارد

ترى نظرية التعبئة والموارد (Resource Mobilization Theory) التي طورها مكارثي وزالد (McCarthy & Zald) أن نجاح الحركة الاجتماعية لا يعتمد أساساً على حجم التذمر في المجتمع، بل على قدرتها على حشد الموارد اللازمة للعمل الجماعي. هذه الموارد تشمل: الموارد المالية، الموارد البشرية، الشبكات الاجتماعية، المهارات التنظيمية، القيادة الكاريزمية، الدعم الإعلامي. وحسب هذه النظرية، فإن الحركات الاجتماعية لا تنشأ عفويًا بل تُبنى عبر عمل منظم ومدرّس. كما أن نجاح الحركة يتوقف على قدرتها على بناء تحالفات مع قوى أخرى في المجتمع - (McCarthy & Zald, 1977, pp. 1212-1241).

ب. نظرية الإطار

ترى نظرية الإطار (Framing Theory) التي طورها ديفيد سنو وروبرت بنفورد (Snow & Benford) أن نجاح الحركة الاجتماعية يتوقف على قدرتها على "تأطير" قضيتها بشكل مقنع للجمهور. فالحركة لا تكتفي بعرض المشكلة، بل تقدم تحليلاً لأسبابها وتصوراً للحلول ودعوة للانخراط. تسمى هذه العملية "الإطار التشخيصي" (diagnostic framing) لتحديد المشكلة، "الإطار العلاجي" (prognostic framing) لاقتراح الحلول، و"الإطار التحفيزي" (motivational framing) لدعوة الجمهور للفعل. هذه العملية هي ما يميز الحركة الاجتماعية الناجحة عن الحركة الفاشلة (Snow & Benford, 1988, pp. 198-205).

ج. المقاربة الهوياتية

ترى المقاربة الهوياتية (Identity Approach) التي طورها آلان تورين (Alain Touraine) وألبرتو ميلوتشي (Alberto Melucci) أن الحركة الاجتماعية ليست مجرد تنظيم يسعى لتحقيق أهداف، بل هي تعبير عن هوية جماعية تتشكل عبر النضال. فالأفراد الذين ينخرطون في حركة اجتماعية لا يطالبون فقط بحقوق، بل يعبرون عن هويتهم ويعيدون بناءها عبر العمل الجماعي. ويرى ميلوتشي أن الحركات الاجتماعية المعاصرة، خاصة حركات ما بعد الستينات (كالحركة النسائية والحركة البيئية)، تختلف عن الحركات العمالية الكلاسيكية بكونها تركز أكثر على الهوية والثقافة من المصالح المادية (Melucci, 1989, pp. 27-44; Touraine, 1978, pp. 75-100).

3. الحركات الاجتماعية في الجزائر

شهدت الجزائر منذ الاستقلال حركات اجتماعية متعددة عبرت عن مطالب مختلفة. في الستينات والسبعينات، كانت الحركات الاجتماعية في الغالب عمالية وطلابية، حيث نظم العمال والطلاب احتجاجات ضد السياسات الاقتصادية والتعليمية. ومن أبرز هذه الاحتجاجات: احتجاجات الطلاب الجزائريين سنة 1963، إضراب عمال المناجم والمعادن سنة 1968، احتجاجات المثقفين الأمازيغ سنة 1980 (الربيع الأمازيغي). هذه الحركات كانت في الغالب مؤطرة من قبل تنظيمات سياسية أو نقابية، ولم تكن مستقلة تماماً عن الدولة.

في الثمانينات، شهدت الجزائر موجة جديدة من الاحتجاجات الشعبية، أبرزها أحداث 5 أكتوبر 1988 التي شكلت منعطفاً في تاريخ الجزائر المستقلة. هذه الأحداث أجبرت النظام على إجراء إصلاحات سياسية ودستورية سمحت بالتعددية الحزبية. غير أن هذه الفترة الانتقالية قادت أيضاً إلى صعود الإسلام السياسي والعنف المتبادل بين الدولة

والجماعات المسلحة، مما دفع المجتمع إلى الانكفاء على الذات وتراجع الحركات الاجتماعية المستقلة.

في الألفية الثالثة، شهدت الجزائر عودة الحركات الاجتماعية حيث كان حراك 22 فبراير 2019 الأكبر في تاريخ الجزائر المستقلة. هذا الحراك الأخير كشف عن قدرة المجتمع الجزائري على التنظيم الذاتي بعيداً عن المؤسسات التقليدية، وأظهر أشكالاً جديدة من الرابط الاجتماعي تتجاوز الانتماءات الجهوية والحزبية لصالح الانتماء الوطني الشامل.

غير أن الحركات الاجتماعية في الجزائر تواجه تحديات جوهرية: ضعف التأطير التنظيمي الذي يجعل الحركات عرضة للاختراق أو الانحراف؛ غياب برامج واضحة تترجم الاحتجاج إلى بديل قابل للتطبيق؛ التفاوت بين النخب المتعلمة التي تقود الحراك والقاعدة الشعبية الواسعة التي قد تتجاوزها؛ تأثير السياق الإقليمي والدولي الذي قد يدعم أو يعرقل الحركات الاجتماعية. التغلب على هذه التحديات يتطلب من الحركات الاجتماعية الجزائرية تطوير رؤى استراتيجية وأشكال تنظيمية مرنة ومستدامة، تستطيع عبرها تحويل الاحتجاج إلى تغيير اجتماعي وسياسي حقيقي.

الخاتمة

وفي الختام، نستطيع القول إن الروابط الاجتماعية تمثل حجر الأساس في بناء المجتمعات وتماسكها، وهي موضوع جوهري في الدراسات السوسيولوجية التي تسعى إلى فهم العلاقات الإنسانية وتنظيمها. فالإنسان لا يعيش بمعزل عن غيره، بل يحتاج إلى شبكات من التفاعل والدعم تحفظ له هويته وانتماءه، وتمنحه السند النفسي والمعنوي في مختلف مراحل حياته. وقد بيّنت هذه المطبوعة أن مفهوم الرابط الاجتماعي مفهوم ديناميكي تطوّر عبر الزمن من المقاربات الكلاسيكية لدوركايم وتونيز وكولي وزميل، إلى المقاربات المعاصرة ل بورديو وبوتنام وإتزيوني، حيث انتقل التركيز من البنى الكلية إلى الفاعلين والشبكات.

كما عرضت المطبوعة أن الرابط الاجتماعي في المجتمع الجزائري عرف تحولات عميقة منذ فترة الاستعمار التي حاولت تفكيك البنى التقليدية، مروراً بمرحلة الثورة التحريرية التي أعادت بناء الروابط على أساس وطني، وصولاً إلى مرحلة ما بعد الاستقلال التي شهدت تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية عميقة أثرت على بنية الأسرة ونظام القيم وأشكال التضامن. كما أن دخول المجتمع الجزائري في عصر التحولات الرقمية يطرح تحديات جديدة تستدعي تطوير الأطر النظرية والممارسات العملية للحفاظ على تماسك النسيج الاجتماعي.

وقد أولى الإسلام أهمية كبرى لهذه الروابط، فدعا إلى صلة الأرحام والتآزر بين الناس لما في ذلك من حفظٍ للأسر وتوطيدٍ للوشائج الإنسانية، يقول الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ۝﴾

[سورة النساء: الآية 1]

وهو توجيه رباني بليغ يضع صلة الأرحام وتعزيز الروابط في صميم التقوى والإيمان. وعليه، فإن تعزيز هذه الروابط لا يُعدّ مجرد خيار اجتماعي بل هو مسؤولية فردية وجماعية تساهم في إرساء مجتمع متماسك ومتعاون مبني على قيم التكافل والإخاء. ومهما بلغ الإنسان من تطور علمي أو تقدّم مادي، تبقى الروابط الاجتماعية — كما تؤكد السوسيولوجيا — الركيزة التي تحافظ على توازن الأفراد والمجتمعات وتمنحهم القوة لمواجهة تحديات الحياة.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول إن مستقبل الرابط الاجتماعي في المجتمع الجزائري وغيره من المجتمعات يتوقف على القدرة على بناء توازن ذكي بين الموروث الثقافي ومقتضيات الحداثة، بين الروابط التقليدية الدافئة والروابط الحديثة العقلانية، بين الانتماءات المحلية والانتماء الوطني والكوني. هذه المهمة تتطلب جهد الباحثين والمربين وصناع القرار، وتستدعي تطوير مؤسسات مدنية فاعلة تربط بين الأجيال وتعزز قيم المواطنة والمشاركة. كما تستدعي وعياً جديداً بأهمية الاستثمار في رأس المال الاجتماعي باعتباره ثروة وطنية لا تقل أهمية عن رأس المال الاقتصادي (Putnam, 2000, pp. 367-370).

آفاق البحث المستقبلي

تفتح هذه المطبوعة آفاقاً متعددة للبحث المستقبلي في موضوع الرابط الاجتماعي، خاصة في السياق الجزائري. ومن أبرز هذه الآفاق: أولاً، الحاجة إلى دراسات ميدانية معمقة لقياس مستوى رأس المال الاجتماعي في المجتمع الجزائري عبر مؤشرات كمية ونوعية، على غرار الدراسات التي قام بها بوتنام في الولايات المتحدة. ثانياً، الحاجة إلى دراسات مقارنة بين الجهات الجزائرية المختلفة لفهم تباين أشكال الرابط الاجتماعي بين المناطق الحضرية والريفية، وبين الشمال والجنوب، وبين المناطق الساحلية والداخلية.

ثالثاً، تبرز الحاجة إلى دراسات تركز على فئة الشباب وأشكال ترابطهم الجديدة، خاصة في الفضاء الرقمي. فالشباب الجزائري يطور أنماطاً جديدة من الترابط لم تكن موجودة في الأجيال السابقة، وقد تكون هذه الأنماط نواة لمجتمع جديد مختلف. رابعاً، تحتاج العلاقة بين الرابط الاجتماعي والدين في الجزائر إلى مزيد من الدراسة، خاصة في ظل تنامي التيارات الدينية المختلفة (إصلاحية، سلفية، صوفية) وتأثيرها على شبكات الترابط.

خامساً، تستحق العلاقة بين الرابط الاجتماعي والتنمية الاقتصادية في الجزائر مزيداً من البحث، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية الكبرى التي يشهدها البلد. فالتنمية الاقتصادية لا تتحقق بالموارد المالية وحدها، بل تتطلب أيضاً رأس مال اجتماعي قوياً يوفر الثقة والتعاون بين الفاعلين. سادساً، يحتاج موضوع الجالية الجزائرية بالمهجر إلى دراسات معمقة، خاصة في علاقتها بالوطن الأم وأشكال الحفاظ على الرابط الاجتماعي عبر الحدود.

سابعاً، تبرز الحاجة إلى تطوير مناهج جديدة في دراسة الرابط الاجتماعي تجمع بين المقاربات الكمية والنوعية، وتستفيد من الأدوات الرقمية الجديدة كتحليل الشبكات الاجتماعية (Social Network Analysis) وتحليل البيانات الكبيرة (Big Data). هذه الأدوات الجديدة تتيح إمكانيات لم تكن متاحة من قبل لرصد الأنماط الخفية في العلاقات الاجتماعية وتحليل ديناميات الرابط الاجتماعي على نطاق واسع (Wellman, 2001, pp. 227-232).

خلاصة تركيبية

في الخلاصة، يُمكن القول إن الرابط الاجتماعي ليس مفهوماً ثابتاً جامداً، بل هو مفهوم ديناميكي يتطور بتطور المجتمعات ويستجيب للتحولات الكبرى. فمن الرابط القائم على العصبية والقربة في المجتمعات التقليدية، إلى الرابط القائم على تقسيم العمل والوعي الجماعي في المجتمعات الحديثة، إلى الرابط الشبكي الافتراضي في مجتمعات العولمة

الرقمية. هذا التطور يعكس قدرة المفهوم على التجدد والملاءمة، ويعكس أيضاً الحاجة المستمرة إلى تطوير الأدوات النظرية والمنهجية لتحليله.

وفي المجتمع الجزائري الذي يعيش اليوم تحولات عميقة على كل المستويات، تكتسب دراسة الرابط الاجتماعي أهمية استثنائية. فالجزائر تمر بمرحلة انتقال معقد من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث، ومن الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، ومن الثقافة الأحادية إلى التعدد الثقافي، ومن الإعلام الرسمي إلى الفضاء الرقمي المفتوح. هذه التحولات المتلاحقة تخلق فرصاً وتحديات للرابط الاجتماعي، وتستدعي يقظة الباحثين وصانعي السياسات. ويبقى الأمل في أن تساهم هذه المطبوعة، رغم تواضعها، في توفير أرضية معرفية للباحثين والطلبة والفاعلين الاجتماعيين في فهم هذا المفهوم المحوري وتطبيقه على الواقع الجزائري المعاصر.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. ابتسام محمود محمد سلطان. (2009). المساندة الاجتماعية. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
2. إحسان محمد حسن. (1999). الموسوعة في علم الاجتماع. بيروت: الدار العربية للموسوعات.
3. أحمد زكي بدوي. (1990). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت: دار العلم للملايين.
4. أحمد كمال أحمد. (1977). قراءات في علم الاجتماع. القاهرة: مكتبة القاهرة.
5. أحمد محمد موسى. (2005). الإدماج الاجتماعي للأطفال بلا مأوى. القاهرة: المكتبة العصرية.
6. الصغير بن عمار. (1984). الفكر العلمي عند ابن خلدون (ط4). الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
7. الهواري، عدي. (1983). الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكير الاقتصادي والاجتماعي (ترجمة: جوزف عبد الله، ط1). بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر.
8. أمينة كرابية. (2017). طبيعة الرابطة الاجتماعية في الوسط الحضري. رسالة دكتوراه، جامعة السانية، وهران.
9. إميل دوركايم. (1982). في تقسيم العمل الاجتماعي (ترجمة: حافظ الجمالي). بيروت: اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع.
10. بيار بونت، ميشال إيزار وآخرون. (2008). معجم الإثنولوجيا والأنثروبولوجيا (ترجمة: مصباح الصمد). بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
11. بيتر بروكر. (1995). الحداثة وما بعد الحداثة (ترجمة: عبد الوهاب علوب، ط1). أبوظبي: منشورات المجمع الثقافي.

12. جمال درويش. (2008). الدولة والمجتمع في مرحلة ما بعد الحداثة. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.
13. حسين عبد الحميد رشوان. (1993). المجتمع: دراسة في علم الاجتماع (ط2). الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
14. صيام شحاتة. (2009). النظرية الاجتماعية من المرحلة الكلاسيكية إلى ما بعد الحداثة (ط1). القاهرة: منتدى سور الأزيكية.
15. طلعت إبراهيم لطفي. (د.ت). مدخل إلى علم الاجتماع (ط2). القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر.
16. عاطف غيث. (2007). قاموس علم الاجتماع. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
17. عبد الرحمان بن خلدون. (1993). المقدمة. بيروت: دار الكتب العلمية.
18. عبد العزيز خواجه. (2018). سوسيولوجيا الرابط الاجتماعي (ط1). غرداية: داية للطباعة.
19. فطيمة حاج عمر. (2017). الطقوس الاحتفالية والرباط الاجتماعي. رسالة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.
20. قباري محمد إسماعيل. (1971). أصول الأنثروبولوجيا العامة. الإسكندرية: منشأ المعارف.
21. محمد جديدي. (2006). الحداثة وما بعد الحداثة في فلسفة ريتشارد رورتي. رسالة دكتوراه دولة، جامعة منتوري، قسنطينة.
22. محمد سبيلا. (2009). مدارات الحداثة (ط1). بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
23. محمود حسن إسماعيل. (2003). مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير. القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع.
24. مصطفى الأشرف. (1976). الجزائر، أمة ومجتمع. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

25. مصطفى الفوال. (1982). معالم الفكر السوسيولوجي المعاصر (ط4). القاهرة: دار الفكر العربي.

26. مصطفى بوتقنوش. (1984). العائلة الجزائرية: التطور والخصائص الحديثة (ترجمة: أحمد دمري). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

27. طه عبد الرحمن. (2010). سؤال الأخلاق: مساهمة في النقد الأخلاقي للحادثة الغربية (ط3). بيروت: المركز الثقافي العربي.

28. عبد الله شريف. (2015). المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر. الجزائر: دار النشر للعلوم الاجتماعية.

29. محمد حربي. (1980). تاريخ الجزائر السياسي المعاصر. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

30. مريم بلحاج. (2018). الهجرة غير النظامية والرابط الاجتماعي لدى الشباب الجزائري. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.

ثانياً: المراجع الأجنبية

31. Adorno, T. W., & Horkheimer, M. (2002). Dialectic of Enlightenment: Philosophical Fragments (E. Jephcott, Trans.). Stanford: Stanford University Press. (Original work published 1944)

32. Appadurai, A. (1996). Modernity at Large: Cultural Dimensions of Globalization. Minneapolis: University of Minnesota Press.

33. Bauman, Z. (2000). Liquid Modernity. Cambridge: Polity Press.

34. Bauman, Z. (2003). Liquid Love: On the Frailty of Human Bonds. Cambridge: Polity Press.

35. Bauman, Z. (2004). Identity: Conversations with Benedetto Vecchi. Cambridge: Polity Press.

36. Beck, U. (1992). Risk Society: Towards a New Modernity (M. Ritter, Trans.). London: SAGE Publications. (Original work published 1986)

37. Becker, H. S. (1963). Outsiders: Studies in the Sociology of Deviance. New York: Free Press.

38. Bellah, R. N. (1967). Civil religion in America. Daedalus, 96(1), 1-21.

39. Berger, P. L., & Luckmann, T. (1966). *The Social Construction of Reality: A Treatise in the Sociology of Knowledge*. New York: Doubleday.
40. Bourdieu, P. (1979). *La distinction: critique sociale du jugement*. Paris: Les Éditions de Minuit.
41. Bourdieu, P. (1986). The forms of capital. In J. Richardson (Ed.), *Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education* (pp. 241-258). New York: Greenwood.
42. Bryman, A. (2016). *Social Research Methods* (5th ed.). Oxford: Oxford University Press.
43. Casanova, J. (1994). *Public Religions in the Modern World*. Chicago: University of Chicago Press.
44. Castells, M. (2009). *Communication Power*. Oxford: Oxford University Press.
45. Castells, M. (2010). *The Rise of the Network Society* (2nd ed.). Chichester: Wiley-Blackwell.
46. Castells, M. (2012). *Networks of Outrage and Hope: Social Movements in the Internet Age*. Cambridge: Polity Press.
47. Coleman, J. S. (1961). *The Adolescent Society: The Social Life of the Teenager and its Impact on Education*. New York: Free Press.
48. Coleman, J. S. (1988). Social capital in the creation of human capital. *American Journal of Sociology*, 94, S95-S120.
49. Cooley, C. H. (1909). *Social Organization: A Study of the Larger Mind*. New York: Charles Scribner's Sons.
50. Cornwall, A. (2004). Introduction: New democratic spaces? The politics and dynamics of institutionalised participation. *IDS Bulletin*, 35(2), 1-10.
51. Creswell, J. W. (2014). *Research Design: Qualitative, Quantitative, and Mixed Methods Approaches* (4th ed.). Thousand Oaks: SAGE Publications.
52. Denzin, N. K., & Lincoln, Y. S. (Eds.). (2011). *The SAGE Handbook of Qualitative Research* (4th ed.). Thousand Oaks: SAGE Publications.
53. Descola, P. (2005). *Par-delà nature et culture*. Paris: Gallimard.
54. Durkheim, É. (1893). *De la division du travail social*. Paris: Félix Alcan.
55. Durkheim, É. (1897). *Le Suicide: étude de sociologie*. Paris: Félix Alcan.
56. Durkheim, É. (1961). *Moral Education: A Study in the Theory and Application of the Sociology of Education* (E. K. Wilson & H. Schnurer, Trans.). New York: Free Press. (Original work published 1925)
57. Durkheim, É. (1995). *The Elementary Forms of Religious Life* (K. E. Fields, Trans.). New York: Free Press. (Original work published 1912)

58. Etzioni, A. (1995). *The Spirit of Community: Rights, Responsibilities, and the Communitarian Agenda*. New York: Crown Publishers.
59. Etzioni, A. (1996). A moderate communitarian proposal. *Political Theory*, 24(2), 155-171.
60. Galland, O. (1991). *Sociologie de la jeunesse: l'entrée dans la vie*. Paris: Armand Colin.
61. Giddens, A. (1990). *The Consequences of Modernity*. Cambridge: Polity Press.
62. Giddens, A. (1991). *Modernity and Self-Identity: Self and Society in the Late Modern Age*. Cambridge: Polity Press.
63. Giddens, A. (1999). *Runaway World: How Globalisation is Reshaping Our Lives*. London: Profile Books.
64. Goffman, E. (1959). *The Presentation of Self in Everyday Life*. New York: Doubleday.
65. Habermas, J. (1984). *The Theory of Communicative Action: Reason and the Rationalization of Society* (Vol. 1) (T. McCarthy, Trans.). Boston: Beacon Press. (Original work published 1981)
66. Habermas, J. (1989). *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society* (T. Burger, Trans.). Cambridge: MIT Press. (Original work published 1962)
67. Harbi, M. (1980). *Le FLN, mirage et réalité*. Paris: Jeune Afrique.
68. Hobbes, T. (1996). *Leviathan* (R. Tuck, Ed.). Cambridge: Cambridge University Press. (Original work published 1651)
69. Lacheraf, M. (1976). *L'Algérie, nation et société*. Paris: Maspero.
70. Lyotard, J.-F. (1984). *The Postmodern Condition: A Report on Knowledge* (G. Bennington & B. Massumi, Trans.). Minneapolis: University of Minnesota Press. (Original work published 1979)
71. MacIver, R. M., & Page, C. H. (1949). *Society: An Introductory Analysis*. New York: Rinehart & Company.
72. Malinowski, B. (1944). *A Scientific Theory of Culture and Other Essays*. Chapel Hill: University of North Carolina Press.
73. Marcuse, H. (1964). *One-Dimensional Man: Studies in the Ideology of Advanced Industrial Society*. Boston: Beacon Press.
74. Marshall, T. H. (1992). Citizenship and social class. In T. H. Marshall & T. Bottomore (Eds.), *Citizenship and Social Class* (pp. 3-51). London: Pluto Press. (Original work published 1950)
75. Marx, K. (1978). Economic and philosophic manuscripts of 1844. In R. C. Tucker (Ed.), *The Marx-Engels Reader* (2nd ed., pp. 66-125). New York: W. W. Norton. (Original work published 1844)

76. Marx, K. (1990). *Capital: A Critique of Political Economy* (Vol. 1) (B. Fowkes, Trans.). London: Penguin Books. (Original work published 1867)
77. Marx, K., & Engels, F. (1978). *The Communist Manifesto*. In R. C. Tucker (Ed.), *The Marx-Engels Reader* (2nd ed., pp. 469-500). New York: W. W. Norton. (Original work published 1848)
78. McLuhan, M. (1964). *Understanding Media: The Extensions of Man*. New York: McGraw-Hill.
79. Merton, R. K. (1938). Social structure and anomie. *American Sociological Review*, 3(5), 672-682.
80. Moreno, J. L. (1934). *Who Shall Survive? A New Approach to the Problem of Human Interrelations*. Washington, DC: Nervous and Mental Disease Publishing Co.
81. Parsons, T. (1951). *The Social System*. New York: Free Press.
82. Parsons, T., & Bales, R. F. (1955). *Family, Socialization and Interaction Process*. New York: Free Press.
83. Parsons, T., & Shils, E. A. (Eds.). (1951). *Toward a General Theory of Action*. Cambridge: Harvard University Press.
84. Portes, A. (1998). Social capital: Its origins and applications in modern sociology. *Annual Review of Sociology*, 24(1), 1-24.
85. Putnam, R. D. (1995). Tuning in, tuning out: The strange disappearance of social capital in America. *PS: Political Science & Politics*, 28(4), 664-683.
86. Putnam, R. D. (2000). *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community*. New York: Simon & Schuster.
87. Ragin, C. C. (2014). *The Comparative Method: Moving Beyond Qualitative and Quantitative Strategies* (2nd ed.). Berkeley: University of California Press.
88. Ritzer, G. (2011). *Sociological Theory* (8th ed.). New York: McGraw-Hill.
89. Robertson, R. (1992). *Globalization: Social Theory and Global Culture*. London: SAGE Publications.
90. Schnapper, D. (1994). *La communauté des citoyens: sur l'idée moderne de nation*. Paris: Gallimard.
91. Sutherland, E. H. (1947). *Principles of Criminology* (4th ed.). Philadelphia: J. B. Lippincott Company.
92. Simmel, G. (2009). *Sociology: Inquiries into the Construction of Social Forms* (A. J. Blasi, A. K. Jacobs, & M. J. Kanjirathinkal, Trans.) (Vols. 1-2). Leiden: Brill. (Original work published 1908)
93. Sidi Moussa, N. (2014). La recomposition du lien social en Algérie. *Revue Algérienne de Sociologie*, 12(2), 75-95.

94. Tocqueville, A. de. (2000). *Democracy in America* (H. C. Mansfield & D. Winthrop, Trans.). Chicago: University of Chicago Press. (Original work published 1835)
95. Tönnies, F. (1957). *Community and Society* (C. P. Loomis, Trans.). East Lansing: Michigan State University Press. (Original work published 1887)
96. Touraine, A. (1992). *Critique de la modernité*. Paris: Fayard.
97. Turkle, S. (1995). *Life on the Screen: Identity in the Age of the Internet*. New York: Simon & Schuster.
98. Turkle, S. (2011). *Alone Together: Why We Expect More from Technology and Less from Each Other*. New York: Basic Books.
99. Van Dijk, J. (2005). *The Deepening Divide: Inequality in the Information Society*. Thousand Oaks: SAGE Publications.
100. Weber, M. (1978). *Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology* (G. Roth & C. Wittich, Eds.). Berkeley: University of California Press. (Original work published 1922)
101. Wellman, B. (2001). Physical place and cyberplace: The rise of personalized networking. *International Journal of Urban and Regional Research*, 25(2), 227-252.
102. Whyte, W. F. (1943). *Street Corner Society: The Social Structure of an Italian Slum*. Chicago: University of Chicago Press.
103. Bourdieu, P. (1998). *La domination masculine*. Paris: Seuil.
104. Sayad, A. (1999). *La double absence: des illusions de l'émigré aux souffrances de l'immigré*. Paris: Seuil.
105. Simmel, G. (1997). The metropolis and mental life. In D. Frisby & M. Featherstone (Eds.), *Simmel on Culture* (pp. 174-185). London: SAGE Publications. (Original work published 1903)
106. Wirth, L. (1938). Urbanism as a way of life. *American Journal of Sociology*, 44(1), 1-24.
107. Geertz, C. (1973). *The Interpretation of Cultures: Selected Essays*. New York: Basic Books.
108. Lasswell, H. D. (1948). The structure and function of communication in society. In L. Bryson (Ed.), *The Communication of Ideas* (pp. 37-51). New York: Harper & Brothers.
109. Thompson, J. B. (1995). *The Media and Modernity: A Social Theory of the Media*. Cambridge: Polity Press.
110. Williams, R. (1958). *Culture and Society, 1780-1950*. New York: Columbia University Press.
111. Esping-Andersen, G. (1990). *The Three Worlds of Welfare Capitalism*. Cambridge: Polity Press.

- 112.** Standing, G. (2011). *The Precariat: The New Dangerous Class*. London: Bloomsbury Academic.
- 113.** McCarthy, J. D., & Zald, M. N. (1977). Resource mobilization and social movements: A partial theory. *American Journal of Sociology*, 82(6), 1212-1241.
- 114.** Melucci, A. (1989). *Nomads of the Present: Social Movements and Individual Needs in Contemporary Society*. Philadelphia: Temple University Press.
- 115.** Snow, D. A., & Benford, R. D. (1988). Ideology, frame resonance, and participant mobilization. *International Social Movement Research*, 1(1), 197-217.
- 116.** Tilly, C. (2004). *Social Movements, 1768-2004*. Boulder: Paradigm Publishers.
- 117.** Touraine, A. (1978). *The Voice and the Eye: An Analysis of Social Movements* (A. Duff, Trans.). Cambridge: Cambridge University Press.